	أركان البيع	تعريف البَيْعٌ وحكمه وحكمته وأقسامه

المقدمة

شرح العنصر

وصف الدرس

يتناول هذا الدرس تعريف البيع وحكمه وحكمة مشروعيته وأقسامه والألفاظ ذات الصلة به.

تمهيد الدرس

إن الله خلق الناس وقسم بينهم أرزاقهم، وجعلهم محتاجين لبعضهم البعض فلا يوجد منهم أحد قادر على أن يكفي نفسه في كل شيء وانزل لهم الشرائع التي تنظم لهم حياتهم ومعاملاتهم.

	أركان البيع	تعريف البَيْعُ وحكمه وحكمته وأقسامه

تعريف البيع

شرح العنصر

الْبَيْعُ لُغَةً

مَصْدَرُ بَاعَ، وَهُوَ:- مُبَادَلَةُ مَالٍ بِمَالٍ، أَوْ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى فِي بَعْضِ الْكُتُبِ:- مُقَابَلَةُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ، أَوْ دَفْعُ عِوَضٍ وَأَخْذُ مَا عُوِّضَ عَنْهُ؛ وَالْبَيْعُ مِنَ الأَضْدَادِ - كَالشِّرَاءِ - قَدْ يُطْلَقُ أَحَدُهُمَا وَيُرَادُ بِهِ الآخَرُ، وَيُسَمَّى كُل وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ: بَائِعًا، أَوْ بَيِّعًا. لَكِنْ إِذَا أُطْلِقَ الْبَائِعُ فَالْمُتَبَادَرُ إِلَى الذِّهْنِ فِي الْعُرْفِ أَنْ يُرَادَ بِهِ بَاذِل السِّلْعَةِ، وَذَكَرَ الْحَطَّابُ أَنَّ لُغَةَ قُرَيْشٍ اسْتِعْمَال (بَاعَ) إِذَا أَخْرَجَ الشَّيْءَ مِنْ مِلْكِهِ (وَاشْتَرَى) إِذَا أَدْخَلَهُ فِي مِلْكِهِ، وَهُوَ أَفْصَحُ، وَعَلَى ذَلِكَ اصْطَلَحَ الْعُلَمَاءُ تَقْرِيبًا لِلْفَهْمِ.

تعريف البيع فِي اصْطِلاَحِ الْفُقَهَاءِ

لِه تَعْرِيفَانِ أَحَدُهُمَا:- الْبَيْعِ بِالْمَعْنَى الأَعَمِّ:- (وَهُوَ مُطْلَقُ الْبَيْعِ) وثانيهما:- الْبَيْعُ بِالْمَعْنَى الأَخَصِّ: (وَهُوَ الْبَيْعُ الْمُطْلَقُ)، وإليك توضيح ذلك ..

	أركان البيع	تعريف البَيْعُ وحكمه وحكمته وأقسامه

تعريف البيع بالمعنى الأعم عند الفقهاء

شرح العنصر

البَيْعِ بِالمَعْنَى الأعَمِّ عند الحنفية

الحَنَفِيَّةُ عَرَّفُوا البَيْعَ بِالمَعْنَى الأعَمِّ بِمِثْل تَعْرِيفِهِ لُغَةً بِقَيْدِ (التَّرَاضِي)، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الدُّرَرِ مِنَ الحَنَفِيَّةِ التَّقْيِيدَ بِـ(الاِكْتِسَابِ) بَدَل (التَّرَاضِي) احْتِرَازًا مِنْ مُقَابَلَةِ الهِبَةِ بِالهِبَةِ؛ لأَنَّهَا مُبَادَلَةُ مَالٍ بِمَالٍ، لَكِنْ عَلَى طَرِيقِ التَّبَرُّعِ لاَ بِقَصْدِ الاِكْتِسَابِ.

البَيْع بِالمَعْنَى الأعَمِّ عند المالكية

عَرَّفَهُ المَالِكِيَّةُ بِأَنَّهُ: عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ عَلَى غَيْرِ مَنَافِعَ وَلاَ مُتْعَةِ لَذَّةٍ؛ وَذَلِكَ لِلاِحْتِرَازِ عَنْ مِثْل الإِجَارَةِ وَالنِّكَاحِ، وَلِيَشْمَل هِبَةَ الثَّوَابِ وَالصَّرْفَ وَالسَّلَمَ.

البَيْع بِالمَعْنَى الأعَمِّ عند الشافعية

عَرَّفَهُ الشَّافِعِيَّةُ بِأَنَّهُ: مُقَابَلَةُ مَالٍ بِمَالٍ عَلَى وَجْهٍ مَخْصُوصٍ.

البَيْع بِالمَعْنَى الأعَمِّ عند الحنابلة

عَرَّفَهُ الحَنَابِلَةُ بِأَنَّهُ: مُبَادَلَةُ مَالٍ - وَلَوْ فِي الذِّمَّةِ - أَوْ مَنْفَعَةٍ مُبَاحَةٍ (كَمَمَرِّ الدَّارِ مَثَلاً) بِمِثْل أَحَدِهِمَا عَلَى التَّأْبِيدِ غَيْرِ رِبًا وَقَرْضٍ، وَعَرَّفَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ: مُبَادَلَةُ المَال بِالمَال تَمْلِيكًا وَتَمَلُّكًا.

	أركان البيع	تعريف البَيْعُ وحكمه وحكمته وأقسامه

تعريف البيع بالمعنى الأخص

شرح العنصر

تعريفه بالمعنى الأخص عند الحنفية والمالكية

البَيْعُ بِالمَعْنَى الأَخَصِّ (وَهُوَ البَيْعُ المُطْلَقُ)، فَقَدْ ذَكَرَهُ الحَنَفِيَّةُ وَالمَالِكِيَّةُ، وَعَرَّفَهُ المَالِكِيَّةُ بِأَنَّهُ: عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ عَلَى غَيْرِ مَنَافِعَ وَلاَ مُتْعَةِ لَذَّةٍ ذُو مُكَايَسَةٍ، أَحَدُ عِوَضَيْهِ غَيْرُ ذَهَبٍ وَلاَ فِضَّةٍ، مُعَيَّنٌ غَيْرُ العَيْنِ فِيهِ؛ فَتَخْرُجُ هِبَةُ الثَّوَابِ بِقَوْلِهِمْ: ذُو مُكَايَسَةٍ، وَالمُكَايَسَةُ: المُغَالَبَةُ، وَيَخْرُجُ الصَّرْفُ وَالمُرَاطَلَةُ بِقَوْلِهِمْ: أَحَدُ عِوَضَيْهِ غَيْرُ ذَهَبٍ وَلاَ فِضَّةٍ، وَيَخْرُجُ السَّلَمُ بِقَوْلِهِمْ: مُعَيَّنٌ.

تعريفه بالمعنى الأخص عند الشافعية

لاَحَظَ الشَّافِعِيَّةُ أَنَّ التَّعْرِيفَ لِلبَيْعِ قَدْ يُرَادُ بِهِ البَيْعُ وَحْدَهُ، بِاعْتِبَارِهِ أَحَدَ شِقَّيِ العَقْدِ، فَقَالُوا عَنْهُ: إِنَّهُ تَمْلِيكٌ بِعِوَضٍ عَلَى وَجْهٍ مَخْصُوصٍ، وَمِنْ ثَمَّ عَرَّفُوا الشِّرَاءَ بِأَنَّهُ: تَمَلُّكٌ بِعِوَضٍ عَلَى وَجْهٍ مَخْصُوصٍ.

	أركان البيع	تعريف البَيْعُ وحكمه وحكمته وأقسامه

البيع الصحيح والبيع الفاسد

شرح العنصر

التعريف الشامل للبيع الصحيح والفاسد

أَوْرَدَ الحَطَّابُ تَعْرِيفًا شَامِلاً لِلبَيْعِ الصَّحِيحِ وَالفَاسِدِ بِقَوْلِهِ: دَفْعُ عِوَضٍ فِي مُعَوَّضٍ، لِمَا يَعْتَقِدُهُ صَاحِبُ هَذَا التَّعْرِيفِ مِنْ أَنَّ البَيْعَ الفَاسِدَ لاَ يَنْقُل المِلْكَ وَإِنَّمَا يَنْقُل شُبْهَةَ المِلْكِ، ثُمَّ أَشَارَ الحَطَّابُ إِلَى أَنَّ العَرَبَ تُسَمِّي الشَّيْءَ صَحِيحًا لِمُجَرَّدِ الاِعْتِقَادِ بِصِحَّتِهِ، فَالمِلْكُ يَنْتَقِل عَلَى حُكْمِهِمْ فِي الجَاهِلِيَّةِ وَإِنْ لَمْ يَنْتَقِل عَلَى حُكْمِ الإِسْلاَمِ، عَلَى أَنَّ المَقْصُودَ مِنَ الحَقَائِقِ الشَّرْعِيَّةِ إِنَّمَا هُوَ مَعْرِفَةُ الصَّحِيحِ.

	أركان البيع	تعريف البَيْعُ وحكمه وحكمته وأقسامه

الأَلْفَاظُ ذَاتُ الصِّلَةِ بالبيع

شرح العنصر

الهِبَةُ وَالوَصِيَّةُ

الهِبَةُ: تَمْلِيكٌ بِلاَ عِوَضٍ حَال الحَيَاةِ، وَالوَصِيَّةُ: تَمْلِيكٌ بِلاَ عِوَضٍ بَعْدَ المَوْتِ، فَهُمَا يَفْتَرِقَانِ عَنِ البَيْعِ فِي أَنَّ البَيْعَ تَمْلِيكٌ بِعِوَضٍ.

الإِجَارَةُ

هي عَقْدٌ عَلَى مَنْفَعَةٍ مَعْلُومَةٍ بِعِوَضٍ مَعْلُومٍ؛ فَالإِجَارَةُ مُحَدَّدَةٌ بِالمُدَّةِ أَوْ بِالعَمَل، خِلاَفًا لِلبَيْعِ، وَالإِجَارَةُ تَمْلِيكُ المَنْفَعَةِ، أَمَّا البَيْعُ فَهُوَ تَمْلِيكٌ لِلذَّاتِ فِي الجُمْلَةِ.

الصُّلْحُ

هو عَقْدٌ يَقْتَضِي قَطْعَ النِّزَاعِ وَالخُصُومَةِ، وقد يكون بأخذ بدلٍ، ويسمى معاوضة، أَمَّا الصُّلْحُ عَلَى أَخْذِ بَعْضِ المُدَّعَى بِهِ وَتَرْكِ بَاقِيهِ فَهُوَ هِبَةٌ؛ فَالصُّلْحُ فِي بَعْضِ صُوَرِهِ يُعْتَبَرُ بَيْعًا.

	أركان البيع	تعريف البَيْعُ وحكمه وحكمته وأقسامه

الحُكْمُ التَّكْلِيفِيُّ للبيع ودليله والحكمة من مشروعيته

شرح العنصر

الحُكْمُ الأَصْلِيُّ لِلبَيْعِ

اتَّفَقَ الفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ البَيْعَ مَشْرُوعٌ عَلَى سَبِيل الجَوَازِ دَل عَلَى جَوَازِهِ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالإِجْمَاعُ وَالمَعْقُول.

دليله من الكتاب

قَوْله تَعَالَى: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ} [البقرة: 275]، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَل: {لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ} [1].

[1].[النساء: 29].

دليله من السُّنَّة

أَمَّا السُّنَّةُ فَمِنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - سُئِل: أَيُّ الكَسْبِ أَطْيَبُ؟ فَقَال: ((عَمَل الرَّجُل بِيَدِهِ، وَكُل بَيْعٍ مَبْرُورٍ))، وَكَذَلِكَ فِعْل النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِقْرَارُهُ أَصْحَابَهُ عَلَيْهِ.

دليله من الإجْمَاعُ

قَدِ اسْتَقَرَّ الإجماع عَلَى جَوَازِ البَيْعِ.

دليله من المَعْقُول

فَلأَنَّ الحِكْمَةَ تَقْتَضِيهِ، لِتَعَلُّقِ حَاجَةِ الإِنْسَانِ بِمَا فِي يَدِ صَاحِبِهِ، وَلاَ سَبِيل إِلَى المُبَادَلَةِ إِلاَّ بِعِوَضٍ غَالِبًا، فَفِي تَجْوِيزِ البَيْعِ وُصُولٌ إِلَى الغَرَضِ وَدَفْعٌ لِلحَاجَةِ.

	أركان البيع	تعريف البَيْعُ وحكمه وحكمته وأقسامه

الأحكام الأخرى التي قد تعتري البيع

شرح العنصر

قد يَكُونُ مَحْظُورًا

إِذَا اشْتَمَل عَلَى مَا هُوَ مَمْنُوعٌ بِالنَّصِّ؛ لأَمْرٍ فِي الصِّيغَةِ، أَوِ العَاقِدَيْنِ، أَوِ المَعْقُودِ عَلَيْهِ، عَلَى تَفْصِيلٍ يُعْرَفُ فِي مُصْطَلَحِ (بَيْعٌ مَنْهِيٌّ عَنْهُ) وَفِي أَفْرَادِ البُيُوعِ المُسَمَّاةِ المَنْهِيِّ عَنْهَا، وَفِي مُصْطَلَحَي (البَيْع البَاطِل، وَالبَيْع الفَاسِدُ).

قَدْ يَكُونُ الحُكْمُ الكَرَاهَةَ

وَهُوَ مَا فِيهِ نَهْيٌ غَيْرُ جَازِمٍ وَلاَ يَجِبُ فَسْخُهُ، وَمَثَّل لَهُ الحَطَّابُ مِنَ المَالِكِيَّةِ بِبَيْعِ السِّبَاعِ لاَ لأَخْذِ جُلُودِهَا.

قَدْ يَعْرِضُ لِلبَيْعِ الوُجُوبُ

كَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى شِرَاءِ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ لِحِفْظِ المُهْجَةِ.

قَدْ يَعْرِضُ للبيع النَّدْبُ

كَمَنْ أَقْسَمَ عَلَى إِنْسَانٍ أَنْ يَبِيعَ سِلْعَةً لاَ ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي بَيْعِهَا فَتُنْدَبُ إِجَابَتُهُ؛ لأَنَّ إِبْرَارَ المُقْسَمِ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ ضَرَرٌ مَنْدُوبٌ.

حِكْمَةُ مَشْرُوعِيَّةِ البَيْعِ

حِكمة مشروعيَّته ظَاهِرَةٌ، فَهِيَ الرِّفْقُ بِالعِبَادِ، وَالتَّعَاوُنُ عَلَى حُصُول مَعَاشِهِمْ.

	أركان البيع	تعريف البَيْعُ وحكمه وحكمته وأقسامه

تَقْسِيمُ البَيْعِ

شرح العنصر

تقديم

لِلبَيْعِ تَقْسِيمَاتٌ عَدِيدَةٌ بِاعْتِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، أَهَمُّهَا تَقْسِيمُهُ بِاعْتِبَارِ (المَبِيعِ) وَبِاعْتِبَارِ (الثَّمَنِ) مِنْ حَيْثُ طَرِيقَةُ تَحْدِيدِهِ، وَمِنْ حَيْثُ كَيْفِيَّةُ أَدَائِهِ، وَبِاعْتِبَارِ الحُكْمِ الشَّرْعِيِّ التَّكْلِيفِيِّ أَوِ الوَضْعِيِّ (الأَثَرُ)، وغليك بيان تلك التقسيمات.

	أركان البيع	تعريف البَيْعُ وحكمه وحكمته وأقسامه

أَوَّلاً: تَقْسِيمُ البَيْعِ بِاعْتِبَارِ المَبِيعِ

شرح العنصر

تقديم

يَنْقَسِمُ البَيْعُ بِاعْتِبَارِ مَوْضُوعِ المُبَادَلَةِ فِيهِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ: البَيْعُ المُطْلَقُ، وبيْعُ السَّلَمِ، والصرف، وبيْعُ المُقَايَضَةِ، وإليك بيان الأنواع الأربعة.

النوع الأول: البَيْعُ المُطْلَقُ

وَهُوَ مُبَادَلَةُ العَيْنِ بِالدَّيْنِ، وَهُوَ أَشْهَرُ الأَنْوَاعِ، وَيُتِيحُ لِلإِنْسَانِ المُبَادَلَةَ بِنُقُودِهِ عَلَى كُل مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الأَعْيَانِ، وَإِلَيْهِ يَنْصَرِفُ البَيْعُ عِنْدَ الإِطْلاَقِ فَلاَ يَحْتَاجُ كَغَيْرِهِ إِلَى تَقْيِيدٍ.

النوع الثاني: بيْعُ السَّلَمِ

وَهُوَ مُبَادَلَةُ الدَّيْنِ بِالعَيْنِ، أَوْ بَيْعُ شَيْءٍ مُؤَجَّلٍ بِثَمَنٍ مُعَجَّلٍ.

النوع الثالث: الصرف

وَهُوَ مُبَادَلَةُ الأَثْمَانِ، وَتَفْصِيلُهُ فِي مُصْطَلَحِ (صَرْف)، وَيَخُصُّ المَالِكِيَّةُ الصَّرْفَ بِمَا كَانَ نَقْدًا بِنَقْدٍ مُغَايِرٍ وَهُوَ بِالعَدِّ، فَإِنْ كَانَ بِنَقْدٍ مِنْ نَوْعِهِ فَهُوَ (مُرَاطَلَة) وَهُوَ بِالوَزْنِ.

النوع الرابع: بَيْعُ المُقَايَضَةِ

وَهُوَ مُبَادَلَةُ العَيْنِ بِالعَيْنِ.

	أركان البيع	تعريف البَيْعُ وحكمه وحكمته وأقسامه

ثَانِيًا: تَقْسِيمُ البَيْعِ بِاعْتِبَارِ طَرِيقَةِ تَحْدِيدِ الثَّمَنِ

شرح العنصر

تقديم

يَنْقَسِمُ البَيْعُ بِاعْتِبَارِ طَرِيقَةِ تَحْدِيدِ الثَّمَنِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ هِيَ: بَيْعُ المُسَاوَمَةِ، وبَيْعُ المرابحة، وبيع التولية, وبيع الوضيعة, وإليك توضيح تلك الأنواع الأربعة.

النوع الأول: بَيْعُ المُسَاوَمَةِ

وَهُوَ البَيْعُ الَّذِي لاَ يُظْهِرُ فِيهِ البَائِعُ رَأسَ مَالِهِ.

الفرع الأول: بَيْعُ المُرَابَحَةِ

وَهُوَ البَيْعُ الَّذِي يُحَدَّدُ فِيهِ الثَّمَنُ بِزِيَادَةٍ عَلَى رَأسِ المَال.

الفرع الثاني: بَيْعُ التَّوْلِيَةِ

وَهُوَ البَيْعُ الَّذِي يُحَدَّدُ فِيهِ رَأسُ المَال نَفْسُهُ ثَمَنًا بِلاَ رِبْحٍ وَلاَ خَسَارَةٍ.

الفرع الثالث: بَيْعُ الوَضِيعَةِ

أَوِ بيع الحَطِيطَةِ، أَوِ النَّقِيصَةِ: وَهُوَ بَيْعٌ يُحَدَّدُ فِيهِ الثَّمَنُ بِنَقْصٍ عَنْ رَأسِ المَال؛ أَي: بِخَسَارَةٍ، وَإِذَا كَانَ البَيْعُ لِجُزْءٍ مِنَ المَبِيعِ فَيُسَمَّى بَيْعَ (الإِشْرَاكِ) وَلاَ يَخْرُجُ عَنِ الأَنْوَاعِ المُتَقَدِّمَةِ.

	أركان البيع	تعريف البَيْعُ وحكمه وحكمته وأقسامه

ثَالِثًا: تَقْسِيمُ البَيْعِ بِاعْتِبَارِ كَيْفِيَّةِ الثَّمَنِ

شرح العنصر

تقديم

يَنْقَسِمُ البَيْعُ بِهَذَا الاِعْتِبَارِ إِلَى ثلاثة أنواع: مُنْجَزِ الثَّمَنِ، ومُؤَجَّل الثَّمَنِ، مُؤَجَّل العِوَضَيْن، وإليك بيانها:

النوع الأول: مُنْجَزِ الثَّمَنِ

وَهُوَ مَا لاَ يُشْتَرَطُ فِيهِ تَأجِيل الثَّمَنِ، وَيُسَمَّى بَيْعَ النَّقْدِ، أَوِ البَيْعَ بِالثَّمَنِ الحَال.

النوع الثاني: مُؤَجَّل الثَّمَن

وَهُوَ مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ تَأجِيل الثَّمَنِ.

النوع الثالث: مُؤَجَّل المُثَمَّنِ

وَهُوَ بَيْعُ السَّلَمِ.

النوع الرابع: مُؤَجَّل العِوَضَيْنِ

وَهُوَ بَيْعُ الدَّيْنِ بِالدَّيْنِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ فِي الجُمْلَة.

تعقيب على تقسيمات البيع

وَقَدْ أَوْرَدَ ابْنُ رُشْدٍ الحَفِيدُ تَقْسِيمَاتٍ لِلبَيْعِ بَلَغَتْ تِسْعَةً، تَبَعًا لِمَا تَمَّ عَلَيْهِ التَّبَادُل وَكَيْفِيَّةُ تَحْدِيدِ الثَّمَنِ وَوُجُوبِ الخِيَارِ، وَالحُلُول وَالنَّسِيئَةِ فِي كُلٍّ مِنَ المَبِيعِ وَالثَّمَنِ، بِمَا لاَ يَخْرُجُ عَمَّا سَبَقَ، وَهُنَاكَ تَقْسِيمَاتٌ أُخْرَى فَرْعِيَّةٌ بِحَسَبِ حُضُورِ المَبِيعِ وَغَيْبَتِهِ، وَبِحَسَبِ رُؤْيَتِهِ وَعَدَمِهَا، وَبِحَسَبِ بَتِّ العَقْدِ أَوِ التَّخْيِيرِ فِيهِ.

	أركان البيع	تعريف البَيْعٌ وحكمه وحكمته وأقسامه

رابعًا: تقسيمات أخري للبيع

شرح العنصر

أنواع البيع باعتبار الحكم الشرعي

أَنْوَاعُهُ كَثِيرَةٌ، فَمِنْ ذَلِكَ البَيْعُ المُنْعَقِدُ، وَيُقَابِلُهُ البَيْعُ البَاطِل، وَالبَيْعُ الصَّحِيحُ وَيُقَابِلُهُ البَيْعُ الفَاسِدُ... وهكذا.

البيوع المسمَّاة بأسماء خاصة

هُنَاكَ بُيُوعٌ مُسَمَّاةٌ بِأَسْمَاءٍ خَاصَّةٍ وَرَدَ النَّهْيُ عَنْهَا؛ كَبَيْعِ النَّجْشِ، وَبَيْعِ المُنَابَذَةِ، وَنَحْوِهِمَا.

بيوع رُوعِي في تسميتها أحوال مقترنة بالعقد

هُنَاكَ أَنْوَاعٌ أُخْرَى رُوعِيَ فِي تَسْمِيَتِهَا أَحْوَالٌ تَقْتَرِنُ بِالعَقْدِ، وَتُؤَثِّرُ فِي الحُكْمِ؛ كَبَيْعِ المُكْرَهِ، أَوِ الهَازِل، وَبَيْعِ التَّلْجِئَةِ، وَبَيْعِ الفُضُولِيِّ، وَبَيْعِ الوَفَاءِ؛ وَلَهَا مُصْطَلَحَاتُهَا أَيضًا، كَمَا أَنَّ (الاِسْتِصْنَاعَ) يُدْرَجُ فِي عِدَادِ البُيُوعِ، مَعَ الخِلَافِ فِي أَنَّهُ بَيْعٌ أَوْ إِجَارَةٌ.

	أركان البيع	الصيغة وشروطها وشروط المبيع

المقدمة

شرح العنصر

وصف الدرس

يتناول هذا الدرس بالتوضيح أركان البيع، وتعريف الصِّيغة وشروطها، وشروط المبيع.

تمهيد

لما تحدَّثنا في الدرس السابق عن شروط البيع، وذلك بعد تعريفه وحكمه وأقسامه، عرَّجنا بالتوضيح لأركانه مُتناولين بعضًا منها بالتفصيل.

أَرْكَانُ البَيْعِ وَشُرُوطُهُ

شرح العنصر

تقديم

لِلفُقَهَاءِ خِلاَفٌ مَشْهُورٌ فِي تَحْدِيدِ الأَرْكَانِ فِي البَيْعِ وَغَيْرِهِ مِنَ العُقُودِ، هَل هِيَ الصِّيغَةُ (الإيجَابُ أَوِ القَبُول)، أَوْ مَجْمُوعُ الصِّيغَةِ وَالعَاقِدَيْنِ (البَائِعُ وَالمُشْتَرِي) وَالمَعْقُودُ عَلَيْهِ، أَوْ مَحَل العَقْدِ (المَبِيعُ وَالثَّمَنُ).

ما يراه الجمهور في أركان البيع وشروطه

يرى الجُمْهُورُ (المَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالحَنَابِلَةُ) أَنَّ هَذِهِ كُلَّهَا أَرْكَانُ البَيْعِ؛ لأَنَّ الرُّكْنَ عِنْدَهُمْ: مَا تَوَقَّفَ عَلَيْهِ وُجُودُ الشَّيْءِ وَتَصَوُّرُهُ عَقْلاً، سَوَاءٌ أَكَانَ جُزْءًا مِنْ حَقِيقَتِهِ أَمْ لَمْ يَكُنْ، وَوُجُودُ البَيْعِ يَتَوَقَّفُ عَلَى العَاقِدَيْنِ وَالمَعْقُودِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَؤُلاَءِ جُزْءًا مِنْ حَقِيقَتِهِ.

ما يراه الحنفية في أركان البيع وشروطه

وَيَرَى الحَنَفِيَّةُ أَنَّ الرُّكْنَ فِي عَقْدِ البَيْعِ وَغَيْرِهِ هُوَ الصِّيغَةُ فَقَطْ، أَمَّا العَاقِدَانِ وَالمَحَل فَمِمَّا يَسْتَلْزِمُهُ وُجُودُ الصِّيغَةِ لاَ مِنَ الأَرْكَانِ؛ لأَنَّ مَا عَدَا الصِّيغَةَ لَيْسَ جُزْءًا مِنْ حَقِيقَةِ البَيْعِ، وَإِنْ كَانَ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وُجُودُهُ.

ما استحسَنَه الفقهاء المعاصرون في أركان البيع وشروطه

وَاسْتَحْسَنَ بَعْضُ الفُقَهَاءِ المُعَاصِرِينَ تَسْمِيَةَ مَجْمُوعِ الصِّيغَةِ وَالعَاقِدَيْنِ وَالمَحَل (مُقَوِّمَاتِ العَقْدِ): لِلاِتِّفَاقِ عَلَى عَدَمِ قِيَامِ العَقْدِ بِدُونِهَا.

تعقيب

هَذَا، وَلِكُلٍّ مِنَ الصِّيغَةِ وَالعَاقِدَيْنِ وَالمَحَل شُرُوطٌ لاَ يَتَحَقَّقُ الوُجُودُ الشَّرْعِيُّ لأَيٍّ مِنْهَا إِلاَّ بِتَوَافُرِهَا، وَتَخْتَلِفُ تِلْكَ الشُّرُوطُ مِنْ حَيْثُ أَثَرُ وُجُودِهَا أَوْ فِقْدَانِهَا.

أركان البيع الصيغة وشروطها وشروط المبيع

صِيغَةُ البيع

شرح العنصر

ما هي صيغة البيع؟

الصِّيغَةُ في البيع هي كل ما يدل على رضاء الجانبين البائع والمشتري:- كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الحَطَّابُ - هِيَ الإيجَابُ وَالقَبُول، وَيَصْلُحُ لَهُمَا كُل قَوْلٍ يَدُل عَلَى الرِّضَا؛ مِثْل قَوْل البَائِعِ: بِعْتُكَ أَوْ أَعْطَيْتُكَ، أَوْ مَلَّكْتُكَ بِكَذَا، وَقَوْل المُشْتَرِي: اشْتَرَيْتُ أَوْ تَمَلَّكْتُ أَوِ ابْتَعْتُ أَوْ قَبِلْتُ، وَشِبْهِ ذَلِكَ.

الإيجَابُ عِنْدَ الجُمْهُورِ

مَا يَصْدُرُ مِنَ البَائِعِ دَالًّا عَلَى الرِّضَا، وَالقَبُول: مَا يُصْدَرُ مِنَ المُشْتَرِي كَذَلِكَ.

قول الحنفية في الإيجاب

قَال الحَنَفِيَّةُ: إِنَّ الإِيجَابَ يُطْلَقُ عَلَى مَا يَصْدُرُ أَوَّلاً مِنْ كَلاَمِ أَحَدِ العَاقِدَيْنِ، سَوَاءٌ أَكَانَ هُوَ البَائِعَ أَمِ المُشْتَرِيَ، وَالقَبُول مَا يَصْدُرُ بَعْدَهُ، وَقَدْ صَرَّحَ المَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالحَنَابِلَةُ بِأَنَّ تَقَدُّمَ لَفْظِ المُشْتَرِي عَلَى لَفْظِ البَائِعِ جَائِزٌ لِحُصُول المَقْصُودِ.

	أركان البيع	الصيغة وشروطها وشروط المبيع

شروط صيغة البيع

شرح العنصر

تقديم

لاَ تَخْتَلِفُ شُرُوطُ الصِّيغَةِ فِي البَيْعِ عَنِ الصِّيغَةِ فِي غَيْرِهِ مِنَ العُقُودِ المَالِيَّةِ وهي كما يلي.

الشرط الأول

كَوْنُ الصِّيغَةِ بِمَا يُفِيدُ إِنْشَاءَ العَقْدِ فِي الحَال كَمَا يَأْتِي.

الشرط الثاني

وَتَوَافُقُ الإِيجَابِ وَالقَبُول، فَلَوْ خَالَفَ القَبُول الإِيجَابَ لَمْ يَنْعَقِدِ البَيْعُ، وَصَرَّحَ الحَنَفِيَّةُ أَنَّ القَبُول المُخَالِفَ لِلإِيجَابِ يَكُونُ إِيجَابًا جَدِيدًا.

الشرط الثالث

اتِّحَادُ المَجْلِسِ، وَهُوَ يَجْمَعُ المُتَفَرِّقَاتِ فِيهِ، فَلَوْ تَرَاخَى القَبُول عَنِ الإِيجَابِ أَوْ عَكْسُهُ صَحَّ المُتَقَدِّمُ مِنْهُمَا، وَلَمْ يُلْغَ مَا دَامَا فِي المَجْلِسِ وَلَمْ يَتَشَاغَلاَ بِمَا يَقْطَعُهُ عُرْفًا.

الشرط الرابع

عَدَمُ الهَزْل فِي الإِيجَابِ أَوِ القَبُول.

الشرط الخامس

عَدَمُ رُجُوعِ المُوجِبِ، وَعَدَمُ وَفَاتِهِ قَبْل القَبُول، وَعَدَمُ هَلاَكِ المَعْقُودِ عَلَيْهِ.

الشرط السادس

أَلاَّ يَطْرَأَ قَبْل القَبُول تَغْيِيرٌ عَلَى المَعْقُودِ عَلَيْهِ بِحَيْثُ يَصِيرُ مُسَمًّى آخَرَ غَيْرَ المُتَعَاقَدِ عَلَيْهِ، كَتَحَوُّل العَصِيرِ خَلًّا.

	أركان البيع	الصيغة وشروطها وشروط المبيع

تَّطْبِيقَاتِ هَامَةِ خاصة بصيغة البيع

شرح العنصر

تقديم

هذه التطبيقات خَاصَّةِ بصِيغَةِ البَيْعِ، فَضْلاً عَمَّا سَبَقَتِ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ مِنْ شُرُوطِ الصِّيغَةِ فِي العُقُودِ عَامَّةً.

المقصد الأساسي من البيع

حيث تَدُل عِبَارَاتُ الفُقَهَاءِ عَلَى أَنَّ العِبْرَةَ بِالدَّلاَلَةِ عَلَى المَقْصُودِ، سَوَاءٌ أَكَانَ ذَلِكَ بِوَضْعِ اللُّغَةِ أَمْ بِجَرَيَانِ العُرْفِ، قَال الدُّسُوقِيُّ: يَنْعَقِدُ البَيْعُ بِمَا يَدُل عَلَى الرِّضَا عُرْفًا، سَوَاءٌ دَل لُغَةً أَوْ لاَ، مِنْ قَوْلٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ إِشَارَةٍ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَفِي كَشَّافِ القِنَاعِ: الصِّيغَةُ القَوْلِيَّةُ غَيْرُ مُنْحَصِرَةٍ فِي لَفْظٍ بِعَيْنِهِ كَبِعْتُ وَاشْتَرَيْتُ، بَل هِيَ كُل مَا أَدَّى مَعْنَى البَيْعِ؛ لأَنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَخُصَّهُ بِصِيغَةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَيَتَنَاوَل كُل مَا أَدَّى مَعْنَاهُ.

	أركان البيع	الصيغة وشروطها وشروط المبيع

الحالات التي لا يتوافق فيها الإيجاب مع القبول

شرح العنصر

تقديم

يَحْصُل التَّوَافُقُ بَيْنَ الإيجَابِ وَالقَبُول بِأَنْ يَقْبَل المُشْتَرِي كُل المَبِيعِ بِكُل الثَّمَنِ، وإليك بيان الحالات التي لا يتوافق فيها مع القبول.

الحالة الأولى

لاَ يتَوَافُقَ الإيجاب مع القبول إِنْ قَبِل بَعْضَ العَيْنِ الَّتِي وَقَعَ عَلَيْهَا الإِيجَابُ أَوْ قَبِل عَيْنًا غَيْرَهَا.

الحالة الثانية

لاَ يتَوَافُق الإيجاب مع القبول إِنْ قَبِل بِبَعْضِ الثَّمَنِ الَّذِي وَقَعَ بِهِ الإِيجَابُ أَوْ بِغَيْرِهِ، إلاَّ إِنْ كَانَ القَبُول إِلَى خَيْرٍ مِمَّا فِي الإِيجَابِ، كَمَا لَوْ بَاعَ شَخْصٌ السِّلْعَةَ بِأَلْفٍ فَقَبِلَهَا المُشْتَرِي بِأَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ، أَوِ اشْتَرَى شَخْصٌ سِلْعَةً بِأَلْفٍ فَقَبِل البَائِعُ بَيْعَهَا بِثَمَانِمِائَةٍ، وَهَذِهِ مُوَافَقَةٌ ضِمْنِيَّةٌ وَلَكِنْ لاَ تَلْزَمُ الزِّيَادَةُ، إلاَّ إِنْ قَبِلَهَا الطَّرَفُ الآخَرُ، أَمَّا الحَطُّ مِنَ الثَّمَنِ فَجَائِزٌ وَلَوْ بَعْدَ البَيْعِ.

الحالة الثالثة

كَذَلِكَ لاَ يتَوَافُقَ الإيجاب مع القبول إِنْ بَاعَهُ سِلْعَةً بِأَلْفٍ فَقَبِل نِصْفَهَا بِخَمْسِمِائَةٍ مَثَلاً، إلاَّ إِنْ رَضِيَ البَائِعُ بَعْدَ هَذَا، فَيَصِيرُ القَبُول إِيجَابًا، وَرِضَا البَائِعِ بَعْدَهُ قَبُولٌ.

موقف الشافعية من الحالة الثالثة

صَرَّحَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ بِأَنَّهُ لَوْ قَال البَائِعُ: بِعْتُكَ هَذَا بِأَلْفٍ وَنِصْفَهُ بِخَمْسِمِائَةٍ، فَقَبِل نِصْفَهُ جَازَ، وَمِنْهُ يُعْرَفُ حُكْمُ مَا لَوْ وُجِدَتْ قَرِينَةٌ بِرِضَا البَائِعِ بِتَجْزِئَةِ المَبِيعِ بِالنِّسْبَةِ لِلثَّمَنِ.

	أركان البيع	الصيغة وشروطها وشروط المبيع

انْعِقَادُ البَيْعِ

شرح العنصر

تقديم

قد ينعقد البيع بالمُعَاطَاةِ أو التَّعاطي، أو بِالكِتَابَةِ وَالمُرَاسَلَةِ، أو بِالإِشَارَةِ مِنَ الأَخْرَسِ وَغَيْرِهِ، وإليك بيان ذلك.

أولاً: انعقاد البيع بالمُعَاطَاة أو التعاطي

المعاطاة هِيَ: إِعْطَاءُ كُلٍّ مِنَ العَاقِدَيْنِ لِصَاحِبِهِ مَا يَقَعُ التَّبَادُل عَلَيْهِ دُونَ إِيجَابٍ وَلاَ قَبُولٍ، أَوْ بِإِيجَابٍ دُونَ قَبُولٍ، أَوْ عَكْسِهِ، وَهِيَ مِنْ قَبِيل الدَّلاَلَةِ الحَالِيَّةِ، وَيَصِحُّ بِهَا البَيْعُ فِي القَلِيل وَالكَثِيرِ عِنْدَ الحَنَفِيَّةِ وَالمَالِكِيَّةِ وَالحَنَابِلَةِ وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ؛ كَالمُتَوَلِّي وَالبَغَوِيِّ، خِلاَفًا لِغَيْرِهِمْ.

ثانياً: انْعِقَادُ البَيْعِ بِالكِتَابَةِ وَالمُرَاسَلَةِ

يَصِحُّ التَّعَاقُدُ بِالكِتَابَةِ بَيْنَ حَاضِرَيْنِ، أَوْ بِاللَّفْظِ مِنْ حَاضِرٍ وَالكِتَابَةِ مِنَ الآخَرِ، وَكَذَلِكَ يَنْعَقِدُ البَيْعُ إِذَا أَوْجَبَ العَاقِدُ البَيْعَ بِالكِتَابَةِ إِلَى غَائِبٍ بِمِثْل عِبَارَةِ: بِعْتُكَ دَارِي بِكَذَا، أَوْ أَرْسَل بِذَلِكَ رَسُولاً فَقَبِل المُشْتَرِي بَعْدَ اطِّلاَعِهِ عَلَى الإِيجَابِ مِنَ الكِتَابِ أَوِ الرَّسُول.

ما اشتَرطَه الشافعية في انعقاد البيع بالكتابة والمراسلة

وَاشْتَرَطَ الشَّافِعِيَّةُ الفَوْرَ فِي القَبُول، وَلَمْ يَشْتَرِطْ غَيْرُ الشَّافِعِيَّةِ الفَوْرَ فِي القَبُول، بَل صَرَّحَ الحَنَابِلَةُ بِأَنَّهُ لاَ يَضُرُّ التَّرَاخِي هُنَا بَيْنَ الإِيجَابِ وَالقَبُول؛ لأَنَّ التَّرَاخِيَ مَعَ غَيْبَةِ المُشْتَرِي لاَ يَدُل عَلَى إِعْرَاضِهِ عَنِ الإِيجَابِ.

ثالثاً: انْعِقَادُ البَيْعِ بِالإِشَارَةِ مِنَ الأَخْرَسِ وَغَيْرِهِ

يَنْعَقِدُ البَيْعُ بِالإِشَارَةِ مِنَ الأَخْرَسِ إِذَا كَانَتْ مَعْرُوفَةً، وَلَوْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الكِتَابَةِ، وَهُوَ المُعْتَمَدُ عِنْدَ الحَنَفِيَّةِ؛ لأَنَّ كُلًّا مِنَ الإِشَارَةِ وَالكِتَابَةِ حُجَّةٌ، أَمَّا الإِشَارَةُ غَيْرُ المَفْهُومَةِ فَلاَ عِبْرَةَ بِهَا، وَلاَ تُقْبَل الإِشَارَةُ مِنَ النَّاطِقِ عِنْدَ الجُمْهُورِ، أَمَّا المَالِكِيَّةُ فَعِنْدَهُمْ يَنْعَقِدُ البَيْعُ بِالإِشَارَةِ المُفْهِمَةِ وَلَوْ مَعَ القُدْرَةِ عَلَى النُّطْقِ.

	أركان البيع	الصيغة وشروطها وشروط المبيع

شُرُوطُ البَيْعِ

شرح العنصر

طَرِيقَةُ الفُقَهَاءِ فِي حَصْرِ شُرُوطِ البَيْعِ

اخْتَلَفَتْ طَرِيقَةُ الفُقَهَاءِ فِي حَصْرِ شُرُوطِ البَيْعِ، وَهُنَاكَ شُرُوطٌ انْفَرَدَ بِذِكْرِهَا بَعْضُ المَذَاهِبِ دُونَ بَعْضٍ، وَمَعَ أَنَّ الحَنَفِيَّةَ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ شُرُوطِ الاِنْعِقَادِ وَشُرُوطِ الصِّحَّةِ، فَإِنَّهُمْ يَعْتَبِرُونَ شُرُوطَ الاِنْعِقَادِ شُرُوطًا لِلصِّحَّةِ؛ لأَنَّ مَا لَمْ يَنْعَقِدْ فَهُوَ غَيْرُ

صَحِيحٍ، وَلاَ عَكْسَ، وَفِيمَا يَلِي بَيَانُ تِلْكَ الشُّرُوطِ عَلَى طَرِيقَةِ الجُمْهُورِ، مَعَ الإِشَارَةِ إِلَى مَا اعْتَبَرَهُ الحَنَفِيَّةُ مِنْهَا شَرْطَ انْعِقَادٍ.

	أركان البيع	الصيغة وشروطها وشروط المبيع

شُرُوطُ المَبِيعِ

شرح العنصر

تقديم

لِلمَبِيعِ شُرُوطٌ هِيَ إجمالاً: أَنْ يَكُونَ المَبيع مَوْجُودًا حِينَ العَقْدِ، وأَنْ يَكُونَ مَالاً، وأَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا لِمَنْ يَلِي العَقْدَ، وأَنْ يَكُونَ مَقْدُورَ التَّسْلِيمِ، وأَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا لِكُلٍّ مِنَ العَاقِدَيْنِ، وإليك بيان تلك الشروط الخمسة تفضيلاً.

الشرط الأول: أَنْ يَكُونَ المَبيع مَوْجُودًا حِينَ العَقْدِ

فَلاَ يَصِحُّ بَيْعُ المَعْدُومِ وَذَلِكَ بِاتِّفَاقِ الفُقَهَاءِ، وَهَذَا شَرْطُ انْعِقَادٍ عِنْدَ الحَنَفِيَّةِ، وَمِنْ أَمْثِلَةِ بَيْعِ المَعْدُومِ بَيْعُ الثَّمَرَةِ قَبْل أَنْ تُخْلَقَ، وَلا خِلاَفَ فِي اسْتِثْنَاءِ بَيْعِ السَّلَمِ، فَهُوَ صَحِيحٌ مَعَ أَنَّهُ بَيْعُ المَعْدُومِ، وَذَلِكَ لِلنُّصُوصِ الوَارِدَةِ فِيهِ، وَمِنْهَا: نَهَى رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الإِنْسَانِ، وَرَخَّصَ فِي السَّلَمِ.

الشرط الثاني: أَنْ يَكُونَ مَالاً

وَعَبَّرَ المَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ عَنْ هَذَا الشَّرْطِ بِلَفْظِ: النَّفْعِ أَوِ الانْتِفَاعِ، ثُمَّ قَالُوا: مَا لاَ نَفْعَ فِيهِ لَيْسَ بِمَالٍ فَلاَ يُقَابَل بِهِ؛ أَي: لاَ تَجُوزُ المُبَادَلَةُ بِهِ، وَهُوَ شَرْطُ انْعِقَادٍ عِنْدَ الحَنَفِيَّةِ.

الشرط الثالث: أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا لِمَنْ يَلِي العَقْدَ

وَذَلِكَ إِذَا كَانَ يَبِيعُ بِالأَصَالَةِ أو بالوكالة أَوِ النِّيَابَةِ الشَّرْعِيَّةِ؛ كَالوَلِيِّ وَالوَصِيِّ وَالقَيِّمِ، وَقَدِ اسْتَدَل لِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ بَيْعِ مَا لاَ يَمْلِكُهُ الإِنْسَانُ بِحَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ - رضِي الله عنه - : ((لاَ تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ)).

الشرط الرابع: أَنْ يَكُونَ مَقْدُورَ التَّسْلِيمِ

وَهُوَ شَرْطُ انْعِقَادٍ عِنْدَ الحَنَفِيَّةِ، فَلاَ يَصِحُّ بَيْعُ الجَمَل الشَّارِدِ، وَلاَ بَيْعُ الطَّيْرِ فِي الهَوَاءِ، وَلاَ السَّمَكِ فِي المَاءِ؛ لِنَهْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الغَرَرِ.

الشرط الخامس: أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا لِكُلٍّ مِنَ العَاقِدَيْنِ

وَهَذَا الشَّرْطُ عِنْدَ الحَنَفِيَّةِ شَرْطُ صِحَّةٍ لاَ شَرْطُ انْعِقَادٍ، فَإِذَا تَخَلَّفَ لَمْ يَبْطُل العَقْدُ، بَل يَصِيرُ فَاسِدًا، وَيَحْصُل العِلْمُ بِكُل مَا يُمَيِّزُ المَبِيعَ عَنْ غَيْرِهِ، وَيَمْنَعُ المُنَازَعَةَ، فَبَيْعُ المَجْهُول جَهَالَةً تُفْضِي إِلَى المُنَازَعَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ كَبَيْعِ شَاةٍ مِنَ القَطِيعِ.

ما زاده المالكية والشافعية في شروط المبيع

قَدْ زَادَ المَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ فِي شُرُوطِ المَبِيعِ اشْتِرَاطَ طَهَارَةِ عَيْنِهِ، كَمَا ذَكَرَ المَالِكِيَّةُ شَرْطَيْنِ آخَرِينَ هُمَا: أَنْ لاَ يَكُونَ البَيْعُ مِنَ البُيُوعِ المَنْهِيِّ عَنْهَا، وَأَنْ لاَ يَكُونَ البَيْعُ مُحَرَّمًا، وَهَذِهِ الشُّرُوطُ تَنْدَرِجُ فِيمَا سَبَقَ مِنْ شُرُوطٍ.

	أركان البيع	الْمَبِيعُ وَأَحْكَامُهُ وَأَحْوَالُهُ

المقدمة

شرح العنصر

وصف الدرس

يتناول هذا الدرس أحكامَ المبيع وأحواله من تعيينٍ ووسيلة معرفة وشمول وحكم الاستثناء منه، ثم يتعرَّض لحالة ظهور النقص أو الزيادة في المبيع.

تمهيد

لما فرغنا من الكلام عن الصِّيغة وشروط المبيع كان لا بُدَّ من بيان الأحكام والأحوال المختلفة التي تعتَرِي هذا المبيع التي يحتاجُها المرء في سائر حياته.

	أركان البيع	الْمَبِيعُ وَأَحْكَامُهُ وَأَحْوَالُهُ

أَوَّلاً: تَعْيِينُ المَبِيعِ

شرح العنصر

المقصود بتعيين المبيع

هو مَعْرِفَةِ المَبِيعِ وذلك بأَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا بِالنِّسْبَةِ لِلمُشْتَرِي بِالجِنْسِ وَالنَّوْعِ وَالمِقْدَارِ، فَالجِنْسُ كَالقَمْحِ مَثَلاً، وَالنَّوْعُ كَأَنْ يَكُونَ مِنْ إِنْتَاجِ بَلَدٍ مَعْرُوفٍ، وَالمِقْدَارُ بِالكَيْلِ أَوِ الوَزْنِ أَوْ نَحْوِهِمَا، وَلَيْسَ لِلبَائِعِ أَنْ يُعْطِيَ المُشْتَرِيَ سِوَاهُ مِنْ جِنْسِهِ إِلاَّ بِرِضَاهُ، وَالإِشَارَةُ أَبْلَغُ طُرُقِ التَّعْرِيفِ.

متى يتعيَّن المبيع بالتسليم

إن لم يعين المَبِيع فِي العَقْدِ؛ بِأَنْ كَانَ غَائِبًا مَوْصُوفًا، أَوْ قَدْرًا مِنْ صُبْرَةٍ حَاضِرَةٍ فِي المَجْلِسِ، فحِينَئِذٍ لاَ يَتَعَيَّنُ إِلاَّ بِالتَّسْلِيمِ، وَهَذَا عِنْدَ الحَنَفِيَّةِ وَالمَالِكِيَّةِ وَالحَنَابِلَةِ، وَمُقَابِل الأَظْهَرِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَفِي الأَظْهَرِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ: أَنَّهُ لاَ يَصِحُّ بَيْعُ الغَائِبِ.

ما يَتَّصِل بِالتَّعْيِينِ لِلمَبِيعِ

يتَّصل بالتعيين للمبيع بَيْعُ شَيْءٍ وَاحِدٍ مِنْ عِدَّةِ أَشْيَاءَ، عَلَى أَنْ يَكُونَ لِلمُشْتَرِي خِيَارُ التَّعْيِينِ؛ أَي: تَعْيِينِ مَا يَشْتَرِيهِ مِنْهَا، وَيُمْكِنُهُ بِذَلِكَ أَنْ يَخْتَارَ مَا هُوَ أَنْسَبُ لَهُ مِنْهَا، وَهَذَا عِنْدَ مَنْ يَقُول بِخِيَارِ التَّعْيِينِ.

	أركان البيع	الْمَبِيعُ وَأَحْكَامُهُ وَأَحْوَالُهُ

ثَانِيًا: وَسِيلَةُ مَعْرِفَةِ المَبِيعِ وَتَعْيِينِهِ

شرح العنصر

التعيين بالوصف والمقدار

إِذَا كَانَ المَبِيعُ غَائِبًا عَنِ المَجْلِسِ وَلَمْ تَتِمَّ مَعْرِفَةُ المَبِيعِ بِرُؤْيَتِهِ أَوِ الإِشَارَةِ إِلَيْهِ عَلَى مَا سَبَقَ، فَإِنَّهَا تَتِمُّ بِالوَصْفِ الَّذِي يُمَيِّزُهُ عَنْ غَيْرِهِ، مَعَ بَيَانِ مِقْدَارِهِ.

تعيين المبيع إن كان عقارًا

إِذَا كَانَ عَقَارًا كَانَ لاَ بُدَّ مِنْ بَيَانِ حُدُودِهِ، لاِخْتِلاَفِ قِيمَةِ العَقَارِ بِاخْتِلاَفِ جِهَتِهِ وَمَوْقِعِهِ.

تعيين المبيع إن كان مِنَ المَكِيلاَتِ أَوِ المَوْزُونَاتِ أَوِ المَذرُوعَاتِ أَوِ المَعْدُودَاتِ

إِذَا كَانَ مِنَ المَكِيلاَتِ أَوِ المَوْزُونَاتِ أَوِ المَذرُوعَاتِ أَوِ المَعْدُودَاتِ فَإِنَّهُ تَحْصُل مَعْرِفَتُهَا بِالمِقْدَارِ الَّذِي تُبَاعُ بِهِ، وَيَجُوزُ بَيْعُ المَكِيل بِالوَزْنِ، وَعَكْسُهُ، وَهَذَا فِي الجُمْلَةِ فِي غَيْرِ الرِّبَوِيَّاتِ؛ أَي: فِيمَا لاَ يَحْرُمُ التَّفَاضُل فِيهِ، لِلنَّصِّ عَلَى ذَلِكَ فِي الرِّبَوِيَّاتِ، وَيَجُوزُ البَيْعُ بِمِكْيَالٍ أَوْ مِيزَانٍ خَاصٍّ؛ كَحَجَرٍ مُعَيَّنٍ لِلمُتَبَايِعَيْنِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَارَفًا عَلَيْهِ عِنْدَ غَيْرِهِمَا.

حكم المبيع إن كان بمكيال غير منضبط

البَيْعُ بِمِكْيَالٍ غَيْرِ مُنْضَبِطٍ، بِأَنْ كَانَ يَتَّسِعُ وَيَضِيقُ فَلاَ يَجُوزُ، مَعَ اسْتِثْنَاءِ بَيْعِ المَاءِ بِالقِرَبِ، فَيَجُوزُ اسْتِحْسَانًا لِجَرَيَانِ العُرْفِ بِهِ كَمَا يَقُول الحَنَفِيَّةُ.

	أركان البيع	الْمَبِيعُ وَأَحْكَامُهُ وَأَحْوَالُهُ

ثَالِثًا: شُمُول المَبِيع أو تَوَابِعُ المَبِيعِ

شرح العنصر

ما يشتمل عليه المبيع من منافع وما لا يشتمل عليه

يَقَعُ البَيْعُ عَلَى العَيْنِ وَمَنَافِعِهَا، وَلِذَا كَانَ مِنْ مُقْتَضَاهُ أَحْيَانًا أَنْ يَدْخُل فِي المَبِيعِ مَا لَهُ صِلَة بِهِ؛ لِتَحْقِيقِ المَنْفَعَةِ المُرَادَةِ مِنْهُ، أَوْ أَنْ يَقْضِيَ العُرْفُ بِشُمُول المَبِيعِ لأَشْيَاءَ تَدْخُل فِيهِ وَلَوْ لَمْ يُصَرِّحْ بِذَلِكَ فِي العَقْدِ، كَمَا أَنَّهَا لاَ تَنْفَصِل عَنْهُ لاَ بِالاِسْتِثْنَاءِ.

	أركان البيع	الْمَبِيعُ وَأَحْكَامُهُ وَأَحْوَالُهُ

ما يدخل في المبيع عند الحنفية

شرح العنصر

تقديم

عِنْدَ الحَنَفِيَّةِ يَدْخُل فِي المَبِيعِ مَا يَلِي:

أولاً: مَا يَتَنَاوَلُهُ مَدْلُول اسْمِ المَبِيعِ

بِحَيْثُ يُعْتَبَرُ جُزْءًا مِنْ أَجْزَائِهِ، فَبَيْعُ الدَّارِ مَثَلاً يَدْخُل فِيهِ غُرَفُهَا، وَبَيْعُ الخِزَانَةِ يَدْخُل فِيهِ الأَدْرَاجُ.

ثانيًا: مَا لاَ يَقْبَل الاِنْفِكَاكَ عَنِ المَبِيعِ

وذلك بِالنَّظَرِ إِلَى الغَرَضِ مِنَ العَقْدِ عَلَيْهِ؛ فَبَيْعُ القُفْل يَدْخُل مَعَهُ المِفْتَاحُ.

ثالثًا: مَا كَانَ مُتَّصِلاً بِالمَبِيعِ اتِّصَال قَرَارٍ

بِأَنْ كَان موْضُوعًا عَلَى وَجْهِ الدَّوَامِ؛ كَبَيْعِ الدَّارِ تَدْخُل فِيهِ الأَبْوَابُ وَالأَحْوَاضُ.

رابعاً: مَا جَرَى العُرْفُ بِبَيْعِهِ مَعَ المَبِيعِ تَابِعًا لَهُ

وذلك كالخِطَامِ بِالنِّسْبَةِ لِلبَعِيرِ.

أثر العرف على ما يدخل في المبيع

إِنَّ الأَصْل فيما يدخل في المبيع يَرْجِعُ إِلَى العُرْفِ، وَهُوَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلاَفِ البِلاَدِ؛ فَمَا جَرَى العُرْفُ فِي بَلَدٍ بِدُخُولِهِ فِي البَيْعِ تَبَعًا دَخَل فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَجْرِ هَذَا العُرْفُ فِي بَلَدٍ آخَرَ.

تعقيب

مَعْنَى شُمُول المَبِيعِ لِتِلْكَ الأَشْيَاءِ أَنَّهَا تَدْخُل مَعَهُ بِالثَّمَنِ نَفْسِهِ دُونَ أَنْ يَكُونَ لَهَا حِصَّةٌ مِنَ الثَّمَنِ؛ لأَنَّ القَاعِدَةَ أَنَّ كُل مَا يَدْخُل فِي المَبِيعِ تَبَعًا لاَ حِصَّةَ لَهُ مِنَ الثَّمَنِ.

	أركان البيع	الْمَبِيعُ وَأَحْكَامُهُ وَأَحْوَالُهُ

الاِسْتِثْنَاءُ مِنَ المَبِيعِ

شرح العنصر

تقديم

يَنْبَنِي حُكْمُ الاِسْتِثْنَاءِ مِنَ المَبِيعِ عَلَى نَصٍّ وَضَابِطٍ مَبْنِيٍّ عَلَيْهِ، مَعَ اتِّفَاقِ الفُقَهَاءِ فِي بَعْضِ مَا يَنْبَنِي عَلَى ذَلِكَ مِنْ مَسَائِل، وَاخْتِلاَفُهُمْ فِي بَعْضِهَا الآخَرِ بِسَبَبِ اخْتِلاَفِهِمْ فِي التَّوْجِيهِ، وَبَيَانُ ذَلِكَ فِيمَا يَلِي:

النَّصُّ الذي ينبني عليه حكم الاستثناء من البيع

مَا رَوَاهُ البُخَارِيُّ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - نَهَى عَنِ الثُّنْيَا إِلاَّ أَنْ تُعْلَمَ.

الضَّابِطُ الذي ينبني عليه حكم الاستثناء من البيع

فَهُوَ أَنَّ كُل مَا يَجُوزُ بَيْعُهُ مُنْفَرِدًا يَجُوزُ اسْتِثْنَاؤُهُ، وَمَا لاَ يَجُوزُ إِيقَاعُ البَيْعِ عَلَيْهِ بِانْفِرَادِهِ لاَ يَجُوزُ اسْتِثْنَاؤُهُ، وَلاَ بُدَّ مِنْ كَوْنِ المُسْتَثْنَى مَعْلُومًا، لأَنَّهُ إِنْ كَانَ مَجْهُولاً عَادَ عَلَى البَاقِي بِالجَهَالَةِ، فَلَمْ يَصِحَّ البَيْعُ، وَهَكَذَا كُل مَجْهُولٍ لاَ يَجُوزُ اسْتِثْنَاؤُهُ، كَاسْتِثْنَاءِ شَاةٍ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ مِنْ قَطِيعٍ.

حكم استثناء المجهول من المبيع المعلوم

لاَ يَجُوزُ بَيْعُ الحَائِطِ وَاسْتِثْنَاءُ شَجَرَةٍ أَوْ نَخْلَةٍ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ؛ لأَنَّ اسْتِثْنَاءَ المَجْهُول مِنَ المَعْلُومِ يُصَيِّرُهُ مَجْهُولاً، فَإِنْ عَيَّنَ المُسْتَثْنَى صَحَّ البَيْعُ وَالاِسْتِثْنَاءُ؛ وَهَذَا عِنْدَ الجُمْهُورِ.

ما يجوز عند الإمام مالك في الاستثناء

يجُوزُ عِنْدَ الإمَامِ مَالِكٍ اسْتِثْنَاءُ نَخلاَتٍ أَوْ شَجَرَاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِأَعْيَانِهَا، عَلَى أَنْ يَخْتَارَهَا، إِذَا كَانَ ثَمَرُهَا قَدْرَ الثُّلُثِ أَوْ أَقَل، وَكَانَتْ ثِمَارُ الحَائِطِ لَوْنًا وَاحِدًا، لِخِفَّةِ الغَرَرِ فِي ذَلِكَ.

ما اختلف فيه الفقهاء من الاستثناء

مِمَّا اخْتَلَفَ الفُقَهَاءُ فِيهِ مِنَ الاِسْتِثْنَاءِ مَا اعْتَبَرَهُ بَعْضُهُمْ شَرْطًا صَحِيحًا، فَأَجَازَهُ وَأَجَازَ البَيْعَ، وَاعْتَبَرَهُ غَيْرُهُمْ شَرْطًا فَاسِدًا، فَأَبْطَلَهُ وَأَبْطَل البَيْعَ.

مثال على ما اختلف فيه الفقهاء من الاستثناء

مِثَال ذَلِكَ: مَنْ يَبِيعُ الدَّارَ وَيُسْتَثْنَى سُكْنَاهَا شَهْرًا مَثَلاً، فَأَجَازَ ذَلِكَ المَالِكِيَّةُ وَالحَنَابِلَةُ، وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّهُ بَاعَ النَّبِيَّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - جَمَلاً، وَاشْتَرَطَ ظَهْرَهُ إِلَى المَدِينَةِ؛ أَي: رُكُوبَهُ وَفِي لَفْظٍ قَال: بِعْتُهُ وَاسْتَثْنَيْتُ حُمْلاَنَهُ إِلَى أَهْلِي، وَعِنْدَ الحَنَفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ: لاَ يَجُوزُ ذَلِكَ، وَيَبْطُل الشَّرْطُ وَالبَيْعُ؛ لأَنَّهُ شَرْطٌ غَيْرُ مُلاَئِمٍ.

	أركان البيع	الْمَبِيعُ وَأَحْكَامُهُ وَأَحْوَالُهُ

بَيْعُ الأصُول

شرح العنصر

المقصود بالأصول

الأصُول: جَمْعُ أَصْلٍ، وَهُوَ مَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَالمُرَادُ بِالأصُول هُنَا مَا عَبَّرَ عَنْهُ النَّوَوِيُّ بِقَوْلِهِ فِي تَحْرِيرِهِ: الأصُول:

الشَّجَرُ وَالأَرْضُ، وَفِي شَرْحِ مُنْتَهَى الإِرَادَاتِ: المُرَادُ بِالأُصُول هُنَا: أَرْضٌ وَدُورٌ وَبَسَاتِينُ.

بيع الأصول عند الفقهاء

قَدْ دَرَجَ الفُقَهَاءُ عَلَى إِفْرَادِ فَصْلٍ بِعنوَانِ (بَيْعُ الأصُول)، ذَاكِرِينَ فِيهِ مَا يَتْبَعُ هَذِهِ الأصُول فِي البَيْعِ وَمَا لاَ يَتْبَعُهَا، وَبَيَانُ ذَلِكَ كَمَا يَأتِي.

بَيْعُ الأَرْضِ

مَنْ بَاعَ أَرْضًا دَخَل فِيهَا الغِرَاسُ وَالبِنَاءُ لاِتِّصَالِهَا بِهَا اتِّصَال قَرَارٍ، وَهِيَ مِنْ حُقُوقِهَا، وَهَذَا فِي جَمِيعِ المَذَاهِبِ إِلاَّ فِي قَوْلٍ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ إِنْ أَطْلَقَ وَلَمْ يَقُل بِحُقُوقِهَا فَلاَ يَدْخُل البِنَاءُ وَالشَّجَرُ، لَكِنَّ المَذْهَبَ دُخُولُهُ عِنْدَ الإِطْلاَقِ، كَمَا أَنَّ الشَّافِعِيَّةَ فَسَّرُوا الشَّجَرَ الَّذِي يَتْبَعُ الأَرْضَ بِالشَّجَرِ الرَّطْبِ، أَمَّا اليَابِسُ فَلاَ يَدْخُل، عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الرِّفْعَةِ وَالسُّبْكِيُّ تَفَقُّهًا، وَقَال الإِسْنَوِيُّ: لاَ يَدْخُل جَزْمًا.

بَيْعُ الثِّمَارِ

يَجُوزُ بِاتِّفَاقِ الفُقَهَاءِ بَيْعُ الثِّمَارِ وَحْدَهَا مُنْفَرِدَةً عَنِ الشَّجَرِ، وَلاَ يَجُوزُ بَيْعُهَا إِلاَّ بَعْدَ بُدُوِّ صَلاَحِهَا - مَعَ اخْتِلاَفِهِمْ فِي تَفْسِيرِ بُدُوِّ الصَّلاَحِ - هَل هُوَ ظُهُورُ النُّضْجِ وَالحَلاَوَةِ وَنَحْوُ ذَلِكَ كَمَا يَقُول الجُمْهُورُ، أَوْ هُوَ أَمْنُ العَاهَةِ وَالفَسَادِ كَمَا يَقُول الحَنَفِيَّةُ.

دليل جواز بيع الثمار

وَدَلِيل الجَوَازِ مَأْخُوذٌ مِنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ - صلَّى الله عليه وسلَّم -: أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا، قَال ابْنُ قُدَامَةَ: فَمَفْهُومُهُ إِبَاحَةُ بَيْعِهَا بَعْدَ بُدُوِّ صَلاَحِهَا، وَهَذَا عِنْدَ مَنْ يَقُول بِالمَفْهُومِ، كَمَا أَنَّ الأَصْل جَوَازُ كُل بَيْعٍ اسْتَكْمَل شُرُوطَهُ.

بيع الثمار بعد ظهورها وشرطه

يَجُوزُ بَيْعُ الثِّمَارِ بَعْدَ ظُهُورِهَا وَقَبْل بُدُوِّ الصَّلاَحِ، بِشَرْطِ القَطْعِ فِي الحَال، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ يُنْتَفَعُ بِهِ، وَهَذَا بِاتِّفَاقٍ، إِلاَّ أَنَّ المَالِكِيَّةَ زَادُوا عَلَى ذَلِكَ شَرْطَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنْ يَحْتَاجَ المُتَبَايِعَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا لِلبَيْعِ، وَالثَّانِي: أَنْ لاَ يَتَمَالأَ أَكْثَرُ أَهْل البَلَدِ عَلَى الدُّخُول فِي هَذَا البَيْعِ.

	أركان البيع	الْمَبِيعُ وَأَحْكَامُهُ وَأَحْوَالُهُ

رَابِعًا: حُضُورُ المَبِيعِ وَغِيَابُهُ

شرح العنصر

حُضُورُ المَبِيعِ

مِنَ المُقَرَّرِ أَنَّ الإِشَارَةَ إِلَى المَبِيعِ هِيَ أَقْوَى طُرُقِ التَّعْرِيفِ وَالتَّعْيِينِ؛ وَلِذَلِكَ إِذَا كَانَ المَبِيعُ فِي حَضْرَةِ المُتَعَاقِدَيْنِ (مَجْلِسِ العَقْدِ) وَتَمَّ تَعْيِينُهُ بِالإِشَارَةِ بِحَيْثُ عَرَفَهُ المُشْتَرِي وَرَآهُ، فَإِنَّ البَيْعَ لاَزِمٌ إِذَا خَلاَ مِنْ سَبَبٍ خَاصٍّ (لاَ يَتَّصِل بِرُؤْيَةِ المَبِيعِ) مِنَ الأَسْبَابِ الَّتِي يَنْشَأُ بِهَا الخِيَارُ لِلمُشْتَرِي.

اقتران الإشارة بالوصف في حضور المبيع

لوِ اقْتَرَنَتِ الإِشَارَةُ بِالوَصْفِ، وَكَانَ الوَصْفُ مُغَايِرًا لِمَا رَآهُ المُشْتَرِي وَرَضِيَ بِهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ المُطَالَبَةُ بَعْدَئِذٍ بِالوَصْفِ، مَا دَامَ العَقْدُ قَدْ تَمَّ بَعْدَ الرُّؤْيَةِ وَالرِّضَا، وَيُعَبَّرُ عَنْ ذَلِكَ بِالقَاعِدَةِ الفِقْهِيَّةِ التَّالِيَةِ (الوَصْفُ فِي الحَاضِرِ لَغْوٌ، وَفِي الغَائِبِ مُعْتَبَرٌ)، وَهَذَا بِخِلاَفِ التَّغَايُرِ بَيْنَ اسْمِ المَبِيعِ وَالإِشَارَةِ إِلَيْهِ؛ كَقَوْلِهِ: بِعْتُكَ هَذِهِ الفَرَسَ، وَأَشَارَ إِلَى نَاقَةٍ مَثَلاً، فَالتَّسْمِيَةُ هِيَ المُعْتَبَرَةُ؛ لأَنَّ الاِسْمَ يُحَدَّدُ بِهِ جِنْسُ المَبِيعِ، فَهَذَا غَلَطٌ فِي الجِنْسِ لاَ فِي الوَصْفِ، وَالغَلَطُ فِي الجِنْسِ غَيْرُ مُغْتَفَرٍ، لأَنَّهُ يَكُونُ بِهِ المَبِيعُ مَعْدُومًا.

غِيَابُ المَبِيعِ

إِذَا كَانَ المَبِيعُ غَائِبًا فَإِمَّا أَنْ يَشْتَرِيَ بِالوَصْفِ الكَاشِفِ لَهُ، عَلَى النَّحْوِ المُبَيَّنِ فِي عَقْدِ السَّلَمِ، وَإِمَّا أَنْ يَشْتَرِيَ دُونَ وَصْفٍ، بَل يُحَدَّدُ بِالإِشَارَةِ إِلَى مَكَانِهِ أَوْ إِضَافَتِهِ إِلَى مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ.

الحكم إن كان المبيع بالوصف

إِنْ كَانَ البَيْعُ بِالوَصْفِ، وَهُوَ هُنَا غَيْرُ الوَصْفِ المَرْغُوبِ السَّابِقِ، فَإِذَا تَبَيَّنَتِ المُطَابَقَةُ بَيْنَ المَبِيعِ بَعْدَ مُشَاهَدَتِهِ وَبَيْنَ الوَصْفِ لَزِمَ البَيْعُ، وَإِلاَّ كَانَ لِلمُشْتَرِي خِيَارُ الخُلْفِ عِنْدَ جُمْهُورِ الفُقَهَاءِ، أَمَّا الحَنَفِيَّةُ فَإِنَّهُمْ يُثْبِتُونَ لِلمُشْتَرِي هُنَا خِيَارَ الرُّؤْيَةِ، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ سَبْقِ وَصْفِهِ أَوْ عَدَمِهِ.

	أركان البيع	الْمَبِيعُ وَأَحْكَامُهُ وَأَحْوَالُهُ

خَامِسًا: ظُهُورُ النُّقْصَانِ أَوِ الزِّيَادَةِ فِي المَبِيعِ

شرح العنصر

تقديم

يَخْتَلِفُ الحُكْمُ فِي المَبِيعِ إِذَا ظَهَرَ فِيهِ نُقْصَانٌ أَوْ زِيَادَةٌ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ البَيْعُ عَلَى أَسَاسِ المِقْدَارِ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبِيل بَيْعِ

الجُزَافِ (أَوِ المُجَازَفَةِ) وَهُوَ مَا يُسَمَّى أَيضًا (بَيْعَ الصُّبْرَةِ)، وإليك بيان ذلك.

أولاً: بَيْعُ الجُزَافِ

إِذَا كَانَ البَيْعُ جُزَافًا فَلاَ أَثَرَ لِظُهُورِ النَّقْصِ أَوِ الزِّيَادَةِ عَمَّا تَوَقَّعَهُ المُشْتَرِي أَوِ البَائِعُ.

ثانيًا: بَيْعُ المُقَدَّرَاتِ

إِذَا ظَهَرَ نَقْصٌ أَوْ زِيَادَةٌ فِيمَا بِيعَ مُقَدَّرًا بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ ذَرْعٍ أَوْ عَدٍّ، فَيُنْظَرُ فِي المَبِيعِ؛ هَل هُوَ مِمَّا يَضُرُّهُ التَّبْعِيضُ أَوْ لاَ يَضُرُّهُ، كَمَا يُنْظَرُ فِي أَسَاسِ الثَّمَنِ الَّذِي تَمَّ عَلَيْهِ البَيْعُ هَل هُوَ مُجْمَلٌ أَوْ مُفَصَّلٌ عَلَى أَجْزَاءٍ؟ وإليك بيان ذلك.

الحكم إذا كَانَ المَبِيعُ مِمَّا لاَ يَضُرُّهُ التَّبْعِيضُ

إِذَا كَانَ المَبِيعُ مِمَّا لاَ يَضُرُّهُ التَّبْعِيضُ كَالمَكِيلاَتِ بِأَنْوَاعِهَا، وَكَذَلِكَ بَعْضُ المَوْزُونَاتِ كَالقَمْحِ، وَالمَذْرُوعَاتِ كَالقُمَاشِ الَّذِي يُبَاعُ بِالذِّرَاعِ، دُونَ نَظَرٍ إِلَى مَا يَكْفِي لِلثَّوْبِ الوَاحِدِ، وَكَذَلِكَ المَعْدُودَاتُ المُتَقَارِبَةُ - فَإِنَّ الزِّيَادَةَ فِي المَبِيعِ هِيَ لِلبَائِعِ، وَالنَّقْصُ عَلَى حِسَابِهِ، وَلاَ حَاجَةَ فِي هَذِهِ الحَال لِلنَّظَرِ إِلَى تَفْصِيل الثَّمَنِ أَوْ إِجْمَالِهِ.

الحكم إذا كان ثمن المبيع مفصلاً

إِذَا كَانَ الثَّمَنُ مُفَصَّلاً، كَمَا لَوْ قَال: كُل ذِرَاعٍ بِدِرْهَمٍ، فَالزِّيَادَةُ لِلبَائِعِ وَالنَّقْصُ عَلَيْهِ، وَلاَ حَاجَةَ لِلنَّظَرِ إِلَى كَوْنِهِ يَضُرُّهُ التَّبْعِيضُ أَوْ لاَ.

الحكم إذا كان ثمن المبيع غير مفصل

إِذَا كَانَ الثَّمَنُ غَيْرَ مُفَصَّلٍ، وَالمَبِيعُ مِمَّا يَضُرُّهُ التَّبْعِيضُ، فَإِنَّ الزِّيَادَةَ لِلمُشْتَرِي وَالنَّقْصُ عَلَيْهِ، وَلاَ يُقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ، لَكِنْ يَثْبُتُ لِلمُشْتَرِي الخِيَارُ فِي حَال النَّقْصِ، وَهُوَ خِيَارُ تَفَرُّقِ الصَّفْقَةِ؛ وَذَلِكَ لأَنَّ مَا لاَ يَضُرُّهُ التَّبْعِيضُ يُعْتَبَرُ التَّقْدِيرُ فِيهِ كَالجُزْءِ، وَمَا يَضُرُّهُ التَّبْعِيضُ يُعْتَبَرُ التَّقْدِيرُ فِيهِ كَالوَصْفِ، وَالوَصْفُ لاَ يُقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ بَل يَثْبُتُ بِهِ الخِيَارُ، وهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الحَنَفِيَّةُ، وهناك تفصيل آخَر عند بقيَّة المذاهب.

	أركان البيع	الثَّمَنُ وَأَحْكَامُهُ وَأَحْوَالُهُ

المقدمة

شرح العنصر

وصف الدرس

يتعرض هذا الدرس لتعريف الثمن وحكم التسعير وتعيين المبيع، وما يصلح ثمنًا وما لا يصلح، والأحكام المشترَكة بين المبيع والثمن.

التمهيد

تتعدَّد أحكام الثمن وأحواله ممَّا قد يُؤدِّي إلى حُدوث نِزاعٍ وخلاف عند إهمالها؛ لذلك اعتنى أئمَّتنا وعُلماؤنا بتوجُّه الشارع لهم، فوضعوا الضوابط التي تمنع النزاع والشقاق.

	أركان البيع	الثَّمَنُ وَأَحْكَامُهُ وَأَحْوَالُهُ

أَوَّلاً: تَعْرِيفُ الثَّمَنِ

شرح العنصر

المقصود بالثمن

هُوَ مَا يَبْذُلُهُ المُشْتَرِي مِنْ عِوَضٍ لِلحُصُول عَلَى المَبِيعِ، وَالثَّمَنُ أَحَدُ جُزْأَيِ المَعْقُودِ عَلَيْهِ - وَهُوَ الثَّمَنُ وَالمُثَمَّنُ - وَهُمَا مِنْ مُقَوِّمَاتِ عَقْدِ البَيْعِ؛ وَلِذَا ذَهَبَ الجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ هَلاَكَ الثَّمَنِ المُعَيَّنِ قَبْل القَبْضِ يَنْفَسِخُ بِهِ البَيْعُ فِي الجُمْلَةِ.

الفرق بين الثمن والقيمة

القيمة: هى ما يساويه الشيء في تقويم المقوِّمين -أهل الخبرة-.

أما الثمن: فهو كل ما يتراضى عليه المتعاقدان، سواء كان أكثر من القيمة أم أقل منها أم مثلها.

فالقيمة هى الثمن الحقيقي للشيء، أما الثمن المتراضى عليه فهو الثمن المسمى.

المَقْصُودُ الأصْلِيُّ من البيع عند الحنفية

يَرَى الحَنَفِيَّةُ أَنَّ المَقْصُودَ الأصْلِيَّ مِنَ البَيْعِ هُوَ المَبِيعُ، كَمَا أَنَّ هَلاَكَ الثَّمَنِ قَبْل القَبْضِ لاَ يَبْطُل بِهِ البَيْعُ، بَل يَسْتَحِقُّ البَائِعُ بَدَلَهُ، أَمَّا هَلاَكُ المَبِيعِ فَإِنَّهُ يَبْطُل بِهِ البَيْعُ، وَالثَّمَنُ غَيْرُ القِيمَةِ؛ لأَنَّ القِيمَةَ هِيَ: مَا يُسَاوِيهِ الشَّيْءُ فِي تَقْوِيمِ المُقَوِّمِينَ (أَهْل الخِبْرَةِ)، أَمَّا الثَّمَنُ فَهُوَ كُل مَا يَتَرَاضَى عَلَيْهِ المُتَعَاقِدَانِ، سَوَاء أَكَانَ أَكْثَرَ مِنَ القِيمَةِ، أَمْ أَقَل مِنْهَا، أَمْ مِثْلَهَا، فَالقِيمَةُ هِيَ الثَّمَنُ الحَقِيقِيُّ لِلشَّيْءِ، أَمَّا الثَّمَنُ المُتَرَاضَى عَلَيْهِ فَهُوَ الثَّمَنُ المُسَمَّى.

المقصود بالسِّعْرُ

هُو الثَّمَنُ المُقَدَّرُ لِلسِّلْعَةِ.

المقصود بالتَّسْعِيرُ

هو تَحْدِيدُ أَسْعَارِ بَيْعِ السِّلَعِ، وَقَدْ يَكُونُ التَّسْعِيرُ مِنَ السُّلْطَانِ، ثُمَّ يَمْنَعُ النَّاسَ مِنَ البَيْعِ بِزِيَادَةٍ عَلَيْهَا أَوْ أَقَل مِنْهَا.

حُكْمُ التَّسْعِيرِ

اخْتَلَفَ الفُقَهَاءُ فِي التَّسْعِيرِ؛ فَذَهَبَ الحَنَفِيَّةُ وَالمَالِكِيَّةُ إِلَى أَنَّ لِوَلِيِّ الأَمْرِ ذَلِكَ، إِذَا عَجَزَ القَاضِي عَنْ صِيَانَةِ حُقُوقِ المُسْلِمِينَ إِلاَّ

بِالتَّسْعِيرِ بِمَشُورَةِ أَهْل الرَّأيِ وَالبَصَرِ؛ وَذَلِكَ لِفِعْل عُمَرَ - رضِي الله عنه - حِينَ مَرَّ بِحَاطِبٍ فِي السُّوقِ فَقَال لَهُ: إِمَّا أَنْ تَرْفَعَ السِّعْرَ وَإِمَّا أَنْ تَدْخُل بَيْتَكَ فَتَبِيعَ كَيْفَ شِئْتَ.

حكم التسعير عند الشافعية والحنابلة

ذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ وَالحَنَابِلَةُ إِلَى تَحْرِيمِ التَّسْعِيرِ، وَكَرَاهَةِ الشِّرَاءِ بِهِ، وَحُرْمَةِ البَيْعِ وَبُطْلاَنِهِ إِذَا كَانَ بِالإِكْرَاهِ؛ وَذَلِكَ لِحَدِيثِ: ((إِنَّ اللَّهَ هُوَ المُسَعِّرُ القَابِضُ البَاسِطُ الرَّازِقُ، وَإِنِّي لأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يُطَالِبُنِي بِمَظْلِمَةٍ فِي دَمٍ وَلاَ مَالٍ)).

	أركان البيع	الثَّمَنُ وَأَحْكَامُهُ وَأَحْوَالُهُ

ثَانِيًا: مَا يَصْلُحُ ثَمَنًا وَمَا لاَ يَصْلُحُ

شرح العنصر

مَا يَصْلُحُ ثَمَنًا وَمَا لاَ يَصْلُحُ عند الجمهور

كُل مَا صَلَحَ أَنْ يَكُونَ مَبِيعًا صَلَحَ أَنْ يَكُونَ ثَمَنًا، وَالعَكْسُ صَحِيحٌ أَيضًا، هَذَا مَا يُفْهَمُ مِنَ اتِّجَاهِ الجُمْهُورِ.

مَا يَصْلُحُ ثَمَنًا وَمَا لاَ يَصْلُحُ عند الحنفية

ذَهَبَ الحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ لاَ عَكْسَ، فَمَا صَلَحَ أَنْ يَكُونَ ثَمَنًا قَدْ لاَ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَبِيعًا.

أنواع الثمن

الثَّمَنُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ؛ وَذَلِكَ كَالنُّقُودِ وَالمِثْلِيَّاتِ مِنْ مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ أَوْ مَذْرُوعٍ أَوْ عَدَدِيٍّ مُتَقَارِبٍ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنَ الأَعْيَانِ القِيَمِيَّةِ كَمَا فِي بَيْعِ السَّلَمِ، إِذَا كَانَ رَأسُ المَال عَيْنًا مِنَ القِيَمِيَّاتِ، وَكَمَا فِي بَيْعِ المُقَايَضَةِ.

شروط الثمن والمثمن

للثمن والمثمن خمسة شروط:

1- أن يكون غير منهي عنه شرعاً: فلا ينعقد بيع الميتة والدم وما لم يقبض.

2- أن يكون طاهراً: فلا يجوز بيع النجس كالخمر والخنزير، والمشهور منع بيع العاج والزبل والزيت النجس مطلقاً. وأجاز ابن وهب ذلك البيع، فمن رأى أن عاج الفيل ناب جعله كالميتة، ومن رأى أنه قرن معكوس جعل حكمه حكم القرن.

3- أن يكون منتفعاً به شرعاً: فلا يجوز بيع ما لا منفعة فيه كالكلاب والخشاش (الحشرات) وآلات اللهو، واختلف المالكية في

بيع الكلاب للصيد وحراسة الغنم على رأيين.

4- أن يكون معلوماً للعاقدين: فلا يجوز بيع المجهول.

5- أن يكون مقدوراً على تسليمه: فلا ينعقد بيع معجوز التسليم كالسمك في الماء..

تعيين الثمن وعدم تعيينه عند الفقهاء

الذَّهَبُ وَالفِضَّةُ أَثْمَانٌ بِالخِلْقَةِ، سَوَاءٌ كَانَا مَضْرُوبَيْنِ نُقُودًا أَوْ غَيْرَ مَضْرُوبَيْنِ، وَكَذَلِكَ الفُلُوسُ أَثْمَانٌ، وَالأَثْمَانُ لاَ تَتَعَيَّنُ بِالتَّعْيِينِ عِنْدَ الحَنَفِيَّةِ وَالمَالِكِيَّةِ (وَاسْتَثْنَى المَالِكِيَّةُ الصَّرْفَ وَالكِرَاءَ) فَلَوْ قَال المُشْتَرِي: اشْتَرَيْتُ السِّلْعَةَ بِهَذَا الدِّينَارِ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ، فَإِنَّ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَدْفَعَ سِوَاهُ؛ لأَنَّ النُّقُودَ مِنَ المِثْلِيَّاتِ، وَهِيَ تَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ، وَالَّذِي يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ يَحْصُل الوَفَاءُ بِهِ بِأَيِّ فَرْدٍ مُمَاثِلٍ وَلاَ يَقْبَل التَّعْيِينَ، وَذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ وَالحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهَا تَتَعَيَّنُ بِالتَّعْيِينِ.

هل يتعيَّن الثمن إن كان قيميًّا؟

إِذَا كَانَ الثَّمَنُ قِيَمِيًّا فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ؛ لأَنَّ القِيَمِيَّاتِ لاَ تَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ، وَلاَ يَحُل فَرْدٌ مِنْهَا مَحَل آخَرَ إِلاَّ بِالتَّرَاضِي.

	أركان البيع	الثَّمَنُ وَأَحْكَامُهُ وَأَحْوَالُهُ

ثَالِثًا: تَعْيِينُ الثَّمَنِ وَتَمْيِيزُهُ عَنِ المَبِيعِ

شرح العنصر

تقديم

لِتَمْيِيزِ الثَّمَنِ عَنِ المَبِيعِ صَرَّحَ الحَنَفِيَّةُ بِالضَّوابط التالية، وَهُوَ مُتَّفَقٌ مَعَ عِبَارَاتِ المَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ.

الضابط الأول

إِذَا كَانَ أَحَدُ العِوَضَيْنِ نُقُودًا اعْتُبِرَتْ هِيَ الثَّمَنَ، وَمَا عَدَاهَا هُوَ المَبِيعَ مَهْمَا كَانَ نَوْعُهُ، وَلاَ يُنْظَرُ إِلَى الصِّيغَةِ، حَتَّى لَوْ قَال: بِعْتُكَ دِينَارًا بِهَذِهِ السِّلْعَةِ، فَإِنَّ الدِّينَارَ هُوَ الثَّمَنُ رَغْمَ دُخُول البَاءِ عَلَى (السِّلْعَةِ) وَهِيَ تَدْخُل عَادَةً عَلَى الثَّمَنِ.

الضابط الثاني

إِذَا كَانَ أَحَدُ العِوَضَيْنِ أَعْيَانًا قِيَمِيَّةً، وَالآخَرُ أَمْوَالاً مِثْلِيَّةً مُعَيَّنَةً؛ أَي: مُشَارًا إِلَيْهَا، فَالقِيَمِيُّ هُوَ المَبِيعُ، وَالمِثْلِيُّ هُوَ الثَّمَنُ، وَلاَ عِبْرَةَ أَيضًا بِمَا إِذَا كَانَتِ الصِّيغَةُ تَقْتَضِي غَيْرَ هَذَا، أَمَّا إِذَا كَانَتِ الأَمْوَال المِثْلِيَّةُ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ (أَيْ: مُلْتَزَمَةٍ فِي الذِّمَّةِ) فَالثَّمَنُ هُوَ

العِوَضُ المُقْتَرِنُ بِالبَاءِ؛ كَمَا لَوْ قَال: بِعْتُكَ هَذِهِ السِّلْعَةَ بِرِطْلٍ مِنَ الأُرْزِ، فَالأُرْزُ هُوَ الثَّمَنُ لِدُخُول البَاءِ عَلَيْهِ، وَلَوْ قَال: بِعْتُكَ رِطْلاً مِنَ الأُرْزِ بِهَذِهِ السِّلْعَةِ، فَالسِّلْعَةُ هِيَ الثَّمَنُ، وَهُوَ مِنْ بَيْعِ السَّلَمِ لأَنَّهُ بَيْعُ مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ مُؤَجَّلٍ بِثَمَنٍ مُعَجَّلٍ.

الضابط الثالث

إِذَا كَانَ كُلٌّ مِنَ العِوَضَيْنِ مَالاً مِثْلِيًّا، فَالثَّمَنُ هُوَ مَا اقْتَرَنَ بِالبَاءِ كَمَا لَوْ قَال: بِعْتُكَ أُرْزًا بِقَمْحٍ، فَالقَمْحُ هُوَ الثَّمَنُ.

الضابط الرابع

إِذَا كَانَ كُلٌّ مِنَ العِوَضَيْنِ مِنَ الأَعْيَانِ القِيَمِيَّةِ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا ثَمَنٌ مِنْ وَجْهٍ وَمَبِيعٌ مِنْ وَجْهٍ، وَهَذَا التَّفْصِيل لِلحَنَفِيَّةِ. أَمَّا عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالحَنَابِلَةِ فَإِنَّ الثَّمَنَ هُوَ: مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ البَاءُ، وَأَمَّا المَالِكِيَّةُ فَقَدْ نَصُّوا عَلَى أَنَّهُ لاَ مَانِعَ مِنْ كَوْنِ النُّقُودِ مَبِيعَةً؛ لأَنَّ كُلًّا مِنَ العِوَضَيْنِ مَبِيعٌ بِالآخَرِ، وَفِي البَهْجَةِ: كُلٌّ مِنَ العِوَضَيْنِ ثَمَنٌ لِلآخَرِ.

	أركان البيع	الثَّمَنُ وَأَحْكَامُهُ وَأَحْوَالُهُ
أحْكَامِ أخرى للثَّمَنِ عَدَا مَا سَبَقَتِ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ		

شرح العنصر

الحكم الأول

إِذَا تَنَازَعَ المُتَعَاقِدَانِ فِيمَنْ يُسَلِّمُ أَوَّلاً، فَإِنَّهُ يَجِبُ تَسْلِيمُ الثَّمَنِ أَوَّلاً قَبْل تَسْلِيمِ المَبِيعِ.

الحكم الثاني

كُلْفَةُ تَسْلِيمِ الثَّمَنِ عَلَى المُشْتَرِي، وَكُلْفَةُ تَسْلِيمِ المَبِيعِ عَلَى البَائِعِ.

الحكم الثالث

اشْتِرَاطُ القَبْضِ لِجَوَازِ التَّصَرُّفِ فِي العِوَضِ خَاصٌّ بِالمَبِيعِ لاَ بِالثَّمَنِ، عَلَى تَفْصِيلٍ يُعْرَفُ فِي (بَيْعٌ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، بَيْعُ المَبِيعِ قَبْل قَبْضِهِ).

الحكم الرابع

تَأْجِيل الثَّمَنِ (رَأْسُ المَال) فِي بَيْعِ السَّلَمِ لاَ يَجُوزُ، بِخِلاَفِ المَبِيعِ فَهُوَ مُؤَجَّلٌ بِمُقْتَضَى العَقْدِ، وَهَذَا فِي الجُمْلَةِ.

	أركان البيع	الثَّمَنُ وَأَحْكَامُهُ وَأَحْوَالُهُ

رَابِعًا: إِبْهَامُ الثَّمَنِ

شرح العنصر

جهالة مقدار الثمن تفسد عقد البيع

إِذَا بَيَّنَ البائع ثَمَنًا وَأَطْلَقَ فَلَمْ يُبَيِّنْ نَوْعَهُ؛ كَمَا لَوْ قَال: بِكَذَا دِينَارًا، وَفِي بَلَدِ العَقْدِ أَنْوَاعٌ مِنَ الدَّنَانِيرِ مُخْتَلِفَةٌ فِي القِيمَةِ مُتَسَاوِيَةٌ فِي الرَّوَاجِ - فَالعَقْدُ فَاسِدٌ؛ لِجَهَالَةِ مِقْدَارِ الثَّمَنِ.

الحكم إذا كان مقدار الثمن شائعًا

أَمَّا إِذَا كَانَ بَعْضُ الدنانير رائجة أو شائعة الاستعمال فَالعَقْدُ صَحِيحٌ، وَيَنْصَرِفُ إِلَى الأَرْوَجِ، كَمَا لَوْ قَال فِي الكُوَيْتِ: بِعْتُكَ بِدِينَارٍ، فَالعَقْدُ صَحِيحٌ، وَالثَّمَنُ دَنَانِيرُ كُوَيْتِيَّةٌ؛ لأَنَّهَا أَرْوَجُ مِنْ غَيْرِهَا مِنَ الدَّنَانِيرِ المَوْجُودَةِ فِي مَحَل العَقْدِ.

	أركان البيع	الثَّمَنُ وَأَحْكَامُهُ وَأَحْوَالُهُ

خَامِسًا: تَحْدِيدُ الثَّمَنِ بِالنَّظَرِ إِلَى رَأسِ المَال

شرح العنصر

تحديد الثمن بالمشاهدة

تَحْدِيدُ الثَّمَنِ إِمَّا أَنْ يُعْلَمَ بِالمُشَاهَدَةِ وَالإِشَارَةِ، وَهِيَ أَبْلَغُ طُرُقِ التَّعْرِيفِ، سَوَاءٌ بَيَّنَ المِقْدَارَ أَمْ لَمْ يُبَيِّنْ؛ كَمَا لَوْ بَاعَ سِلْعَةً بِصُرَّةٍ مِنَ الدَّنَانِيرِ، وَأَشَارَ إِلَيْهَا.

تحديد الثمن بالنوع والوصف والقدر

قد يكون الثَّمَنُ غَائِبًا عَنْ مَجْلِسِ العَقْدِ، وَحِينَئِذٍ لاَ بُدَّ مِنْ بَيَانِ نَوْعِهِ وَوَصْفِهِ وَقَدْرِهِ.

تعقيب

الثَّمَنَ إِمَّا أَنْ لاَ يُبْنَى عَلَى ثَمَنِ الشِّرَاءِ (رَأسُ مَال البَائِعِ) أَوْ يُبْنَى عَلَى ذَلِكَ بِلاَ رِبْحٍ وَلاَ خَسَارَةٍ، أَوْ بِرِبْحٍ مَعْلُومٍ، أَوْ بِخَسَارَةٍ مَعْلُومَةٍ؛ فَالأَوَّل وَهُوَ مَا لاَ يُنْظَرُ فِيهِ إِلَى ثَمَنِ الشِّرَاءِ هُوَ: بَيْعُ المُسَاوَمَةِ، وَهُوَ الأَغْلَبُ فِي البُيُوعِ، أَمَّا النَّوْعُ الآخَرُ فَهُوَ بَيْعُ

الأَمَانَةِ، وَيَنْقَسِمُ إِلَى: تَوْلِيَةٍ، وَهُوَ البَيْعُ بِمِثْلِ الثَّمَنِ الأَوَّلِ، وَإِذَا كَانَ لِبَعْضِ المَبِيعِ بِنِسْبَتِهِ مِنَ الثَّمَنِ الأَوَّلِ فَهُوَ إِشْرَاكٌ، وَإِنْ كَانَ بِرِبْحٍ فَهُوَ مُرَابَحَةٌ، أَوْ بِخَسَارَةٍ فَهُوَ وَضِيعَةٌ.

	أركان البيع	الثَّمَنُ وَأَحْكَامُهُ وَأَحْوَالُهُ

أَحْكَامٌ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ المَبِيعِ وَالثَّمَنِ

شرح العنصر

تقديم

هناك أحكام مشتركة بين الشيء المبيع وبين الثمن وهي:

- الزِّيَادَةُ فِي المَبِيْعِ أَوِ الثَّمَنِ.

- الحَطُّ مِنَ المَبِيعِ أَوِ الثَّمَنِ، وله آثاره على كليهما.

- مَوَانِعُ التِحَاقِ الزِّيَادَةِ أَوِ الحَطِّ فِي حَقِّ الغَيْرِ، وسيتم شرحه في الدرس اللاحق.

- مَؤُونَةُ تَسْلِيمِ المَبِيعِ أَوِ الثَّمَنِ، وسيتم شرحه في الدرس اللاحق.

- هَلاَكُ المَبِيعِ أَوِ الثَّمَنِ المُعَيَّنِ كُلِّيًا أَوْ جُزْئِيًّا قَبْل التَّسْلِيمِ، وسيتم شرحه في الدرس اللاحق.

وإليك بيان الثلاثة أحكام الأولى تفصيلاً:

الحكم الأول: الزِّيَادَةُ فِي المَبِيْعِ أَوِ الثَّمَنِ

يَجُوزُ لِلمُشْتَرِي أَنْ يَزِيدَ فِي الثَّمَنِ بَعْدَ العَقْدِ، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ لِلبَائِعِ أَنْ يَزِيدَ فِي المَبِيعِ، عَلَى أَنْ يَقْتَرِنَ ذَلِكَ بِقَبُول الطَّرَفِ الآخَرِ فِي مَجْلِسِ الزِّيَادَةِ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ المَبِيعُ قَائِمًا، إِذَا كَانَتِ الزِّيَادَةُ فِي الثَّمَنِ؛ لأَنَّهُ إِذَا كَانَ هَالِكًا قُوبِلَتِ الزِّيَادَةُ بِمَعْدُومٍ، وَإِذَا كَانَ فِي حُكْمِ الهَالِكِ - وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ عَنْ مِلْكِهِ - قُوبِلَتِ الزِّيَادَةُ بِمَا هُوَ فِي حُكْمِ المَعْدُومِ.

الحكم الثاني: الحَطُّ مِنَ المَبِيعِ أَوِ الثَّمَنِ

يَجُوزُ لِلمُشْتَرِي الحَطُّ مِنَ المَبِيعِ، وَيَجُوزُ لِلبَائِعِ الحَطُّ مِنَ الثَّمَنِ، إِذَا قَبِل الطَّرَفُ الآخَرُ فِي مَجْلِسِ الحَطِّ، وَيَسْتَوِي أَنْ يَكُونَ الحَطُّ بَعْدَ التَّقَابُضِ أَوْ قَبْلَهُ، فَلَوْ حَطَّ المُشْتَرِي أَوِ البَائِعُ بَعْدَ القَبْضِ كَانَ لِلآخَرِ حَقُّ الاِسْتِرْدَادِ لِلمَحْطُوطِ.

حط البائع من الثمن

لاَ يُشْتَرَطُ لِجَوَازِ حَطِّ البَائِعِ مِنَ الثَّمَنِ أَنْ يَكُونَ المَبِيعُ قَائِمًا؛ لأَنَّ الحَطَّ إِسْقَاطٌ، وَلاَ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي مُقَابَلَةِ شَيْءٍ.

حط المشتري بعض المبيع عن البائع

حَطِّ المُشْتَرِي بَعْضَ المَبِيعِ عَنِ البَائِعِ، فَيُشْتَرَطُ فيه أَنْ يَكُونَ المَبِيعُ دَيْنًا ثَابِتًا فِي الذِّمَّةِ لِيَقْبَل الحَطَّ، أَمَّا لَوْ كَانَ عَيْنًا مُعَيَّنَةً فَإِنَّهُ لاَ يَصِحُّ الحَطُّ مِنَ المَبِيعِ حِينَئِذٍ؛ لأَنَّ الأَعْيَانَ لاَ تَقْبَل الإِسْقَاطَ.

آثَارُ الزِّيَادَةِ أَوِ الحَطِّ المرتبة على الحكم الثاني

مِنَ المُقَرَّرِ عِنْدَ فُقَهَاءِ الحَنَفِيَّةِ أَنَّ الزِّيَادَةَ وَالحَطَّ يَلْتَحِقَانِ بِأَصْل العَقْدِ السَّابِقِ بِطَرِيقِ الاِسْتِنَادِ، مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ؛ بِمَعْنَى: أَنَّهُ تَثْبُتُ لِلزِّيَادَةِ فِي المَبِيعِ حِصَّةٌ مِنَ الثَّمَنِ، كَمَا لَوْ كَانَ الثَّمَنُ مُقَسَّمًا عَلَى الأَصْل وَالزِّيَادَةِ، وَكَذَلِكَ عَكْسُهُ إِذَا كَانَتِ الزِّيَادَةُ فِي الثَّمَنِ، وَمِنْ آثَارِ ذَلِكَ ما يلي:

الأثر الأوَّل

إِذَا تَلِفَ المَبِيعُ قَبْل القَبْضِ وَبَقِيَتِ الزِّيَادَةُ، أَوْ هَلَكَتِ الزِّيَادَةُ وَبَقِيَ المَبِيعُ، سَقَطَتْ حِصَّةُ الهَالِكِ مِنَ الثَّمَنِ، وَهَذَا بِخِلاَفِ الزِّيَادَةِ النَّاشِئَةِ مِنَ المَبِيعِ نَفْسِهِ.

الأثر الثاني

لِلبَائِعِ حَبْسُ جَمِيعِ المَبِيعِ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ الأصْلِيَّ وَالزِّيَادَةَ عَلَيْهِ.

الأثر الثالث

إِمْكَانُ البَيْعِ بِالأَمَانَةِ مِنْ مُرَابَحَةٍ أَوْ تَوْلِيَةٍ أَوْ وَضِيعَةٍ، فَإِنَّ العِبْرَةَ بِالثَّمَنِ بَعْدَ الزِّيَادَةِ أَوِ الحَطِّ.

الأثر الرابع

إِذَا اسْتُحِقَّ المَبِيعُ، وَقُضِيَ بِهِ لِلمُسْتَحِقِّ، رَجَعَ المُشْتَرِي عَلَى البَائِعِ بِالثَّمَنِ كُلِّهِ مِنْ أَصْلٍ وَزِيَادَةٍ، وَكَذَلِكَ فِي الرُّجُوعِ بِالعَيْبِ.

الأثر الخامس

فِي الأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ يَأْخُذُ الشَّفِيعُ العَقَارَ بِمَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الثَّمَنُ بَعْدَ الحَطِّ، وَلَوْ زَادَ البَائِعُ شَيْئًا فِي المَبِيعِ يَأْخُذُ الشَّفِيعُ أَصْل العَقَارِ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ لاَ بِالثَّمَنِ كُلِّهِ، وَهَذَا بالاتفاق في الجملة مع تفصيلٍ في المذاهب.

	أركان البيع	تابع احوال الثمن والآْثَارُ الْمُتَرَتِّبَةُ عَلَى الْبَيْعِ

المقدمة

شرح العنصر

وصف الدرس

ذكرنا في الدرس السابق الحكمين الأوَّلين المشتركين بين المبيع والثمن، وفي هذا الدرس نتناول الحكم الثالث والرابع والخامس المشترَكة بينهما.فيتناول هذا الدرس مَوانع التِحاق الزيادة أو الحط في حق الغير، ومؤونة تسليم المبيع على مَن تكون، وحُكم هلاك المبيع أو الثمن بأحواله والآثار المترتِّبة على البيع.

التمهيد

قد يُوجَد مانع يمنعُ الزيادة والحط في المبيع والثمن كما أنَّ الثمن قد تعتَرِيه العديد من التغيُّرات؛ ممَّا يستلزمُ التعرُّف عليها وعلى ما يترتَّب على البيع.

أركان البيع | تابع احوال الثمن والأَثَارُ الْمُتَرَتِّبَةُ عَلَى الْبَيْعِ

انْتِهَاءُ البَيْعِ

شرح العنصر

أركان البيع | تابع احوال الثمن والأَثَارُ الْمُتَرَتِّبَةُ عَلَى الْبَيْعِ

الحكم الثالث: مَوَانِعُ التِحَاقِ الزِّيَادَةِ أَوِ الحَطِّ فِي حَقِّ الغَيْرِ

شرح العنصر

امتناع التحاق الزيادة بالثمن والتحاق الحط به

يَمْتَنِعُ التِحَاقُ الزِّيَادَةِ بِالثَّمَنِ، أَوِ التِحَاقِ الحَطِّ بِهِ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

الأمر الأول وآثاره

إِذَا تَرَتَّبَ عَلَى التِحَاقِ الزِّيَادَةِ أَوِ الحَطِّ بِالثَّمَنِ انْتِقَاصٌ مِنْ حَقِّ الغَيْرِ ثَابِتٌ بِالعَقْدِ، فَيُقْتَصَرُ حُكْمُ الاِلْتِحَاقِ عَلَى المُتَعَاقِدَيْنِ دُونَ الغَيْرِ؛ سَدًّا لِذَرِيعَةِ الإِضْرَارِ بِهِ، وَمِنْ آثَارِ هَذَا المَانِعِ: أَنَّ المُشْتَرِيَ إِذَا زَادَ فِي الثَّمَنِ، وَكَانَ المَبِيعُ عَقَارًا، فَإِنَّ الشَّفِيعَ يَأْخُذُهُ بِالثَّمَنِ الأَصْلِيِّ دُونَ الزِّيَادَةِ؛ سَدًّا لِبَابِ التَّوَاطُؤِ لِتَضْيِيعِ حَقِّ الشُّفْعَةِ، أَمَّا الحَطُّ مِنَ الثَّمَنِ فَيُلْتَحَقُ لِعَدَمِ إِضْرَارِهِ بِالشَّفِيعِ، وَكَذَلِكَ الزِّيَادَةُ فِي المَبِيعِ.

الأمر الثاني وآثاره

الثَّانِي: إِذَا تَرَتَّبَ عَلَى الاِلْتِحَاقِ بُطْلاَنُ البَيْعِ، كَمَا لَوْ شَمِلَ الحَطُّ جَمِيعَ الثَّمَنِ؛ لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الإِبْرَاءِ المُنْفَصِلِ عَنِ العَقْدِ، وَبِذَلِكَ يَخْلُو عَقْدُ البَيْعِ مِنَ الثَّمَنِ، فَيَبْطُل.

أركان البيع | تابع احوال الثمن والأَثَارُ الْمُتَرَتِّبَةُ عَلَى الْبَيْعِ

الحكم الرابع: مَؤُونَةُ تَسْلِيمِ المَبِيعِ أَوِ الثَّمَنِ

شرح العنصر

ما يلزم البائع

اتَّفَقَ الفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ أُجْرَةَ الكَيَّال لِلمَبِيعِ، أَوِ الوَزَّانِ أَوِ الذَّرَاعِ أَوِ العَدَّادِ تَكُونُ عَلَى البَائِعِ، وَكَذَلِكَ مَؤُونَةُ إِحْضَارِهِ إِلَى مَحَل العَقْدِ إِذَا كَانَ غَائِبًا؛ إِذْ لاَ تَحْصُل التَّوْفِيَةُ إِلاَّ بِذَلِكَ.

ما يلزم المشتري

اتَّفَق الفقهاء عَلَى أَنَّ أُجْرَةَ كَيْل الثَّمَنِ أَوْ وَزْنِهِ أَوْ عَدِّهِ، وَكَذَلِكَ مَؤُونَةُ إِحْضَارِ الثَّمَنِ الغَائِبِ تَكُونُ عَلَى المُشْتَرِي، إِلاَّ فِي الإِقَالَةِ وَالتَّوْلِيَةِ وَالشَّرِكَةِ عِنْدَ المَالِكِيَّةِ.

ما اختلف فيه الفقهاء حول أجرة نقَّاد الثمن

اخْتَلَف الفقهاء فِي أُجْرَةِ نَقَّادِ الثَّمَنِ: - فَعِنْدَ الحَنَفِيَّةِ رِوَايَتَانِ عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ ففي الأولى على البائع؛ لأنه هو المحتاج إلى تمييز الرديء من الجيد، وفي الثانية على المشتري؛ لأنَّه هو المحتاج لتمييز الجيِّد لدفعِه، وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ المَالِكِيَّةُ.

- وَقَال الحَنَابِلَةُ: إِنَّ أُجْرَةَ النَّقَّادِ عَلَى البَاذِل، سَوَاءٌ أَكَانَ البَائِعَ أَمِ المُشْتَرِيَ.

- وقَال الشِّرْبِينِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: وَأُجْرَةُ نَقَّادِ الثَّمَنِ عَلَى البَائِعِ، ثُمَّ قَال: وَقِيَاسُهُ أَنْ يَكُونَ فِي المَبِيعِ عَلَى المُشْتَرِي؛ لأَنَّ القَصْدَ مِنْهُ إِظْهَارُ عَيْبٍ إِنْ كَانَ لِيَرُدَّ بِهِ.

	أركان البيع	تابع احوال الثمن والآثَارُ الْمُتَرَتِّبَةُ عَلَى الْبَيْعِ

خامسًا: هَلاَكُ المَبِيعِ أَوِ الثَّمَنِ المُعَيَّنِ كُلِّيًا أَوْ جُزْئِيًّا قَبْل التَّسْلِيمِ

شرح العنصر

مِنْ آثَارِ وُجُوبِ البَيْعِ

أَنَّ البَائِعَ يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُ المَبِيعِ إِلَى المُشْتَرِي، وَلاَ يَسْقُطُ عَنْهُ هَذَا الحَقُّ إِلاَّ بِالأَدَاءِ، وَيَظَل البَائِعُ مَسْؤُولاً فِي حَالَةِ هَلاَكِ المَبِيعِ، وَتَكُونُ تَبِعَةُ الهَلاَكِ عَلَيْهِ، سَوَاءٌ كَانَ الهَلاَكُ بِفِعْل فَاعِلٍ أَوْ بِآفَةٍ سَمَاوِيَّةٍ، وَهَذَا يَنْطَبِقُ عَلَى الثَّمَنِ إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا، وَهُوَ مَا لَمْ يَكُنْ مُلْتَزَمًا فِي الذِّمَّةِ؛ لأَنَّ عَيْنَهُ فِي هَذِهِ الحَال مَقْصُودَةٌ فِي العَقْدِ كَالمَبِيعِ، أَمَّا الثَّمَنُ الَّذِي فِي الذِّمَّةِ، فَإِنَّهُ يُمْكِنُ البَائِعَ أَخْذُ بَدَلِهِ.

هلاك الثمن المعين قبل قبضه

إِذَا هَلَكَ المَبِيعُ كُلُّهُ قَبْل التَّسْلِيمِ بِآفَةٍ سَمَاوِيَّةٍ، فَإِنَّهُ يَهْلِكُ عَلَى ضَمَانِ البَائِعِ؛ لِحَدِيثِ: نَهَى عَنْ رِبْحِ مَا لَمْ يُضْمَنْ.

وقد جاء في درر الحكام: "تلف أحد البدلين قبل التسليم في بيع المقايضة يفسخ البيع ... ".

وذهب عامة الفقهاء إلى انفساخ العقد بهلاك الثمن المعين إذا كان مما يتعين بالتعيين قبل قبضه، وذلك قياسًا على المبيع: لأنّ

الثمن لما كان عينًا أصبح كل واحد منهما مبيعًا، وقد قدمت أن هلاك المبيع قبل القبض ينفسخ به العقد، فكذلك الثمن المعين .

وجاء أيضاً في درر الحكام في شرح مجلة الأحكام ما نصّه: "إذا تلف المبيع قبل القبض في يد البائع، أو تلف الثمن المتعين بالتعيين قبل التسليم في يد المشتري ينفسخ البيع".

الآثار المترتِّبة على هلاك المبيع

وَيَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ البَيْعَ يَنْفَسِخُ وَيَسْقُطُ الثَّمَنُ؛ وَذَلِكَ لاِسْتِحَالَةِ تَنْفِيذِ العَقْدِ، وَفَائِدَةُ انْفِسَاخِ البَيْعِ هُنَا أَنَّهُ يَسْقُطُ الثَّمَنُ عَنِ المُشْتَرِي إِنْ لَمْ يَكُنْ دَفَعَهُ، وَلَهُ اسْتِرْدَادُهُ إِنْ كَانَ قَدْ دَفَعَهُ، وَلَوْ لَمْ يَنْفَسِخْ لاَلْتَزَمَ المُشْتَرِي بِالثَّمَنِ، وَالتَزَمَ البَائِعُ بِقِيمَةِ المَبِيعِ بَالِغَةً مَا بَلَغَتْ.

المعتبَر عند الحنابلة في مسألة الهلاك

اعْتَبَرَ الحَنَابِلَةُ الهَلاَكَ بِفِعْلِ البَائِعِ كَالهَلاَكِ بِفِعْلِ الأَجْنَبِيِّ، وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ، وَإِذَا هَلَكَ المَبِيعُ بِفِعْلِ المُشْتَرِي فَإِنَّ البَيْعَ يَسْتَقِرُّ، وَيَلْتَزِمُ المُشْتَرِي بِالثَّمَنِ، وَيُعْتَبَرُ إِتْلاَفُ المُشْتَرِي لِلمَبِيعِ بِمَنْزِلَةِ قَبْضٍ لَهُ، وَهَذَا بِالاِتِّفَاقِ.

	أركان البيع	تابع احوال الثمن والأَثَارُ الْمُتَرَتِّبَةُ عَلَى الْبَيْعِ

الحكم إِذَا هَلَكَ بَعْضُ المَبِيعِ

شرح العنصر

تقديم

يَخْتَلِفُ الحُكْمُ في مسالة هلاك بعض المبيع تَبَعًا لِمَنْ صَدَرَ مِنْهُ الإِتْلاَفُ على النحو التالي:

ما يراه الحنفية والحنابلة

إِنْ هَلَكَ بَعْضُ المَبِيعِ بِآفَةٍ سَمَاوِيَّةٍ، وَتَرَتَّبَ عَلَى الهَلاَكِ نُقْصَانُ المِقْدَارِ، فَإِنَّهُ يَسْقُطُ مِنَ الثَّمَنِ بِحَسَبِ القَدْرِ التَّالِفِ، وَيُخَيَّرُ المُشْتَرِي بَيْنَ أَخْذِ البَاقِي بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ، أَوْ فَسْخِ البَيْعِ لِتَفَرُّقِ الصَّفْقَةِ هَذَا عِنْدَ الحَنَفِيَّةِ وَالحَنَابِلَةِ.

الحكم إِذَا هَلَكَ البَعْضُ بِفِعْلِ البَائِعِ

إِذَا هَلَكَ البَعْضُ بِفِعْلِ البَائِعِ سَقَطَ مَا يُقَابِلُهُ مِنَ الثَّمَنِ مُطْلَقًا، مَعَ تَخْيِيرِ المُشْتَرِي بَيْنَ الأَخْذِ وَالفَسْخِ؛ لِتَفَرُّقِ الصَّفْقَةِ.

الحكم إِذَا هَلَكَ البَعْضُ بِفِعْلِ أَجْنَبِيٍّ

إِذَا هَلَكَ البَعْضُ بِفِعْل أَجْنَبِيٍّ كَانَ لِلمُشْتَرِي الخِيَارُ بَيْنَ الفَسْخِ وَبَيْنَ التَّمَسُّكِ بِالعَقْدِ وَالرُّجُوعُ عَلَى الأجْنَبِيِّ بِضَمَانِ الجُزْءِ التَّالِفِ.

ما يراه المالكية

المَالِكِيَّةُ اعْتَبَرُوا هَلاَكَ المَبِيعِ بِفِعْل البَائِعِ أَوْ بِفِعْل الأجْنَبِيِّ يُوجِبُ عِوَضَ المُتْلَفِ عَلَى البَائِعِ أَوِ الأجْنَبِيِّ، وَلاَ خِيَارَ لِلمُشْتَرِي، سَوَاءٌ أَكَانَ الهَلاَكُ كُلِّيًا أَمْ جُزْئِيًّا، أَمَّا هَلاَكُهُ أَوْ تَعَيُّبُهُ بِآفَةٍ سَمَاوِيَّةٍ فَهُوَ مِنْ ضَمَانِ المُشْتَرِي، كمَا كَانَ البَيْعُ صَحِيحًا لاَزِمًا؛ لأَنَّ الضَّمَانَ يَنْتَقِل بِالعَقْدِ وَلَوْ لَمْ يَقْبِضِ المُشْتَرِي المَبِيعَ.

	أركان البيع	تابع احوال الثمن والآثَارُ الْمُتَرَتِّبَةُ عَلَى الْبَيْعِ

الآثَارُ المُتَرَتِّبَةُ عَلَى البَيْعِ

شرح العنصر

تقديم

الآثار المتربة على البيع هي: - انْتِقَال المِلْكِ، وله أمور مترتِّبة عليه.

- أَدَاءُ الثَّمَنِ الحَالِّ.

- البَدْءُ بِتَسْلِيمِ أَحَدِ البَدَلَيْنِ وله حالات، وفيما يلي التفصيل.

	أركان البيع	تابع احوال الثمن والآثَارُ الْمُتَرَتِّبَةُ عَلَى الْبَيْعِ

أَوَّلاً: انْتِقَال المِلْكِ

شرح العنصر

أحكام انتقال الملك

يَمْلِكُ المُشْتَرِي المَبِيعَ، وَيَمْلِكُ البَائِعُ الثَّمَنَ، وَيَكُونُ مِلْكُ المُشْتَرِي لِلمَبِيعِ بِمُجَرَّدِ عَقْدِ البَيْعِ الصَّحِيحِ، وَلاَ يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّقَابُضِ، وَإِنْ كَانَ لِلتَّقَابُضِ أَثَرُهُ فِي الضَّمَانِ، أَمَّا فِي عَقْدِ البَيْعِ الفَاسِدِ عِنْدَ الحَنَفِيَّةِ فَلاَ يَمْلِكُ المُشْتَرِي المَبِيعَ إِلاَّ بِالقَبْضِ .. ويَتَرَتَّبُ عَلَى انْتِقَال المِلْكِ فِي البَدَلَيْنِ مجموعةٌ من الأحكام هي:

الحكم الأول

أَنْ يَثْبُتَ لِلمُشْتَرِي مِلْكُ مَا يَحْصُل فِي المَبِيعِ مِنْ زِيَادَةٍ مُتَوَلِّدَةٍ مِنْهُ، وَلَوْ لَمْ يَقْبِضِ المَبِيعَ، وَلاَ يَمْنَعُ مِنَ انْتِقَال مِلْكِيَّةِ المَبِيعِ إِلَى

المُشْتَرِي كَوْنُ الثَّمَنِ مُؤَجَّلاً.

الحكم الثاني

أَنْ تَنْفُذَ تَصَرُّفَاتُ المُشْتَرِي فِي المَبِيعِ، وَتَصَرُّفَاتُ البَائِعِ فِي الثَّمَنِ، كَمَا لَوْ أَحَال شَخْصًا بِهِ عَلَى المُشْتَرِي، هَذَا بَعْدَ القَبْضِ، أَمَّا تَصَرُّفُ المُشْتَرِي قَبْل القَبْضِ فَإِنَّهُ فَاسِدٌ أَوْ بَاطِلٌ عَلَى خِلاَفٍ وَتَفْصِيلٍ.

الحكم الثالث

إِذَا قَبَضَ البَائِعُ الثَّمَنَ، وَلَمْ يَقْبِضِ المُشْتَرِي المَبِيعَ، حَتَّى لَوْ مَاتَ البَائِعُ مُفْلِسًا، فَإِنَّ لِلمُشْتَرِي حَقَّ التَّقَدُّمِ فِي المَبِيعِ عَلَى سَائِرِ الغُرَمَاءِ، وَيَكُونُ المَبِيعُ فِي هَذِهِ الحَال أَمَانَةً فِي يَدِ البَائِعِ، وَلاَ يَدْخُل فِي التَّرِكَةِ.

الحكم الرابع

لاَ يَجُوزُ اشْتِرَاطُ بَقَاءِ البَائِعِ مُحْتَفِظًا بِمِلْكِيَّةِ المَبِيعِ إِلَى حِينِ أَدَاءِ الثَّمَنِ المُؤَجَّل، أَوْ إِلَى أَجَلٍ آخَرَ مُعَيّن.

	أركان البيع	تابع احوال الثمن والآثَارُ الْمُتَرَتِّبَةُ عَلَى الْبَيْعِ

ثَانِيًا: أَدَاءُ الثَّمَنِ الحَال

شرح العنصر

الأصْل فِي الثَّمَنِ الحُلُول

فالحلول مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الفُقَهَاءِ فِي الجُمْلَةِ، وَنَقَل الأتَاسِيُّ فِي شَرْحِ المَجَلَّةِ عَنِ السِّرَاجِ فِي تَعْلِيل ذَلِكَ قَوْلَهُ: لأنَّ الحُلُول مُقْتَضَى العَقْدِ وَمُوجِبُهُ.

دور العُرف في أداء الثمن

فِي مَجَلَّةِ الأحْكَامِ العَدْلِيَّةِ: البَيْعُ المُطْلَقُ يَنْعَقِدُ مُعَجَّلاً، ثُمَّ اسْتَثْنَتِ المَجَلَّةُ مَا لَوْ جَرَى العُرْفُ فِي مَحَلٍّ عَلَى أَنْ يَكُونَ البَيْعُ المُطْلَقُ مُؤَجَّلاً أَوْ مُقَسَّطًا.

الثمن إمَّا أن يكون مُعجَّلاً أو مُؤجَّلاً

قَدْ تَبَيَّنَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الثَّمَنَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعَجَّلاً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُؤَجَّلاً، وَالثَّمَنُ المُؤَجَّل إِمَّا أَنْ يَكُونَ إِلَى مَوْعِدٍ مُعَيَّنٍ لِجَمِيعِ

الثَّمَنِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُنَجَّمًا (مُقَسَّطًا) عَلَى مَوَاعِيدَ مَعْلُومَةٍ، وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى فَإِنَّ الثَّمَنَ إِمَّا عَيْنٌ مُعَيَّنَةٌ، وَإِمَّا دَيْنٌ مُلْتَزَمٌ فِي الذِّمَّةِ.

أركان البيع تابع احوال الثمن والأَثَارُ الْمُتَرَتِّبَةُ عَلَى الْبَيْعِ

البَدْءُ بِتَسْلِيمِ أَحَدِ البَدَلَيْنِ

شرح العنصر

اختلاف الفقهاء فيمن يسلم أولاً

اخْتَلَفَ الفُقَهَاءُ فِيمَنْ يُسَلِّمُ أَوَّلاً: البَائِعُ أَمِ المُشْتَرِي، حَسَبَ نَوْعَيِ البَدَلَيْنِ، وَيَنْقَسِمُ ذَلِكَ إِلَى أَحْوَالٍ:

الحَالَةُ الأولَى: أَنْ يَكُونَا مُعَيَّنَيْنِ (المُقَايَضَةُ) أَوْ ثَمَنَيْنِ (الصَّرْفُ)

- ذَهَبَ الحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّ المُتَعَاقِدَيْنِ يُسَلِّمَانِ مَعًا تَسْوِيَةً بِدَيْنِهِمَا فِي العَيْنِيَّةِ وَالدَّيْنِيَّةِ.

- وَذَهَبَ المَالِكِيَّةُ إِلَى أَنَّهُمَا يَتْرُكَانِ حَتَّى يَصْطَلِحَا، فَإِنْ كَانَ بِحَضْرَةِ حَاكِمٍ وَكُل مَنْ يَتَوَلَّى ذَلِكَ لَهُمَا.

- وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ فِي الأظْهَرِ: يُجْبَرَانِ عَلَى التَّسْلِيمِ لاِسْتِوَاءِ الجَانِبَيْنِ؛ لأَنَّ الثَّمَنَ المُعَيَّنَ كالمَبِيعِ فِي تَعَلُّقِ الحَقِّ بِالعَيْنِ.

- وَعِنْدَ الحَنَابِلَةِ: يَنْصِبُ الحَاكِمُ عَدْلاً بَيْنَهُمَا، يَقْبِضُ مِنْهُمَا، ثُمَّ يُسَلِّمُهُ إِلَيْهِمَا قَطْعًا لِلنِّزَاعِ؛ لاِسْتِوَائِهِمَا فِي تَعَلُّقِ حَقِّهِمَا بِعَيْنِ الثَّمَنِ وَالمُثَمَّنِ، فَيُسَلِّمُ العَدْل المَبِيعَ أَوَّلاً، لِجَرَيَانِ العَادَةِ بِذَلِكَ.

الحَالَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُعَيَّنًا وَالآخَرُ دَيْنًا فِي الذِّمَّةِ

- ذَهَبَ الحَنَفِيَّةُ وَالمَالِكِيَّةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ فِي قَوْلٍ إِلَى أَنَّهُ يُطَالَبُ المُشْتَرِي بِالتَّسْلِيمِ أَوَّلاً، قَال الصَّاوِيُّ: لأَنَّ المَبِيعَ فِي يَدِ بَائِعِهِ كَالرَّهْنِ عَلَى الثَّمَنِ، وَتَوْجِيهُ ذَلِكَ أَنَّ حَقَّ المُشْتَرِي تَعَيَّنَ فِي المَبِيعِ، فَيَدْفَعُ الثَّمَنَ لِيَتَعَيَّنَ حَقُّ البَائِعِ بِالقَبْضِ، تَحْقِيقًا لِلمُسَاوَاةِ.

- وَذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ فِي المَذْهَبِ وَالحَنَابِلَةُ: إِلَى أَنَّهُ يُجْبَرُ البَائِعُ عَلَى التَّسْلِيمِ أَوَّلاً؛ لأَنَّ قَبْضَ المَبِيعِ مِنْ تَتِمَّاتِ البَيْعِ، وَاسْتِحْقَاقُ الثَّمَنِ مُرَتَّبٌ عَلَى تَمَامِ البَيْعِ، وَلِجَرَيَانِ العَادَةِ بِذَلِكَ.

مَا يَتَرَتَّبُ عَلَى إِخْلاَلِ المُشْتَرِي بِأَدَاءِ الثَّمَنِ الحَالِّ والمؤجَّل

اتَّفَقَ الفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ المُشْتَرِي مُوسِرًا، فَإِنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى أَدَاءِ الثَّمَنِ الحَال، كَمَا ذَهَبَ الجُمْهُورُ فِي الجُمْلَةِ إِلَى أَنَّ لِلبَائِعِ حَقَّ الفَسْخِ إِذَا كَانَ المُشْتَرِي مُفْلِسًا، أَو كَانَ الثَّمَنُ غَائِبًا عَنِ البَلَدِ مَسَافَةَ القَصْرِ.

أركان البيع تابع احوال الثمن والأَثَارُ الْمُتَرَتِّبَةُ عَلَى الْبَيْعِ

اشْتِرَاطُ التَّرَادِّ بِالتَّخَلُّفِ عَنِ الأَدَاءِ

شرح العنصر

خيار النقد

مِنْ إِثْبَاتِ حَقِّ الفَسْخِ إِذَا اشْتَرَطَهُ لِعَدَمِ الأَدَاءِ فِي المَوْعِدِ المُحَدَّدِ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى (خِيَارَ النَّقْدِ) تَصْرِيحُ المَالِكِيَّةِ بِمِثْلِهِ فِيمَا إِذَا قَال البَائِعُ لِلمُشْتَرِي: بِعْتُكَ لِوَقْتِ كَذَا، أَوْ عَلَى أَنْ تَأْتِيَنِي بِالثَّمَنِ فِي وَقْتِ كَذَا، فَإِنْ لَمْ تَأْتِ بِهِ فِي ذَلِكَ الوَقْتِ فَلاَ بَيْعَ بَيْنَنَا، فَقَدْ جَاءَ فِي المُدَوَّنَةِ تَصْحِيحُ البَيْعِ وَبُطْلاَنُ الشَّرْطِ، وَرُوِيَ عَنْ مَالِكٍ قَوْلاَنِ آخَرَانِ: صِحَّةُ البَيْعِ وَالشَّرْطِ، وَفَسْخُ البَيْعِ.

الحكم إذا كان الثمن مُؤجَّلاً

إِذَا كَانَ الثَّمَنُ مُؤَجَّلاً، فَإِنَّ عَلَى البَائِعِ تَسْلِيمَ المَبِيعِ، وَلاَ يُطَالِبُ المُشْتَرِيَ بِتَسْلِيمِ الثَّمَنِ إِلاَّ عِنْدَ حُلُول الأجَل، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الثَّمَنُ مُنَجَّمًا، وَكذا عند الشَّافِعِيَّةُ أَنَّهُ فِي الثَّمَنِ المُؤَجَّل لَيْسَ لِلبَائِعِ حَبْسُ المَبِيعِ بِهِ، وَإِنْ حَل قَبْل التَّسْلِيمِ لِرِضَاهُ بِتَأْخِيرِهِ.

الحكم إذا كان الثمن مُعجَّلاً

إِذَا كَانَ بَعْضُ الثَّمَنِ مُعَجَّلاً وَبَعْضُهُ مُؤَجَّلاً، فَإِنَّ لِلبَعْضِ المُعَجَّل حُكْمَ تَعْجِيل الثَّمَنِ كُلِّهِ، فَلاَ يُطَالِبُ المُشْتَرِي البَائِعَ بِتَسْلِيمِ المَبِيعِ إِلاَّ بَعْدَ تَسْلِيمِ الجُزْءِ المُعَجَّل مِنَ الثَّمَنِ، وَلاَ بُدَّ فِي جَمِيعِ الأحْوَال مِنْ أَنْ يَكُونَ الأجَل مَعْلُومًا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ جَازَ البَيْعُ مَهْمَا طَال وَلَوْ إِلَى عِشْرِينَ سَنَةً، وللمشترى الحق إذا ثبت في المبيع عيب.

	أركان البيع	تابع احوال الثمن والآثَارُ الْمُتَرَتِّبَةُ عَلَى الْبَيْعِ

ثَالِثًا: تَسْلِيمُ المَبِيعِ

شرح العنصر

المبيع إذا كان عينًا

قَال ابْنُ رُشْدٍ الحَفِيدُ: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ بَيْعُ الأعْيَانِ إِلَى أَجَلٍ، وَمِنْ شَرْطِهَا تَسْلِيمُ المَبِيعِ إِلَى المُبْتَاعِ بِإِثْرِ عَقْدِ الصَّفْقَةِ.

تسليم المبيع من الآثار التي يلتزم بها البائع

تَسْلِيمُ المَبِيعِ أَهَمُّ الآثارِ الَّتِي يَلْتَزِمُ بِهَا البَائِعُ فِي عَقْدِ البَيْعِ، وَهُوَ يَثْبُتُ عِنْدَ تَسْلِيمِ الثَّمَنِ الحَال (أَمَّا فِي الثَّمَنِ المُؤَجَّل فَلاَ يَتَوَقَّفُ تَسْلِيمُ المَبِيعِ عَلَى أَدَائِهِ) وَلاَ يَتَحَقَّقُ تَسْلِيمُ المَبِيعِ إِلاَّ إِذَا سُلِّمَ لِلمُشْتَرِي خَالِيًا مِنْ أَيِّ شَاغِلٍ؛ أَي: كَانَتِ العَيْنُ قَابِلَةً لِكَمَال الاِنْتِفَاعِ بِهَا، فَإِذَا كَانَ مَشْغُولاً لَمْ يَصِحَّ التَّسْلِيمُ، وَأُجْبِرَ البَائِعُ عَلَى تَفْرِيغِ المَبِيعِ.

مِنْ صُوَرِ شَغْل المَبِيعِ

أَنْ يَكُونَ مَحَلًّا لِعَقْدِ إِجَارَةٍ أَبْرَمَهُ البَائِعُ، فَإِنْ رَضِيَ المُشْتَرِي بِالاِنْتِظَارِ إِلَى نِهَايَةِ مُدَّةِ الإِجَارَةِ لَمْ تَكُنْ لَهُ المُطَالَبَةُ بِالتَّسْلِيمِ، وَلَكِنْ يَحِقُّ لَهُ حَبْسُ الثَّمَنِ إِلَى أَنْ تَنْتَهِيَ الإِجَارَةُ، وَيُصْبِحَ المَبِيعُ قَابِلاً لِلتَّسْلِيمِ، وَكَمَا يَجِبُ تَسْلِيمُ المَبِيعِ يَجِبُ تَسْلِيمُ تَوَابِعِهِ.

	أركان البيع	تابع احوال الثمن والأَثَارُ الْمُتَرَتِّبَةُ عَلَى الْبَيْعِ

اختلاف حكم القبض بين المِثْلِيِّ وبين غيره

شرح العنصر

تقديم

يَخْتَلِفُ حُكْمُ القَبْضِ بَيْنَ المِثْلِيِّ مِنْ مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ أَوْ مَعْدُودٍ، وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِنْ عَقَارٍ أَوْ حَيَوَانٍ وَنَحْوِهِ على النحو التالي.

قبض العقار

فِي قَبْضِ العَقَارِ تَكْفِي التَّخْلِيَةُ اتِّفَاقًا بِشَرْطِ فَرَاغِهِ مِنْ أَمْتِعَةِ البَائِعِ، فَلَوْ جُمِعَتْ أَمْتِعَةُ البَائِعِ فِي غُرْفَةٍ صَحَّ قَبْضُ مَا عَدَاهَا، وَتَوَقَّفَ قَبْضُهَا عَلَى تَفْرِيغِهَا.

قبض المنقول عند الفقهاء

في قبض المَنْقُول ذَهَبَ المَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّ قَبْضَ المَكِيل وَالمَوْزُونِ وَالمَعْدُودِ يكون بِاسْتِيفَاءِ الكَيْل أَوِ الوَزْنِ أَوِ العَدِّ.

شرط الشافعية في قبض المنقول

قَال الشَّافِعِيَّةُ: لاَ بُدَّ مَعَ ذَلِكَ مِنَ النَّقْل، وَهَذَا مَا لَمْ يُبَعْ جُزَافًا، فَيَحْصُل قَبْضُهُ بِالنَّقْل، عَلَى خِلاَفٍ وَتَفْصِيلٍ.

قبض الحيوان والعروض

قَبْضها بِحَسَبِ العُرْفِ؛ كَتَسْلِيمِ الثَّوْبِ وَزِمَامِ الدَّابَّةِ وَسَوْقِهَا أَوْ عَزْلِهَا عَنْ دَوَابِّ البَائِعِ أَوِ انْصِرَافِ البَائِعِ عَنْهَا.

تنبيه

لَمْ يُفَرِّقِ الحَنَفِيَّةُ - وَهِيَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ - بَيْنَ المَكِيلاَتِ وَالمَوْزُونَاتِ وَالمَعْدُودَاتِ وَبَيْنَ غَيْرِهَا، فَالتَّخْلِيَةُ قَبْضٌ فِي الجَمِيعِ.

	أركان البيع	بيع الاستجرار

المقدمة

شرح العنصر

وصف الدرس

يتناولُ هذا الدرس تعريف بيع الاستجرار والألفاظ ذات الصِّلة به، وصُوَره الواردة في الفقه الإسلامي، وحكم كلِّ صورة.

التمهيد

إنَّ التشريع الإسلامي قد اعتَنى بوضع ما يُناسِب الإنسان المسلِم في كلِّ أحواله، وذلك لا يُوقِعه في أدنى مَشقَّة أو عنَت، ولعلَّ ممَّا قد يحتاجُه المسلم في تعامُلاته المختلفة أحكام الاستجرار، والتي قد يلجأ إليها بدفع الضَّرورة من ضِيق ذات اليد، أو بدافِع اليسر والمسامحة في المعاملات المختلفة.

أركان البيع بيع الاستجرار

بَيْعِ الاِسْتِجْرَارِ والأَلْفَاظُ ذَاتُ الصِّلَةِ به والأحكام المتعلقة به

شرح العنصر

تعْرِيفُ بيع

البَيْعُ: مُبَادَلَةُ المَال بِالمَال تَمْلِيكًا وَتَمَلُّكًا.

تعريف بيع الاِسْتِجْرَارُ

لُغَةً: الجَذْبُ وَالسَّحْبُ، وَأَجْرَرْتُهُ الدَّيْنَ: أَخَّرْتُهُ لَهُ، وَبَيْعُ الاِسْتِجْرَارِ: أَخْذُ الحَوَائِجِ مِنَ البَيَّاعِ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَدَفْعُ ثَمَنِهَا بَعْدَ ذَلِكَ.

وهو ما يستجره الإنسان من البياع، ثم يحاسبه على أثمانها بعد استهلاكها.

وقد تردد بين كونه بيعاً أو ضمان متلفات بإذن مالكها عرفاً، واستقر على هذا الاسم تسهيلاً لأمر الناس ودفعاً للحرج.

البَيْعُ بِالتَّعَاطِي

المُعَاطَاةُ وَالتَّعَاطِي: المُنَاوَلَةُ وَالمُبَادَلَةُ، وَالبَيْعُ بِالتَّعَاطِي: أَنْ يَتَقَابَضَ البَائِعُ وَالمُشْتَرِي مِنْ غَيْرِ صِيغَةٍ؛ أَي: إِنَّ البَائِعَ يُعْطِي المَبِيعَ وَلاَ يَتَلَفَّظُ بِشَيْءٍ، وَالمُشْتَرِيَ يُعْطِي الثَّمَنَ كَذَلِكَ.

الفَرْقُ بَيْنَ بَيْعِ الاِسْتِجْرَارِ وَالتَّعَاطِي

هُوَ: أَنَّ بَيْعَ الاِسْتِجْرَارِ أَعَمُّ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ، وَقَدْ يَكُونُ بِالتَّعَاطِي، كَمَا أَنَّ الغَالِبَ فِي الاِسْتِجْرَارِ تَأجِيل الثَّمَنِ، وَعَدَمُ تَحْدِيدِهِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ.

الأَحْكَامُ المُتَعَلِّقَةُ بِبَيْعِ الاِسْتِجْرَارِ

تَتَعَدَّدُ صُوَرُ بَيْعِ الاِسْتِجْرَارِ؛ وَلِذَلِكَ تَخْتَلِفُ أَحْكَامُهُ مِنْ صُورَةٍ لأُخْرَى، وَبَيَانُ ذَلِكَ فِيمَا يَلِي:

أركان البيع بيع الاستجرار

أولاً: صور بيع الاستجرار عند الحَنَفِيَّةِ وحكم كل صورة

شرح العنصر

الصُّورَةُ الأولَى

أَنْ يَأخُذَ الإنْسَانُ مِنَ البَيَّاعِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ شَيْئًا فَشَيْئًا مِمَّا يُسْتَهْلَكُ عَادَةً؛ كَالخُبْزِ وَالمِلْحِ وَالزَّيْتِ وَالعَدَسِ وَنَحْوِهَا، مَعَ جَهَالَةِ الثَّمَنِ وَقْتَ الأخْذِ، ثُمَّ يَشْتَرِيهَا بَعْدَ اسْتِهْلاَكِهَا.

حكم البيع وفقًا للصورة الأولى

الأصْل عَدَمُ انْعِقَادِ البَيْعِ وفقًا للصورة الأولى؛ لأنَّ المَبِيعَ مَعْدُومٌ وَقْتَ الشِّرَاءِ، وَمِنْ شَرَائِطِ المَعْقُودِ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا، لَكِنَّهُمْ تَسَامَحُوا فِي هَذَا البَيْعِ وَأَخْرَجُوهُ عَنْ هَذِهِ القَاعِدَةِ (اشْتِرَاطُ وُجُودِ المَبِيعِ) وَأَجَازُوا بَيْعَ المَعْدُومِ هُنَا اسْتِحْسَانًا، وَذَلِكَ كَمَا فِي البَحْرِ الرَّائِقِ وَالقُنْيَةِ.

حكم البيع وفقًا للصورة الأولى عند بعض الحنفية

قَال بَعْضُ الحَنَفِيَّةِ: لَيْسَ هَذَا بَيْعَ مَعْدُومٍ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ ضَمَانِ المُتْلَفَاتِ بِإِذْنِ مَالِكِهَا عُرْفًا؛ تَسْهِيلاً لِلأَمْرِ وَدَفْعًا لِلحَرَجِ، كَمَا هُوَ العَادَةُ، وَلَمْ يَرْتَضِ الحَمَوِيُّ وَغَيْرُهُ هَذَا المَعْنَى.

ما يراه ابن عابدين في مسألة البيع وفقًا للصورة الأولى

قَال ابْنُ عَابِدِينَ: إِنَّ المَسْأَلَةَ اسْتِحْسَانٌ، وَيُمْكِنُ تَخْرِيجُهَا عَلَى قَرْضِ الأعْيَانِ، وَيَكُونُ ضَمَانُهَا بِالثَّمَنِ اسْتِحْسَانًا، كَحِل الانْتِفَاعِ فِي الأشْيَاءِ القِيَمِيَّةِ؛ لأنَّ قَرْضَهَا فَاسِدٌ لاَ يَحِل الانْتِفَاعُ بِهِ وَإِنْ مُلِّكَتْ بِالقَبْضِ.

الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ

هِيَ نَفْسُ الصُّورَةِ الأولَى، لَكِنْ تَخْتَلِفُ عَنْهَا بِالنِّسْبَةِ لِمَعْرِفَةِ الثَّمَنِ؛ أَي: إِنَّ الإنْسَانَ يَأخُذُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ شَيْئًا فَشَيْئًا مَعَ العِلْمِ بِالثَّمَنِ وَقْتَ الأَخْذِ، ثُمَّ يُحَاسِبُهُ بَعْدَ ذَلِكَ.

حكم البيع وفقًا للصورة الثانية

البَيْعُ في صورته الثانية جَائِزٌ وَلاَ خِلاَفَ فِي انْعِقَادِهِ؛ لأنَّهُ كُلَّمَا أَخَذَ شَيْئًا انْعَقَدَ بَيْعًا بِثَمَنِهِ المَعْلُومِ، وَيَكُونُ بَيْعًا بِالتَّعَاطِي، وَالبَيْعُ بِالتَّعَاطِي يَنْعَقِدُ، سَوَاءٌ أَدَفَعَ الثَّمَنَ وَقْتَ الأخْذِ أَمْ تَأَجَّل.

ما يتساوَى في الحكم مع الصورة الثانية للبيع

يتساوَى فِي الحُكْمِ أَنْ يَدْفَعَ الإنْسَانُ إِلَى البَيَّاعِ الدَّرَاهِمَ دُونَ أَنْ يَقُول لَهُ: اشْتَرَيْتُ، وَجَعَل يَأخُذُ كُل يَوْمٍ خَمْسَةَ أَرْطَالٍ مَعَ العِلْمِ بِثَمَنِهَا، هَذَا البَيْعُ جَائِزٌ، وَمَا أَكَلَهُ حَلاَلٌ؛ لأنَّهُ وَإِنْ كَانَتْ نِيَّتُهُ الشِّرَاءَ وَقْتَ الدَّفْعِ إِلاَّ أَنَّهُ لاَ يَنْعَقِدُ بَيْعًا بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ، وَإِنَّمَا انْعَقَدَ

بَيْعًا الآنَ بِالتَّعَاطِي، وَالآنَ المَبِيعُ مَعْلُومٌ فَيَنْعَقِدُ البَيْعُ صَحِيحًا.

الصُّورَةُ الثَّالِثَةُ

أَنْ يَدْفَعَ الإِنْسَانُ إِلَى البَيَّاعِ دَرَاهِمَ، وَيَقُول لَهُ: اشْتَرَيْتُ مِنْكَ مِائَةَ رِطْلٍ مِنْ خُبْزٍ مَثَلاً، وَجَعَل يَأْخُذُ كُل يَوْمٍ خَمْسَةَ أَرْطَالٍ.

حكم البيع وفقًا للصورة الثالثة

هَذَا البَيْعُ فَاسِدٌ، وَمَا أَكَل فَهُوَ مَكْرُوهٌ، وَذَلِكَ لِجَهَالَةِ المَبِيعِ؛ لأَنَّهُ اشْتَرَى خُبْزًا غَيْرَ مُشَارٍ إِلَيْهِ فَكَانَ المَبِيعُ مَجْهُولاً، وَمِنْ شَرَائِطِ صِحَّةِ البَيْعِ: أَنْ يَكُونَ المَبِيعُ مَعْلُومًا.

الصُّورَةُ الرَّابِعَةُ

وَهِيَ أَنْ يَدْفَعَ الإِنْسَانُ الدَّرَاهِمَ لِلبَيَّاعِ دُونَ أَنْ يَقُول لَهُ: اشْتَرَيْتُ، وَجَعَل يَأْخُذُ كُل يَوْمٍ خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَلاَ يَعْلَمُ ثَمَنَهَا، فَهَذَا لاَ يَنْعَقِدُ بَيْعًا بِالتَّعَاطِي لِجَهَالَةِ الثَّمَنِ، فَإِذَا تَصَرَّفَ الآخِذُ فِي المَبِيعِ، وَقَدْ دَفَعَهُ البَيَّاعُ بِرِضَاهُ بِالدَّفْعِ وَبِالتَّصَرُّفِ فِيهِ عَلَى وَجْهِ التَّعْوِيضِ عَنْهُ، لَمْ يَنْعَقِدْ بَيْعًا، وَإِنْ كَانَ عَلَى نِيَّةِ البَيْعِ؛ لأَنَّ البَيْعَ لاَ يَنْعَقِدُ بِالنِّيَّةِ، فَيَكُونُ شَبِيهَ القَرْضِ المَضْمُونِ بِمِثْلِهِ أَوْ بِقِيمَتِهِ، فَإِذَا تَوَافَقَا عَلَى شَيْءٍ بَدَل المِثْل أَوِ القِيمَةِ بَرِئَتْ ذِمَّةُ الآخِذِ.

	أركان البيع	بيع الاستجرار

ثانيًا: صور بيع الاستجرار عند المَالِكِيَّةِ وحكم كل صورة

شرح العنصر

الصورة الأولى

وهي أَنْ يَضَعَ الإِنْسَانُ عِنْدَ البَيَّاعِ دَرَاهِمَ، ثُمَّ يَأْخُذَ بِجُزْءٍ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ سِلْعَةً مَعْلُومَةً.

الصورة الثانية

وهي أَنْ يَضَعَ عِنْدَ البَيَّاعِ دِرْهَمًا، وَيَقُول لَهُ: آخُذُ بِهِ مِنْكَ كَذَا وَكَذَا مِنَ التَّمْرِ مَثَلاً، أَوْ كَذَا وَكَذَا مِنَ اللَّبَنِ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، يُقَدِّرُ مَعَهُ فِيهِ سِلْعَةً مَا، وَيُقَدِّرُ ثَمَنَهَا قَدْرًا مَا، وَيَتْرُكُ السِّلْعَةَ يَأْخُذُهَا مَتَى شَاءَ، أَوْ يُؤَقِّتُ لَهَا وَقْتًا يَأْخُذُهَا فِيهِ، فَهَذَا البَيْعُ جَائِزٌ أَيضًا.

الصورة الثالثة

وهي أَنْ يَتْرُكَ عِنْدَ البَيَّاعِ دِرْهَمًا فِي سِلْعَةٍ مُعَيَّنَةٍ أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ، عَلَى أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا فِي كُل يَوْمٍ بِسِعْرِهِ، وَعَقَدَا عَلَى ذَلِكَ البَيْعَ، فَهَذَا البَيْعُ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لأَنَّ مَا عَقَدَا عَلَيْهِ مِنَ الثَّمَنِ مَجْهُولٌ، وَذَلِكَ مِنَ الغَرَرِ الَّذِي يَمْنَعُ صِحَّةَ البَيْعِ.

الصورة الرابعة

وهي أَنْ يَأْخُذَ الإِنْسَانُ مِنَ البَيَّاعِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بِسِعْرٍ مَعْلُومٍ، فَيَأْخُذَ كُل يَوْمٍ وَزْنًا مَعْلُومًا بِسِعْرٍ مَعْلُومٍ، وَالثَّمَنُ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ، أَوْ إِلَى العَطَاءِ إِذَا كَانَ العَطَاءُ مَعْلُومًا مَأْمُونًا، فَهَذَا البَيْعُ جَائِزٌ.

	أركان البيع	بيع الاستجرار

ثالثًا: صور بيع الاستجرار عند الشَّافِعِيَّةِ وحكم كل صورة

شرح العنصر

الصورة الأولى:

لبيع الاستجرار عند الشافعية صورتان : إحداهما : أن يأخذ الإنسان من البياع ما يحتاجه شيئا فشيئا ، ولا يعطيه شيئا ، ولا يتلفظان ببيع ، بل نويا أخذه بثمنه المعتاد ، ويحاسبه بعد مدة ويعطيه ، كما يفعل كثير من الناس . قال النووي : هذا البيع باطل بلا خلاف (أي عند الشافعية)؛ لأنه ليس ببيع لفظي ولا معاطاة . قال الأذرعي : وهذا ما أفتى به البغوي ، وذكر ابن الصلاح نحوه في فتاويه . وتسامح الغزالي فأباح هذا البيع ، لأن العرف جار به ، وهو عمدته في إباحته . وقال الأذرعي : قول النووي - إن هذا لا يعد معاطاة ولا بيعا - فيه نظر ، بل يعده الناس بيعا ، والغالب أن يكون قدر ثمن الحاجة معلوما لهما عند الأخذ والعطاء ، وإن لم يتعرضا له لفظا .

حكم البيع وفقًا للصورة الأولى عند النووي

قَال النَّوَوِيُّ: هَذَا البَيْعُ بَاطِلٌ بِلاَ خِلاَفٍ (أَيْ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ)؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بِبَيْعٍ لَفْظِيٍّ وَلاَ مُعَاطَاةً. قَال الأَذْرَعِيُّ: وَهَذَا مَا أَفْتَى بِهِ البَغَوِيُّ، وَذَكَرَ ابْنُ الصَّلاَحِ نَحْوَهُ فِي فَتَاوِيهِ، وَتَسَامَحَ الغَزَالِيُّ فَأَبَاحَ هَذَا البَيْعَ؛ لأَنَّ العُرْفَ جَارٍ بِهِ، وَهُوَ عُمْدَتُهُ فِي إِبَاحَتِهِ.

حكم البيع وفقًا للصورة الأولى عند الأذرعي

قَال الأَذْرَعِيُّ: قَوْل النَّوَوِيِّ - إِنَّ هَذَا لاَ يُعَدُّ مُعَاطَاةً وَلاَ بَيْعًا - فِيهِ نَظَرٌ، بَل يَعُدُّهُ النَّاسُ بَيْعًا، وَالغَالِبُ أَنْ يَكُونَ قَدْرُ ثَمَنِ الحَاجَةِ مَعْلُومًا لَهُمَا عِنْدَ الأَخْذِ وَالعَطَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضَا لَهُ لَفْظًا.

الصورة الثَّانِيَةُ:

وهي أَنْ يَقُول الإِنْسَانُ لِلبَيَّاعِ: أَعْطِنِي بِكَذَا لَحْمًا أَوْ خُبْزًا مَثَلاً، فَيَدْفَعَ إِلَيْهِ مَطْلُوبَهُ فَيَقْبِضَهُ وَيَرْضَى بِهِ، ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ يُحَاسِبَهُ وَيُؤَدِّي مَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ، فَهَذَا البَيْعُ مَجْزُومٌ بِصِحَّتِهِ عِنْدَ مَنْ يُجَوِّزُ المُعَاطَاةَ.

	أركان البيع	بيع الاستجرار

رابعًا: صور بيع الاستجرار عند الحَنَابِلَةِ وحكم كل صورة

شرح العنصر

تقديم:

مَسَائِل بَيْعِ الاِسْتِجْرَارِ عِنْدَ الحَنَابِلَةِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى البَيْعِ بِغَيْرِ ذِكْرِ الثَّمَنِ، وَقَدْ ذَكَرَ المِرْدَاوِيُّ فِي الإِنْصَافِ هَذِهِ المَسَائِل.

ما يراه المرداوي في بيع الاستجرار

يرَى المرداوي أن البَيْعُ بِمَا يَنْقَطِعُ بِهِ السِّعْرُ لاَ يَصِحُّ، وَهُوَ المَذْهَبُ وَعَلَيْهِ الأَصْحَابُ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ: يَصِحُّ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَقَال: هُوَ أَحَدُ القَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ الإِمَامِ أَحْمَدَ.

من شروط بيع الاستجرار عند الشافعية

مِنْ شُرُوطِ البَيْعِ كَوْنُ الثَّمَنِ مَعْلُومًا حَال العَقْدِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ، وَعَلَيْهِ الأَصْحَابُ، وَاخْتَارَ شيخ الإسلام صِحَّةَ البَيْعِ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ الثَّمَنُ، وَلَهُ ثَمَنُ المِثْل، نَظِيرُهُ: صِحَّةُ النِّكَاحِ بِدُونِ تَسْمِيَةِ مَهْرٍ، وَلَهَا مَهْرُ المِثْل.

تعقيب

ذَكَرَ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي فَوَائِدِهِ عَلَى مُشْكِلِ المُحَرَّرِ اخْتِلاَفَ الرِّوَايَاتِ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ فِي مَسَائِل البَيْعِ بِغَيْرِ ذِكْرِ الثَّمَنِ، وَأَوْرَدَ صُورَتَيْنِ اخْتَلَفَ فِيهِمَا رَأْيُ الإِمَامِ أَحْمَدَ، فَلَمْ يُجِزِ البَيْعَ فِي إِحْدَاهُمَا، وَأَجَازَهُ فِي الأُخْرَى.

رأي ابن مفلح في هذه الصورة:

ذكر ابن مفلح في فوائده على مشكل المحرر اختلاف الروايات عن الإمام أحمد في مسائل البيع بغير ذكر الثمن ، وأورد صورتين اختلف فيهما رأي الإمام أحمد ، فلم يجز البيع في إحداهما ، وأجازه في الأخرى .قال الخلال في البيع بغير ثمن مسمى ، عن حرب : سألت الإمام أحمد قلت : الرجل يقول لرجل : ابعث لي جريبا من بر ، واحسبه علي بسعر ما تبيع . قال : لا يجوز هذا حتى يبين له السعر .وعن إسحاق بن منصور قلت للإمام أحمد : الرجل يأخذ من الرجل سلعة فيقول : أخذتها

منك على ما تبيع الباقي ، قال : لا يجوز ، وعن الإمام أحمد بن حنبل قال عمي : أنا أكرهه ، لأنه بيع مجهول ، والسعر يختلف ، يزيد وينقص . في هاتين الروايتين لا يجيز الإمام أحمد هذا البيع .

التوجيه الفقهي لروايتي الجواز:

أما روايتا الجواز فهما : قال أبو داود في مسائله : باب في الشراء ولا يسمى الثمن . سمعت أحمد سئل عن الرجل يبعث إلى البقال ، فيأخذ منه الشيء بعد الشيء ، ثم يحاسبه بعد ذلك ، قال : أرجو أن لا يكون بذلك بأس ، قيل لأحمد : يكون البيع ساعتئذ ؟ قال : لا .وظاهر هذا أنهما اتفقا على الثمن بعد قبض المبيع والتصرف فيه ، وأن البيع لم يكن وقت القبض وإنما كان وقت التحاسب ، وأن معناه : صحة البيع بالسعر ، أي السعر المعهود بيعه به . وعن مثنى بن جامع عن أحمد في الرجل يبعث إلى معامل له ، ليبعث إليه بثوب ، فيمر به فيسأله عن ثمن الثوب فيخبره ، فيقول له : اكتبه . والرجل يأخذ التمر فلا يقطع ثمنه ، ثم يمر بصاحب التمر فيقول له : اكتب ثمنه ؟ فأجازه إذا ثمنه بسعر يوم أخذه . وهذا صريح في جواز الشراء بثمن المثل وقت القبض لا وقت المحاسبة ، سواء أذكر ذلك في العقد أم أطلق لفظ الأخذ زمن البيع . ورواية الجواز هذه هي ما اختارها وأخذ بها شيخ الإسلام وتلميذه.

تعقيب:

فِي الروايتين السابقتين ألاَ يُجِيز الإمَامُ أَحْمَدُ هَذَا البَيْعَ، وللإمام روايتين أُخريَيْن بالجواز.

	أركان البيع	بيع الاستجرار

رِوَايَتَا جَوَازِ بيع الاستجرار عند الإمام أحمد

شرح العنصر

الرواية الأولى

قَال أَبُو دَاوُدَ فِي مَسَائِلِهِ: بَابٌ فِي الشِّرَاءِ وَلاَ يُسَمَّى الثَّمَنُ، سَمِعْتُ أَحْمَدَ سُئِل عَنِ الرَّجُل يَبْعَثُ إِلَى البَقَّال، فَيَأْخُذُ مِنْهُ الشَّيْءَ بَعْدَ الشَّيْءِ، ثُمَّ يُحَاسِبُهُ بَعْدَ ذَلِكَ، قَال: أَرْجُو أَنْ لاَ يَكُونَ بِذَلِكَ بَأْسٌ، قِيل لأَحْمَدَ: يَكُونُ البَيْعُ سَاعَتَئِذٍ؟ قَال: لاَ.

تعقيب ابن تيمية على الرواية الأولى

قَال ابْنُ تَيْمِيَّةَ: وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى الثَّمَنِ بَعْدَ قَبْضِ المَبِيعِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ، وَأَنَّ البَيْعَ لَمْ يَكُنْ وَقْتَ القَبْضِ، وَإِنَّمَا كَانَ وَقْتَ التَّحَاسُبِ، وَأَنَّ مَعْنَاهُ: صِحَّةُ البَيْعِ بِالسِّعْرِ؛ أَيِ: السِّعْرِ المَعْهُودِ بَيْعُهُ بِهِ.

الرواية الثانية

عَنْ مُثَنَّى بْنِ جَامِعٍ عَنْ أَحْمَدَ فِي الرَّجُل يَبْعَثُ إِلَى مُعَامِلٍ لَهُ، لِيَبْعَثَ إِلَيْهِ بِثَوْبٍ، فَيَمُرُّ بِهِ فَيَسْأَلُهُ عَنْ ثَمَنِ الثَّوْبِ فَيُخْبِرُهُ، فَيَقُول لَهُ: اكْتُبْهُ، وَالرَّجُل يَأخُذُ التَّمْرَ فَلاَ يَقْطَعُ ثَمَنَهُ، ثُمَّ يَمُرُّ بِصَاحِبِ التَّمْرِ فَيَقُول لَهُ: اكْتُبْ ثَمَنَهُ؟ فَأَجَازَهُ إِذَا ثَمَّنَهُ بِسِعْرِ يَوْمِ أَخْذِهِ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي جَوَازِ الشِّرَاءِ بِثَمَنِ المِثْل وَقْتَ القَبْضِ لاَ وَقْتَ المُحَاسَبَةِ، سَوَاءٌ أَذَكَرَ ذَلِكَ فِي العَقْدِ أَمْ أَطْلَقَ لَفْظَ الأَخْذِ زَمَنَ البَيْعِ، وَرِوَايَةُ الجَوَازِ هَذِهِ هِيَ مَا اخْتَارَهَا وَأَخَذَ بِهَا.

تعقيب ابن القيِّم على الرواية الثانية

قَال ابْنُ القَيِّمِ: القَوْل الثَّانِي وَهُوَ الصَّوَابُ المَقْطُوعُ بِهِ، وَهُوَ عَمَل النَّاسِ فِي كُل عَصْرٍ وَمِصْرٍ: جَوَازُ البَيْعِ بِمَا يَنْقَطِعُ بِهِ السِّعْرُ، وَهُوَ مَنْصُوصُ الإِمَامِ أَحْمَدَ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا (يَعْنِي ابْنَ تَيْمِيَّةَ).

	البيع الباطل والبيع الفاسد	بَيْعُ الأَمَانَةِ وتعريف البيع الباطل وحكمه

المقدمة

شرح العنصر

وصف الدرس

يتناول هذا الدرس بيع الأمانة وأنواعه، وحُكم الخيانة فيه، كما يتناول تعريف البيع الباطل وحكمه.

التمهيد

إنَّ من أهمِّ الأسُس في تعامُل المسلم في حياته هي الأمانة، تلك الصِّبغة التي علت المسلمين بأمر الباري جلَّ في علاه، والتي كفلت للمسلمين دائمًا في التِزامهم بها الرِّزق والثَّواب من الله تعالى.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	بَيْعُ الأَمَانَةِ وتعريف البيع الباطل وحكمه

تعريف بيع الأمانة

شرح العنصر

الأَمَانَةُ في اللغة

الاطْمِئْنَانُ، يُقَال: أَمِنَ أَمْنًا وَأَمَانًا وَأَمَنَةً: إِذَا اطْمَأَنَّ وَلَمْ يَخَفْ، فَهُوَ آمِنٌ وَأَمِنٌ وَأَمِينٌ، وَأُمِنَ الرَّجُل وَأَمِنَ أَيْضًا: صَارَ أَمِينًا، وَالْمَصْدَرُ: الأَمَانَةُ؛ وَاسْتُعْمِل فِي الأَعْيَانِ مَجَازًا فَقِيل: الْوَدِيعَةُ مَثَلاً أَمَانَةٌ، وَأَمَّنَ فُلاَنًا عَلَى كَذَا: وَثِقَ بِهِ وَاطْمَأَنَّ إِلَيْهِ.

الأمانة في الاصطلاح

يُطْلَقُ (بَيْعُ الأَمَانَةِ) عَلَى مَا فِيهِ اطْمِئْنَانٌ مِنْ قِبَل الْبَائِعِ؛ لأَنَّهُ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي، فَبَيْعُ الأَمَانَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى الثِّقَةِ وَالاطْمِئْنَانِ فِي التَّعَامُل بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	بَيْعُ الأَمَانَةِ وتعريف البيع الباطل وحكمه

المصطلحات ذات الصلة ببيع الأمانة

شرح العنصر

ما يقترن ببيع الأمانة

بَيْعُ الأَمَانَةِ يُطْلَقُ عَلَى بَيْعِ الْوَفَاءِ، وَبَيْعِ التَّلْجِئَةِ، وَبَيْعِ الْمُرَابَحَةِ، وَالْوَضِيعَةِ، وَالإِشْرَاكِ، وَبَيْعِ الْمُسْتَرْسِل أَوِ الْبَيْعِ بِسِعْرِ السُّوقِ، وَهَذِهِ الأَمَانَةُ وَالثِّقَةُ تَارَةً تَكُونُ مَطْلُوبَةً مِنْ قِبَل الْمُشْتَرِي، وَتَارَةً تَكُونُ مَطْلُوبَةً مِنْ قِبَل الْبَائِعِ، وإليك بيان تلك الحالات.

الحالة الأولى

إِنْ كَانَت الأمانة والثقة مَطْلُوبَةً مِنْ جَانِبِ الْمُشْتَرِي، فَإِنَّهَا تَتَحَقَّقُ بِبَيْعِ الْوَفَاء.

الحالة الثانية

إِذَا كَانَت الأمانة أو الثِّقة مَطْلُوبَةً مِنْ جَانِبِ الْبَائِعِ - وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ الصِّدْقُ بِثَمَنِ مَبِيعِهِ وَشِرَائِهِ لَهُ - فَإِذَا كَانَ الْبَيْعُ بِمِثْل الثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلاَ نُقْصَانٍ فَهُوَ بَيْعُ التَّوْلِيَةِ، وَإِنْ كَانَ بَيْعُ بَعْضِ الْمَبِيعِ بِبَعْضِ الثَّمَنِ فَهُوَ بَيْعُ إِشْرَاكٍ، وَإِنْ كَانَ بِالثَّمَنِ مَعَ زِيَادَةٍ فَبَيْعُ الْمُرَابَحَةِ، وَإِنْ كَانَ بِأَقَل مِنَ الثَّمَنِ فَهُوَ بَيْعُ الْوَضِيعَةِ أَوِ الْحَطِيطَةِ.

الحالة الثالثة

إِنْ كَانَ الْبَيْعُ بِغَضِّ النَّظَرِ عَنِ الثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَى بِهِ الْمَبِيعَ، مِنْ مُسَاوَاةٍ أَوْ زِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ، وَكَانَ بِسِعْرِ السُّوقِ، فَهُوَ بَيْعُ الْمُسْتَرْسِل أَوِ الْبَيْعُ بِسِعْرِ السُّوقِ.

ما يُقابل بيع الأمانة

يُقَابِل بَيْعُ الأَمَانَةِ بَيْعَ الْمُسَاوَمَةِ، وَهُوَ الْبَيْعُ بِالثَّمَنِ الَّذِي يَتَرَاضَى عَلَيْهِ الْعَاقِدَانِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الثَّمَنِ الأَوَّل الَّذِي اشْتَرَى بِهِ الْبَائِعُ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	بَيْعُ الأَمَانَةِ وتعريف البيع الباطل وحكمه

أَنْوَاعُ بَيْعِ الأَمَانَةِ

شرح العنصر

أولاً: بَيْعُ الْوَفَاءِ

هُوَ الْبَيْعُ بِشَرْطِ أَنَّ الْبَائِعَ مَتَى رَدَّ الثَّمَنَ يَرُدُّ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ إِلَيْهِ؛ لأَنَّ الْمُشْتَرِيَ يَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِالشَّرْطِ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ (بَيْعَ الأَمَانَةِ) عِنْدَ مَنْ سَمَّاهُ كَذَلِكَ مِنَ الْقَائِلِينَ بِجَوَازِهِ؛ لأَنَّ الْمَبِيعَ بِمَنْزِلَةِ الأَمَانَةِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي، لاَ يَحِقُّ لَهُ فِيهِ التَّصَرُّفُ النَّاقِل لِلْمِلْكِ إِلاَّ لِبَائِعِهِ.

مُسمَّيات بيع الوفاء

يُسَمِّيهِ الْمَالِكِيَّةُ "بَيْعَ الثُّنْيَا"، وَالشَّافِعِيَّةُ "بَيْعَ الْعُهْدَةِ"، وَالْحَنَابِلَةُ "بَيْعَ الأَمَانَةِ".

حكم بيع الأمانة عند الفقهاء

ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ، وَالْمُتَقَدِّمُونَ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ إِلَى: أَنَّ بَيْعَ الْوَفَاءِ فَاسِدٌ، وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ إِلَى جَوَازِهِ، وَذَهَبَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ أَيْضًا إِلَى أَنَّ بَيْعَ الْوَفَاءِ رَهْنٌ، وَيَثْبُتُ لَهُ جَمِيعُ أَحْكَامِهِ.

ثانيًا: بَيْعُ الْمُرَابَحَةِ

الْمُرَابَحَةُ مَصْدَرُ رَابَحَ، تَقُول: بِعْتُهُ الْمَتَاعَ أَوِ اشْتَرَيْتُهُ مِنْهُ مُرَابَحَةً: إِذَا سَمَّيْتَ لِكُل قَدْرٍ مِنَ الثَّمَنِ رِبْحًا، وَاصْطِلاَحًا: أَوْ هُوَ: بَيْعُ السِّلْعَةِ بِالثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهَا بِهِ وَزِيَادَةِ رِبْحٍ مَعْلُومٍ لَهُمَا.

حكم بيع المرابحة

تَرْكُهُ أَحَبُّ؛ لِكَثْرَةِ مَا يَحْتَاجُ الْبَائِعُ فِيهِ إِلَى الْبَيَانِ، فَالأَوْلَى عِنْدَ الفقهاء الْبَيْعُ بِطَرِيقِ الْمُسَاوَمَةِ.

ثالثًا: بَيْعُ التَّوْلِيَةِ

وهُوَ نَقْل جَمِيعِ الْمَبِيعِ إِلَى الْمَوْلَى بِمَا قَامَ عَلَيْهِ، بِلَفْظِ: وَلَّيْتُكَ أَوْ نَحْوِهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةِ رِبْحٍ وَلاَ نُقْصَانٍ.

رابعًا: بَيْعُ الإِشْرَاكِ

وهُوَ كَبَيْعِ التَّوْلِيَةِ، إِلاَّ أَنَّهُ بَيْعُ بَعْضِ الْمَبِيعِ بِبَعْضِ الثَّمَنِ.

خامسًا: بَيْعُ الْوَضِيعَةِ

هُوَ بَيْعُ الشَّيْءِ بِنُقْصَانٍ مَعْلُومٍ مِنَ الثَّمَنِ الأَوَّل، وَهُوَ ضِدُّ بَيْعِ الْمُرَابَحَةِ.

سادسًا: بَيْعُ الْمُسْتَرْسِل

عَرَّفَهُ الْمَالِكِيَّةُ بِأَنَّهُ: قَوْل الشَّخْصِ لِغَيْرِهِ بِعْنِي كَمَا تَبِيعُ النَّاسَ، أَوْ بِسِعْرِ السُّوقِ، أَوْ بِسِعْرِ الْيَوْمِ، أَوْ بِمَا يَقُولُهُ فُلاَنٌ، أَوْ أَهْل الْخِبْرَةِ وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَالْمُسْتَرْسِل - كَمَا عَرَّفَهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ - هُوَ الْجَاهِل بِقِيمَةِ السِّلْعَةِ وَلاَ يُحْسِنُ الْمُمَاكَسَةَ أَوْ لاَ يُمَاكِسُ.

حكم بيع المسترسل

بَيْعُ الْمُسْتَرْسِل بِهَذَا التَّعْرِيفِ يَنْعَقِدُ بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ، وَاخْتَلَفُوا فِي ثُبُوتِ الْخِيَارِ لِلْمُسْتَرْسِل فِيهِ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	بَيْعُ الأَمَانَةِ وتعريف البيع الباطل وحكمه

حُكْمُ الْخِيَانَةِ فِي بُيُوعِ الأَمَانَةِ

شرح العنصر

تقديم

سَبَقَ أَنَّ هَذِهِ الْبُيُوعَ إِنَّمَا سُمِّيَتْ بُيُوعَ الأَمَانَةِ لأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الثِّقَةِ وَالاطْمِئْنَانِ فِي التَّعَامُل بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ: الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي، وفيما يلي نتناول حكم الخيانة فِي بَيْعِ الْوَفَاءِ، وبيع الْمُرَابَحَةِ، وبيع الْمُوَاضَعَة.

أولاً: حكم الخيانة فِي بَيْعِ الْوَفَاءِ

عِنْدَ مَنْ يُجَوِّزُهُ - فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُشْتَرِي رَدُّ الْمَبِيعِ إِلَى بَائِعِهِ بَعْدَ تَسَلُّمِ الثَّمَنِ، وَلاَ يَجُوزُ لَهُ إِمْسَاكُ الْمَبِيعِ؛ لأَنَّ بَيْعَ الْوَفَاءِ لاَ يَسُوغُ لِلْمُشْتَرِي التَّصَرُّفُ النَّاقِلِ لِلْمِلْكِيَّةِ، وَمِنْ ثَمَّ فَلاَ يَجُوزُ بَيْعُهُ لِغَيْرِ بَائِعِهِ وَلَيْسَ فِيهِ الشُّفْعَةُ، وَخَرَاجُهُ عَلَى بَائِعَةٍ، وَلَوْ هَلَكَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ فَلاَ شَيْءَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الآخَرِ؛ لأَنَّ يَدَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْمَبِيعِ يَدُ أَمَانَةٍ، وَإِذَا مَاتَ الْبَائِعُ انْتَقَل الْمَبِيعُ بِالإِرْثِ إِلَى وَرَثَتِهِ.

ثانيًا: حكم الخيانة فِي الْمُرَابَحَةِ

لاَ يَخْلُو إِمَّا أَنْ تَكُونَ الخيانة قَدْ ظَهَرَتْ فِي صِفَةِ الثَّمَنِ، أَوْ أَنَّهَا ظَهَرَتْ فِي قَدْرِهِ.

الحكم إن ظهرت الخيانة ببيع المرابحة في صفة الثمن

إِنْ ظَهَرَتِ الْخِيَانَةُ فِي صِفَةِ الثَّمَنِ، بِأَنِ اشْتَرَى شَيْئًا بِنَسِيئَةٍ ثُمَّ بَاعَهُ مُرَابَحَةً عَلَى الثَّمَنِ الأَوَّل، وَلَمْ يُبَيِّنْ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِنَسِيئَةٍ، أَوْ بَاعَهُ تَوْلِيَةً وَلَمْ يُبَيِّنْ، ثُمَّ عَلِمَ الْمُشْتَرِي، فَلَهُ الْخِيَارُ بِالإِجْمَاعِ، إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ؛ لأَنَّ الْمُرَابَحَةَ عَقْدٌ بُنِيَ عَلَى الأَمَانَةِ؛ لأَنَّ الْمُشْتَرِيَ اعْتَمَدَ الْبَائِعَ وَائْتَمَنَهُ فِي الْخَبَرِ عَنِ الثَّمَنِ الأَوَّل، فَكَانَتِ الأَمَانَةُ مَطْلُوبَةً فِي هَذَا الْعَقْدِ، فَكَانَتْ صِيَانَتُهُ عَنِ الْخِيَانَةِ مَشْرُوطَةً دَلاَلَةً، وَفَوَاتُهَا يُوجِبُ الْخِيَارَ كَفَوَاتِ السَّلاَمَةِ عَنِ الْعَيْبِ.

الحكم إن ظهرت الخيانة ببيع المرابحة في قدر الثمن

إِنْ ظَهَرَتِ الْخِيَانَةُ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ فِي الْمُرَابَحَةِ وَالتَّوْلِيَةِ، بِأَنْ قَال: اشْتَرَيْتُ بِعَشَرَةٍ وَبِعْتُكَ بِرِبْحِ دِينَارٍ عَلَى كُل عَشَرَةِ دَنَانِيرَ، أَوْ قَال: اشْتَرَيْتُ بِعَشَرَةٍ وَوَلَّيْتُكَ بِمَا تَوَلَّيْتَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ اشْتَرَاهُ بِتِسْعَةٍ، فَقَدِ اخْتُلِفَ فِي حُكْمِهِ على النحو التالي.

الحكم الأول

مذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ - فِي الأَظْهَرِ - وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ، وَقَال بِهِ أَبُو يُوسُفَ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ: إِلَى أَنَّهُ لاَ خِيَارَ لَهُ، وَلَكِنْ يَحُطُّ قَدْرَ الْخِيَانَةِ فِيهِمَا جَمِيعًا، وَذَلِكَ دِرْهَمٌ فِي التَّوْلِيَةِ وَدِرْهَمٌ فِي الْمُرَابَحَةِ، وَحِصَّتُهُ مِنَ الرِّبْحِ وَيَلْزَمُ الْبَيْعُ.

الحكم الثاني

ما قاله أَبُو حَنِيفَةَ: الْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ فِي الْمُرَابَحَةِ، إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، وَفِي التَّوْلِيَةِ لاَ خِيَارَ لَهُ، لَكِنْ يَحُطُّ قَدْرَ الْخِيَانَةِ، وَيَلْزَمُ الْعَقْدُ بِالثَّمَنِ الْبَاقِي.

الحكم الثالث

ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ إِنْ حَطَّ الْبَائِعُ الزَّائِدَ الْمَكْذُوبَ وَرِبْحَهُ لَزِمَ الْبَيْعُ، وَإِنْ لَمْ يَحُطَّ لَمْ يَلْزَمِ الْمُشْتَرِيَ وَخُيِّرَ بَيْنَ الإِمْسَاكِ وَالرَّدِّ، وَفِي الْقَوْلِ الثَّانِي لِلشَّافِعِيَّةِ، وَبِهِ قَال مُحَمَّدٌ: لَهُ الْخِيَارُ فِي الْمُرَابَحَةِ وَالتَّوْلِيَةِ جَمِيعًا، إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ عَلَى الْبَائِعِ.

ثالثًا: حكم الخيانة في بيع المواضعة

الْمُوَاضَعَةُ تُطَبَّقُ عَلَيْهَا شُرُوطُ الْمُرَابَحَةِ وَأَحْكَامُهَا، إِذْ هِيَ بَيْعٌ بِمِثْلِ الثَّمَنِ الأَوَّلِ مَعَ نُقْصَانٍ مَعْلُومٍ مِنْهُ، كَذَا الإِشْرَاكُ حُكْمُهُ حُكْمُ التَّوْلِيَةِ، وَلَكِنَّهُ تَوْلِيَةُ بَعْضِ الْمَبِيعِ بِبَعْضِ الثَّمَنِ.

رابعًا: حكم بَيْعِ الْمُسْتَرْسِل

لبيع المسترسل صور، لكل منها حكم يختلف عن الآخَر كما يلي:-

الصورة الأولى لبيع المسترسل وحكمها

من صور بيع المسترسل أَنْ يَقُول الرَّجُل لِلرَّجُل: بِعْنِي كَمَا تَبِيعُ النَّاسَ، فَهَذَا الْبَيْعُ صَحِيحٌ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، وَلَكِنْ إِنْ غَبَنَهُ بِمَا يَخْرُجُ عَنِ الْعَادَةِ فَلَهُ الْخِيَارُ.

الصورة الثانية لبيع المسترسل وحكمها

مِنْ صُوَرِهِ أَيْضًا: أَنْ يَبِيعَ شَخْصًا لاَ يُمَاكِسُ، أَوْ لاَ يُحْسِنُ الْمُمَاكَسَةَ، فَكَأَنَّ الْمُشْتَرِيَ اسْتَرْسَل إِلَى الْبَائِعِ وَاطْمَأَنَّ إِلَيْهِ، فَأَخَذَ مَا أَعْطَاهُ مِنْ غَيْرِ مُمَاكَسَةٍ، وَلاَ مَعْرِفَةٍ بِغَبْنِهِ؛ وَبَيْعُ الْمُسْتَرْسِل بِهَذَا التَّعْرِيفِ يَنْعَقِدُ بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ، وَلَكِنَّهُمُ اخْتَلَفُوا فِي ثُبُوتِ الْخِيَارِ لِلْمُسْتَرْسِل فِيهِ على النحو التالي.

ما ذهب إليه بعض الفقهاء فِي عدم ثُبُوتِ الْخِيَارِ لِلْمُسْتَرْسِل فِيهِ

ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ - فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ - وَالشَّافِعِيَّةُ: إِلَى أَنَّهُ لاَ يَثْبُتُ لَهُ الْخِيَارِ؛ لأَنَّ نُقْصَانَ قِيمَةِ السِّلْعَةِ مَعَ سَلاَمَتِهَا لاَ يَمْنَعُ لُزُومَ الْعَقْدِ، وَمُجَرَّدُ كَوْنِهِ مَغْبُونًا لاَ يُثْبِتُ لَهُ خِيَارًا، لَكِنَّهُ مَكْرُوهٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ.

ما ذهب إليه بعض الفقهاء فِي ثُبُوتِ الْخِيَارِ لِلْمُسْتَرْسِل فِيهِ

ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ فِي الْقَوْلِ الْمُفْتَى بِهِ عِنْدَهُمْ، وَالْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ: إِلَى ثُبُوتِ الْخِيَارِ لَهُ إِذَا كَانَ الْغَبْنُ فَاحِشًا، وَفَسَّرَهُ الْحَنَفِيَّةُ بِمَا لاَ

يَدْخُل تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ؛ لأِنَّ مَا لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِتَحْدِيدِهِ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ، وَفَسَّرَ الْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ الْغَبْنَ الْفَاحِشَ بِأَنَّهُ مَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - فِي الْوَصِيَّةِ: ((الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ))؛ فَقَدْ وَصَفَ الثُّلُثَ بِأَنَّهُ كَثِيرٌ، وَقِيل: السُّدُسُ، وَقِيل: مَا لاَ يَتَغَابَنُ بِهِ النَّاسُ عَادَةً، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ - عليه الصلاة والسلام -: ((غَبْنُ الْمُسْتَرْسِل حَرَامٌ))، وَلأِنَّهُ غَبْنٌ حَصَل لِجَهْلِهِ بِالْمَبِيعِ، فَأَثْبَتَ الْخِيَارَ، كَالْغَبْنِ فِي تَلَقِّي الرُّكْبَانِ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	بَيْعُ الأَمَانَةِ وتعريف البيع الباطل وحكمه

الْبَيْعُ الْبَاطِل

شرح العنصر

تعريف البيع الباطل

الْبَيْعُ لُغَةً مِنَ الأَضْدَادِ مِثْل الشِّرَاءِ، وَالْبَاطِل مِنْ بَطَل الشَّيْءُ: فَسَدَ أَوْ سَقَطَ حُكْمُهُ فَهُوَ بَاطِلٌ.

الْبَيْعُ الْبَاطِل عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ

هُوَ: مَا لَمْ يُشْرَعْ لاَ بِأَصْلِهِ وَلاَ بِوَصْفِهِ.

الْبَيْعُ الْبَاطِل عِنْدَ الْجُمْهُورِ

الجمهور لاَ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْفَاسِدِ وَالْبَاطِل فِي الْجُمْلَةِ - هُوَ مَا لَمْ يَتَرَتَّبْ أَثَرُهُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يُثْمِرْ وَلَمْ تَحْصُل بِهِ فَائِدَتُهُ مِنْ حُصُول الْمِلْكِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ أَيْضًا.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	بَيْعُ الأَمَانَةِ وتعريف البيع الباطل وحكمه

الأَلْفَاظُ ذَاتُ الصِّلَةِ بالبيع الباطل

شرح العنصر

أولاً: الْبَيْعُ الصَّحِيحُ

هُوَ: مَا شُرِعَ بِأَصْلِهِ وَوَصْفِهِ، وَيُفِيدُ الْحُكْمَ بِنَفْسِهِ إِذَا خَلاَ مِنَ الْمَوَانِعِ، أَوْ هُوَ: مَا تَرَتَّبَ عَلَيْهِ أَثَرُهُ مِنْ حُصُول الْمِلْكِ وَالانْتِفَاعِ بِالْمَبِيعِ، وَعَلَى ذَلِكَ فَهُوَ مُبَايِنٌ لِلْبَيْعِ الْبَاطِل.

ثانيًا: الْبَيْعُ الْفَاسِدُ

الْجُمْهُورُ عَلَى عَدَمِ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْبَيْعِ الْبَاطِلِ وَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ، أَمَّا الْحَنَفِيَّةُ فَيَجْعَلُونَ الْبَيْعَ الْفَاسِدَ مَرْتَبَةً بَيْنَ الْبَيْعِ الصَّحِيحِ وَالْبَيْعِ الْبَاطِلِ.

تعريف البيع الفاسد عند الحنفية

يُعَرِّفُهُ الْحَنَفِيَّةُ بِأَنَّهُ: مَا شُرِعَ بِأَصْلِهِ دُونَ وَصْفِهِ، أَوْ هُوَ: مَا تَرَتَّبَ عَلَيْهِ أَثَرُهُ، وَلَكِنَّهُ مَطْلُوبُ التَّفَاسُخِ شَرْعًا، وَهُوَ مُبَايِنٌ لِلْبَاطِلِ وحُكْمُ الْفَاسِدِ أَنَّهُ يُفِيدُ الْمِلْكَ بِالْقَبْضِ، وَالْبَاطِلِ لاَ يُفِيدُهُ أَصْلاً، وَتَبَايُنُ الْحُكْمَيْنِ دَلِيل تَبَايُنِهِمَا.

ثالثًا: الْبَيْعُ الْمَكْرُوهُ

هُوَ مَا كَانَ مَشْرُوعًا بِأَصْلِهِ وَوَصْفِهِ، لَكِنْ نُهِيَ عَنْهُ لِوَصْفٍ مُجَاوِرٍ غَيْرِ لاَزِمٍ؛ كَالْبَيْعِ عَقِبَ النِّدَاءِ لِلْجُمُعَةِ، وَهَذَا عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ خِلاَفًا لِلْحَنَابِلَةِ؛ إِذِ النَّهْيُ عِنْدَهُمْ يَقْتَضِي الْفَسَادَ مُطْلَقًا، وَهُوَ يَتَّفِقُ مَعَ الْبَيْعِ الصَّحِيحِ فِي تَرَتُّبِ أَثَرِهِ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ مُبَايِنٌ لَهُ بِاعْتِبَارِهِ مَنْهِيًّا عَنْهُ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	بَيْعُ الأَمَانَةِ وتعريف البيع الباطل وحكمه

الْحُكْمُ التَّكْلِيفِيُّ للبيع الباطل

شرح العنصر

حكمه

الإِقْدَامُ عَلَى الْبَيْعِ الْبَاطِلِ مَعَ الْعِلْمِ بِالْبُطْلاَنِ حَرَامٌ، وَيَأْثَمُ فَاعِلُهُ؛ لارْتِكَابِهِ الْمَعْصِيَةَ بِمُخَالَفَتِهِ الْمَشْرُوعَ، وَعَدَمِ امْتِثَالِهِ لِمَا نَهَى الشَّارِعُ عَنْهُ؛ لأِنَّ الْبَيْعَ الْبَاطِلَ لَمْ يُشْرَعْ لاَ بِأَصْلِهِ وَلاَ بِوَصْفِهِ.

المستثنى من الحكم التكليفي للبيع الباطل

الاسْتِثْنَاءِ يكون في حَالَةِ الضَّرُورَةِ؛ كَالْمُضْطَرِّ يَشْتَرِي الطَّعَامَ بِزِيَادَةٍ عَلَى ثَمَنِ الْمِثْلِ، وَكَالْعَقْدِ الَّذِي يُخْتَبَرُ بِهِ رُشْدُ الصَّبِيِّ، فَقَدْ قِيل: يَشْتَرِي الْوَلِيُّ شَيْئًا ثُمَّ يَدْفَعُهُ إِلَى آخَرَ، ثُمَّ يَأْمُرُ الطِّفْل بِشِرَائِهِ مِنْهُ، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْبَيْعِ الْمُتَّفَقِ عَلَى بُطْلاَنِهِ؛ كَبَيْعِ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ الَّذِي لاَ يُمَيِّزُ، وَكَبَيْعِ الْمَيْتَةِ وَالدَّمِ وَالْمَلاَقِيحِ وَالْمَضَامِينِ.

البيع المختلف في بطلانه

الْبَيْعُ الْمُخْتَلَفُ فِي بُطْلاَنِهِ بَيْنَ الْمَذَاهِبِ بِأَنْ كَانَ بَاطِلاً فِي مَذْهَبٍ وَغَيْرَ بَاطِلٍ فِي مَذْهَبٍ آخَرَ، كَبَيْعِ الْفُضُولِيِّ، وَبَيْعِ الْمُعَاطَاةِ،

وَبَيْعِ الْكَلْبِ الْمَأْذُونِ فِي اتِّخَاذِهِ إِلاَّ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ الْخُرُوجُ مِنَ الْخِلاَفِ؛ بِمَعْنَى: أَنَّ مَنْ يَعْتَقِدُ جَوَازَ الشَّيْءِ، فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ تَرْكُهُ إِنْ كَانَ غَيْرُهُ يَعْتَقِدُهُ حَرَامًا.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	أسباب بطلان البيع، وما يترتب عليه من أحكام

المقدمة

شرح العنصر

وصف الدرس

يتعرَّض هذا الدرس لتفصيل أسباب البطلان وآراء العلماء فيها، متناولاً للأحكام المترتِّبة على البيع الباطل.

التمهيد

لقد اعتنى الفقهاء في سائر العصور الإسلامية بالوقوف على أوامر الحق جلَّ في علاه، وبيان موقف التشريع الإسلامي من كلِّ ما يطرأ في الحياة؛ إتمامًا لواجب وأمانة الحق في أعناقهم، ومنها أحكام البيوع، لا سيَّما مع ما يعتريها من غُموضٍ على العامَّة، وذلك بالدليل الشرعي الموضِّح لأمر الله تعالى.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	أسباب بطلان البيع، وما يترتب عليه من أحكام

أَسْبَابُ بُطْلاَنِ الْبَيْعِ

شرح العنصر

تقديم

يَرَى جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ (الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ) أَنَّهُ لاَ فَرْقَ بَيْنَ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَالْبَيْعِ الباطل، كما علمنا، وَأَسْبَابُ فَسَادِ الْبَيْعِ هِيَ أَسْبَابُ بُطْلاَنِهِ، وَهِيَ تَرْجِعُ إِلَى الْخَلَلِ الْوَاقِعِ فِي رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الْعَقْدِ، أَوْ فِي شَرْطٍ مِنْ شَرَائِطِ الصِّحَّةِ، أَوْ لِوُرُودِ النَّهْيِ عَنِ الْوَصْفِ الْمُلاَزِمِ لِلْفِعْلِ، أَوْ عَنِ الْوَصْفِ الْمُجَاوِرِ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	أسباب بطلان البيع، وما يترتب عليه من أحكام

ما استدلَّ به الجمهور على بطلان البيع الفاسد أو الباطل

شرح العنصر

الدليل الأول

أن الْبَيْعُ الْبَاطِلِ أَوِ الْفَاسِدُ مَنْهِيٌّ عَنْهُ شَرْعًا، وَالْمَنْهِيُّ عَنْهُ يَكُونُ حَرَامًا، وَالْحَرَامُ لاَ يَصْلُحُ سَبَبًا لِتَرَتُّبِ الأَثَرِ عَلَيْهِ؛ لأَنَّ النَّهْيَ عَنِ التَّصَرُّفِ إِنَّمَا هُوَ لِبَيَانِ أَنَّ ذَلِكَ التَّصَرُّفَ قَدْ خَرَجَ عَنِ اعْتِبَارِهِ وَشَرْعِيَّتِهِ.

الدليل الثاني

قول النَّبِيُّ - صلَّى الله عليه وسلَّم -: ((مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ))، وَالْبَيْعُ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ وَقَعَ عَلَى غَيْرِ مَا أَمَرَ بِهِ الشَّارِعُ، فَيَكُونُ مَرْدُودًا، فَكَأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ.

الدليل الثالث

أَجْمَعَ سَلَفُ الأُمَّةِ عَلَى الاسْتِدْلاَلِ بِالنَّهْيِ عَلَى الْفَسَادِ؛ فَفَهِمُوا فَسَادَ الرِّبَا مِنْ قَوْله تَعَالَى: {وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا} [1]؛ وَقَوْلَهُ - صلَّى الله عليه وسلَّم -: ((لاَ تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلاَّ مِثْلاً بِمِثْلٍ))، وَنَهَى - صلَّى الله عليه وسلَّم - عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ.

[1] [البقرة: 278].

	البيع الباطل والبيع الفاسد	أسباب بطلان البيع، وما يترتب عليه من أحكام

سبب بطلان البيع عند الحنفية

شرح العنصر

وجود خلل في ركن البيع أو شرط من شروط الانعقاد

فالْحَنَفِيَّةُ يرون أن سَبَبَ بُطْلاَنِ الْبَيْعِ عِنْدَهُمْ يَرْجِعُ إِلَى اخْتِلاَلِ رُكْنِ الْبَيْعِ أَوْ شَرْطٍ مِنْ شَرَائِطِ الانْعِقَادِ، فَإِذَا تَخَلَّفَ الرُّكْنُ أَوْ شَرْطٌ مِنْ شَرَائِطِ الانْعِقَادِ كَانَ الْبَيْعُ بَاطِلاً وَلاَ وُجُودَ لَهُ؛ إِمَّا لانْعِدَامِ مَعْنَى التَّصَرُّفِ كَبَيْعِ الْمَيْتَةِ وَالدَّمِ، أَوْ لانْعِدَامِ أَهْلِيَّةِ التَّصَرُّفِ كَبَيْعِ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ الَّذِي لاَ يَعْقِل.

ملحوظة

اخْتِلاَل شَرْطٍ مِنْ شَرَائِطِ الصِّحَّةِ فَلاَ يُجْعَل الْبَيْعُ بَاطِلاً، كَمَا هُوَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، بَل يَكُونُ فَاسِدًا، وَاسْتَدَل الْحَنَفِيَّةُ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ الْبَيْعَ الْفَاسِدَ مَشْرُوعٌ فَيُفِيدُ الْمِلْكَ فِي الْجُمْلَةِ، وَالدَّلِيل عَلَى أَنَّهُ مَشْرُوعٌ بِأَصَلِهِ: النُّصُوصُ الْعَامَّةُ الْمُطْلَقَةُ فِي بَابِ الْبَيْعِ مِنْ نَحْوِ قَوْله تَعَالَى: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ} [1]، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا وَرَدَ مِنَ النُّصُوصِ الْعَامَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَيُلْحَظُ هُنَا أَنَّ بَعْضَ الشَّافِعِيَّةِ يُسَايِرُونَ الْمَذْهَبَ الْحَنَفِيَّ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْبَيْعِ الْبَاطِل وَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ، رَغْمَ أَنَّ الْقَوَاعِدَ الْعَامَّةَ عِنْدَهُمْ تُخَالِفُ ذَلِكَ.

[1][البقرة: 275].

ما ورد في "أسنى المطالب" حول الفرق بين الفاسد والباطل

جَاءَ فِي أَسْنَى الْمَطَالِبِ: فَرَّقَ الأَصْحَابُ بَيْنَ الْبَاطِل وَالْفَاسِدِ، فَقَالُوا: إِنْ رَجَعَ الْخَلَل إِلَى رُكْنِ الْعَقْدِ كَبَيْعِ الصَّبِيِّ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَى شَرْطِهِ أَوْ صِفَتِهِ فَهُوَ فَاسِدٌ.

البيوع الباطلة المتفق على بطلانها

هُنَاكَ مِنَ الْبُيُوعِ الْبَاطِلَةِ مَا هُوَ مُتَّفَقٌ عَلَى بُطْلاَنِهَا بَيْنَ الْمَذَاهِبِ الأَرْبَعَةِ، كَالْبَيْعِ الَّذِي حَدَثَ خَلَلٌ فِي رُكْنِهِ، أَوْ فِي شَرْطٍ مِنْ شَرَائِطِ انْعِقَادِهِ؛ كَبَيْعِ الْمَيْتَةِ وَالدَّمِ وَالْمَلاَقِيحِ.

البيوع المختلف في بطلانها

هُنَاكَ مِنَ الْبُيُوعِ مَا هُوَ مُخْتَلَفٌ فِي بُطْلاَنِهِ بَيْنَ الْمَذَاهِبِ؛ وَهُوَ مَا رَجَعَ الْخَلَل فِيهَا لِغَيْرِ مَا سَبَقَ؛ فَبَيْعُ الْفُضُولِيِّ مَثَلاً صَحِيحٌ، وَلَكِنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى الإِجَازَةِ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ، وَهُوَ بَاطِلٌ فِي الأَصَحِّ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ وَهَكَذَا، وَيَرْجِعُ سَبَبُ الاخْتِلاَفِ فِي الْحُكْمِ عَلَى مِثْل هَذِهِ الْبُيُوعِ بِالْبُطْلاَنِ أَوْ عَدَمِهِ إِلَى الاخْتِلاَفِ فِي الدَّلِيل.

	البيع الباطل	أسباب بطلان البيع، وما يترتب عليه من أحكام

والبيع الفاسد

مَا يَتَعَلَّقُ بِالْبَيْعِ الْبَاطِلِ مِنْ أَحْكَامٍ

شرح العنصر

الْبَيْعُ الْبَاطِل لاَ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ أَثَرٌ

لأِنَّهُ لاَ وُجُودَ لَهُ إلاَّ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ، وَهُوَ مَنْقُوضٌ مِنْ أَسَاسِهِ، وَلاَ يَحْتَاجُ لِحُكْمِ حَاكِمٍ لِنَقْضِهِ وَلاَ تَلْحَقُهُ الإِجَازَةُ لأِنَّهُ مَعْدُومٌ، وَالإِجَازَةُ لاَ تَلْحَقُ الْمَعْدُومَ، وَهَذَا بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ فِي الْبَيْعِ الْمُجْمَعِ عَلَى بُطْلاَنِهِ، وَأَمَّا الْبَيْعُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ كَبَيْعِ الْفُضُولِيِّ فَإِنَّهُ إِذَا حَكَمَ حَاكِمٌ بِصِحَّتِهِ صَحَّ الْعَقْدُ قَضَاءً؛ لأِنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ يَرْفَعُ الْخِلاَفَ، وإِذَا وَقَعَ الْبَيْعُ الْبَاطِل، فَإِنَّ وُجُودَهُ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ يَتَعَلَّقُ بِهِ بَعْضُ الأحْكَامِ، وَبَيَانُ ذَلِكَ فِيمَا يَلِي:

أولاً: التَّرَاد

إِذَا وَقَعَ الْبَيْعُ الْبَاطِل وَحَدَثَ فِيهِ تَسْلِيمُ شَيْءٍ مِنْ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ وَجَبَ رَدُّهُ؛ لأِنَّ الْبَيْعَ الْبَاطِل لاَ يُفِيدُ الْمِلْكَ بِالْقَبْضِ، وَيَجِبُ عَلَى كُلٍّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ رَدُّ مَا أَخَذَهُ إِنْ كَانَ بَاقِيًا، وَهَذَا بِاتِّفَاقٍ.

كيفية رد المبيع

رَدُّ الْمَبِيعِ يَكُونُ مَعَ نَمَائِهِ الْمُتَّصِل وَالْمُنْفَصِل وَأُجْرَةُ مِثْلِهِ مُدَّةَ بَقَائِهِ فِي يَدِهِ، وَإِنْ نَقَصَ ضَمِنَ نَقْصَهُ؛ لأِنَّهُ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ، فَأَجْزَاؤُهَا تَكُونُ مَضْمُونَةً أَيْضًا، أَمَّا عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ فَإِنَّ تَغَيُّرَ الذَّاتِ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ يُعْتَبَرُ فَوْتًا يَنْتَقِل الْحَقُّ فِيهِ إِلَى الضَّمَانِ.

ثانيًا: التَّصَرُّفُ فِي الْمَبِيعِ عند بعض الفقهاء

إِذَا تَصَرَّفَ الْمُشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ بَيْعًا بَاطِلاً بِبَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَلاَ يَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ؛ لأِنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهُ، فَيَكُونُ قَدْ تَصَرَّفَ فِي مِلْكِ غَيْرِهِ بِدُونِ إِذْنِهِ، وَتَكُونُ تَصَرُّفَاتُهُ كَتَصَرُّفَاتِ الْغَاصِبِ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا التَّصَرُّفَ لاَ يَمْنَعُ الرَّدَّ لِعَدَمِ نُفُوذِهِ، وَهَذَا عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ.

التصرف في المبيع عند المالكية

أَمَّا عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ فَإِنَّ التَّصَرُّفَ فِي الْمَبِيعِ يُعْتَبَرُ مُفَوِّتًا، وَيَنْتَقِل الْحَقُّ فِيهِ إِلَى الضَّمَانِ.

ثالثًا: الضَّمَانُ

إِذَا تَلِفَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي، فَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ: أَنَّهُ يَلْزَمُهُ ضَمَانُهُ بِالْمِثْل فِي الْمِثْلِيِّ

وَالْقِيمَةِ فِي الْمُتَقَوَّمِ.

قيمة ضمان المبيع عند الفقهاء

الْقِيمَةُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ تُقَدَّرُ بِأَقْصَى الْقِيَمِ فِي الْمُتَقَوَّمِ مِنْ وَقْتِ الْقَبْضِ إِلَى وَقْتِ التَّلَفِ، وَفِي وَجْهٍ تُعْتَبَرُ قِيمَتُهُ يَوْمَ التَّلَفِ، وَفِي وَجْهٍ يَوْمَ الْقَبْضِ؛ وَعِنْدَ الْحَنَابِلَةِ روايتان: الأولى بقيمته في بلد قبضه، والثانية بأقصى قيمة له، وَلِلْمَالِكِيَّةِ تَفْصِيلٌ فِي ذَلِكَ، وَلِلْحَنَفِيَّةِ رَأْيٌ آخَرُ، وَهُوَ: أَنَّ الْمَبِيعَ يَكُونُ أَمَانَةً عِنْدَ الْمُشْتَرِي، لاَ يَضْمَنُ إِلاَّ بِالتَّعَدِّي أَوِ التَّفْرِيطِ فِي الْحِفْظِ.

رابعًا: تَجَزُّؤُ الْبَيْعِ الْبَاطِلِ

الْمُرَادُ به: أَنْ يَشْتَمِلَ الْبَيْعُ عَلَى مَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَمَا لاَ يَجُوزُ بَيْعُهُ في صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ، فَيَكُونُ فِي شِقٍّ مِنْهُ صَحِيحًا وَفِي الشِّقِّ الآخَرِ بَاطِلاً، وَمِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ: إِذَا اجْتَمَعَ الْحَلاَلُ وَالْحَرَامُ غُلِّبَ الْحَرَامُ، وَأَدْخَلَ الْفُقَهَاءُ تَحْتَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ مَا يُسَمَّى بِتَفْرِيقِ الصَّفْقَةِ، وَهُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ مَا يَجُوزُ وَمَا لاَ يَجُوزُ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ.

الحكم إن اشتمل العقد على جزء صحيح وجزء باطل

عَقْدُ الْبَيْعِ إِذَا كَانَ فِي شِقٍّ مِنْهُ صَحِيحًا، وَفِي الشِّقِّ الآخَرِ بَاطِلاً، كَالْجَمْعِ بَيْنَ الْعَصِيرِ وَالْخَمْرِ، أَوْ بَيْنَ الْمُذَكَّاةِ وَالْمَيْتَةِ، وَبِيعَ ذَلِكَ صَفْقَةً وَاحِدَةً، فَالصَّفْقَةُ كُلُّهَا بَاطِلَةٌ، وَهَذَا عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ - عَدَا ابْنَ الْقَصَّارِ مِنْهُمْ - وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيِ الشَّافِعِيَّةِ وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ؛ وَذَلِكَ لأَنَّهُ مَتَى بَطَلَ الْعَقْدُ فِي الْبَعْضِ بَطَلَ فِي الْكُلِّ؛ لأَنَّ الصَّفْقَةَ غَيْرُ مُتَجَزِّئَةٍ، أَوْ لِتَغْلِيبِ الْحَرَامِ عَلَى الْحَلاَلِ عِنْدَ اجْتِمَاعِهَا، أَوْ لِجَهَالَةِ الثَّمَنِ، وهناك صور لتجزئة أو تفريق الصفقة آتٍ بيانها.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	أسباب بطلان البيع، وما يترتب عليه من أحكام
صور تجزئة الصفقة		

شرح العنصر

الصورة الأولى

الْقَوْل الأَظْهَرُ عند الشَّافِعِيَّةِ وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ، وَهُوَ قَوْل ابْنِ الْقَصَّارِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ: أَنَّهُ يَجُوزُ تَجْزِئَةُ الصَّفْقَةِ، فَيَصِحُّ الْبَيْعُ فِيمَا يَجُوزُ، وَيَبْطُل فِيمَا لاَ يَجُوزُ؛ وَقَال أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: إِنْ عَيَّنَ ابْتِدَاءً لِكُل شِقٍّ حِصَّتَهُ مِنَ الثَّمَنِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ تُعْتَبَرُ الصَّفْقَةُ صَفْقَتَيْنِ مُسْتَقِلَّتَيْنِ تَجُوزُ فِيهِمَا التَّجْزِئَةُ، فَتَصِحُّ وَاحِدَةٌ وَتَبْطُل الأُخْرَى؛ وَهَذِهِ إِحْدَى صُوَرِ تَفْرِيقِ الصَّفْقَةِ.

الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ

أَنْ يَكُونَ الْعَقْدُ فِي شِقٍّ مِنْهُ صَحِيحًا، وَفِي الشِّقِّ الآخَرِ مَوْقُوفًا، كَالْجَمْعِ بَيْنَ دَارِهِ وَدَارِ غَيْرِهِ، وَبَيْعِهِمَا صَفْقَةً وَاحِدَةً، فَإِنَّ الْبَيْعَ يَصِحُّ فِيهِمَا، وَيَلْزَمُ فِي مِلْكِهِ، وَيُوقَفُ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ عَلَى إِجَازَتِهِ؛ وَعِنْدَ زُفَرَ: يَبْطُل الْجَمِيعُ؛ لأِنَّ الْعَقْدَ وَقَعَ عَلَى الْمَجْمُوعِ، وَالْمَجْمُوعُ لاَ يَتَجَزَّأُ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ: يَجْرِي الْخِلاَفُ السَّابِقُ فِي الصُّورَةِ الأولَى؛ لأِنَّ الْعَقْدَ الْمَوْقُوفَ عِنْدَهُمْ بَاطِلٌ فِي الأصْل.

الصُّورَةُ الثَّالِثَةُ

ذَكَرَهَا ابْنُ قُدَامَةَ، وَهِيَ: أَنْ يَبِيعَ مَعْلُومًا وَمَجْهُولاً، كَقَوْلِهِ: بِعْتُكَ هَذِهِ الْفَرَسَ وَمَا فِي بَطْنِ هَذِهِ الْفَرَسِ الأُخْرَى بِأَلْفٍ، فَهَذَا الْبَيْعُ بَاطِلٌ بِكُل حَالٍ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	تَصْحِيحُ الْبَيْعِ الْبَاطِلِ وبيع التلجئة حتى قسمه الأول

المقدمة

شرح العنصر

وصف الدرس

يتناول هذا الدرس صور تصحيح البيع الباطل وتعريف بيع التلجئة، وفِيمَ تكون، والقسم الأول منها.

التمهيد

إذا أخطأ الإنسان في يومٍ ووقع في بيع من البيوع الباطلة أو الفاسدة أتراه لا مخرَجَ له من هذه الزَّلَّة، أم أنَّ الله جلَّ في علاه جعَل له في شَرعه يُسرًا؟ وإذا ما تعرَّض له ظالم يُريد أنْ يعتَدِي على ماله أو غيره ظُلمًا، فماذا عساه أن يفعل؟.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	تَصْحِيحُ الْبَيْعِ الْبَاطِلِ وبيع التلجئة حتى قسمه الأول

صور تَصْحِيح الْبَيْعِ الْبَاطِل

شرح العنصر

تقديم

يُمْكِنُ تصحيح البيع الباطل بِصُورَتَيْنِ: الأولَى: إِذَا ارْتَفَعَ مَا يَبْطُل الْعَقْدَ، فَهَل يَنْقَلِبُ الْبَيْعُ صَحيحًا، والثَّانِيَةُ: إِذَا كَانَتْ صِيغَةُ الْبَيْعِ الْبَاطِل تُؤَدِّي إِلَى مَعْنَى عَقْدٍ آخَرَ صَحِيحٍ، فَهَل يَتَحَوَّل الْبَيْعُ الْبَاطِل إِلَى عَقْدٍ آخَرَ صَحِيحٍ، وَبَيَانُ ذَلِكَ فِيمَا يَلِي:

الصُّورَةُ الأولَى: إِذَا ارْتَفَعَ مَا يَبْطُل الْعَقْدَ

فَإِنَّ الْحَنَفِيَّةَ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْبَيْعِ الْبَاطِل وَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ، فَيَصِحُّ عِنْدَهُمْ فِي الْجُمْلَةِ تَصْحِيحُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بِارْتِفَاعِ الْمُفْسِدِ دُونَ الْبَاطِل، وَيُعَلِّلُونَ ذَلِكَ بِأَنَّ ارْتِفَاعَ الْمُفْسِدِ فِي الْفَاسِدِ يَرُدُّهُ صَحِيحًا؛ لأِنَّ الْبَيْعَ قَائِمٌ مَعَ الْفَسَادِ، وَمَعَ الْبُطْلاَنِ لَمْ يَكُنْ قَائِمًا بِصِفَةِ الْبُطْلاَنِ، بَل مَعْدُومًا.

ما يترتب على الصورة الأولى من أحكام

يترتَّب علَى ذَلِكَ أنَّه لاَ يَجُوزُ بَيْعُ الدَّقِيقِ فِي الْحِنْطَةِ، وَالزَّيْتِ فِي الزَّيْتُونِ لأِنَّهُ مَعْدُومٌ حَتَّى لَوْ سَلَّمَ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي اللَّبَنَ، أَوِ الدَّقِيقَ، أَوِ الْعَصِيرَ، لاَ يَنْقَلِبُ صَحِيحًا؛ لأِنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ مَعْدُومٌ حَالَةَ الْعَقْدِ، وَلاَ يُتَصَوَّرُ انْعِقَادُ الْعَقْدِ بِدُونِهِ، فَلَمْ يَنْعَقِدْ أَصْلاً، فَلاَ يَحْتَمِل النَّفَاذَ.

رأي الجمهور في تصحيح البيع الباطل

الجمهور (وَهُمْ لاَ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَالْبَاطِل) فَالْحُكْمُ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْبَيْعَ الْبَاطِل لاَ يَنْقَلِبُ صَحِيحًا بِرَفْعِ الْمُفْسِدِ.

ما ورد فِي الْمُغْنِي لابْنِ قُدَامَة عن تصحيح البيع الباطل

لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو - رضي الله عنهما -أَنَّ النَّبِيَّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - قَال: لاَ يَحِل سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلاَ شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلاَ رِبْحُ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَلاَ بَيْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ؛ وَلأِنَّهُ اشْتَرَطَ عَقْدًا فِي عَقْدٍ فَفَسَدَ، كَبَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ، وَلأِنَّهُ إِذَا اشْتَرَطَ الْقَرْضَ زَادَ فِي الثَّمَنِ لأِجَلِهِ، فَتَصِيرُ الزِّيَادَةُ فِي الثَّمَنِ عِوَضًا عَنِ الْقَرْضِ وَرِبْحًا لَهُ، وَذَلِكَ رِبًا مُحَرَّمٌ، فَفَسَدَ كَمَا لَوْ صَرَّحَ بِهِ، وَلأِنَّهُ بَيْعٌ فَاسِدٌ فَلاَ يَعُودُ صَحِيحًا، كَمَا لَوْ بَاعَ دِرْهَمًا بِدِرْهَمَيْنِ ثُمَّ تَرَكَ أَحَدَهُمَا.

تصحيح البيع الباطل عند المالكية

الأصْل عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّ كُل شَرْطٍ يُنَاقِضُ مُقْتَضَى الْعَقْدِ كَبَيْعِ الثُّنْيَا (بَيْعُ الْوَفَاءِ) وَكَذَا كُل شَرْطٍ يُخِل بِقَدْرِ الثَّمَنِ كَبَيْعٍ وَشَرْطٍ سَلَفًا، فَإِنَّ الْعَقْدَ يَكُونُ فَاسِدًا، لَكِنْ يَصِحُّ الْبَيْعُ إِنْ حُذِفَ شَرْطُ السَّلَفِ، وَكَذَا كُل شَرْطٍ يُنَاقِضُ الْمَقْصُودَ، إِلاَّ بَعْضَ الشُّرُوطِ فَلاَ يَصِحُّ الْبَيْعُ مَعَهَا، وَلَوْ حُذِفَ الشَّرْطُ وَهِيَ:

شروط لا يصحُّ البيع في وجودها

(1) مَنِ ابْتَاعَ سِلْعَةً بِثَمَنٍ مُؤَجَّلٍ عَلَى أَنَّهُ إِنْ مَاتَ فَالثَّمَنُ صَدَقَةٌ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يُفْسَخُ الْبَيْعُ وَلَوْ أَسْقَطَ هَذَا الشَّرْطَ؛ لأَنَّهُ غَرَرٌ، وَكَذَا لَوْ شَرَطَ: إِنْ مَاتَ فَلاَ يُطَالِبُ الْبَائِعُ وَرَثَتَهُ بِالثَّمَنِ.

(2) شَرْطُ الثُّنْيَا يُفْسِدُ الْبَيْعَ وَلَوْ أَسْقَطَ الشَّرْطَ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ.

(3) شَرْطُ النَّقْدِ فِي بَيْعِ الْخِيَارِ: قَال ابْنُ الْحَاجِبِ: لَوْ أَسْقَطَ شَرْطَ النَّقْدِ فَلاَ يَصِحُّ.

أَمَّا الشَّرْطُ الَّذِي يُؤَدِّي إِلَى الإِخْلاَل بِشَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ الصِّحَّةِ فَهَذَا يُوجِبُ الْفَسْخَ، وَلَيْسَ لِلْعَاقِدَيْنِ إِمْضَاؤُهُ.

أَمَّا الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ: تَحَوُّل الْبَيْعِ الْبَاطِل إِلَى عَقْدٍ آخَرَ صَحِيحٍ

فَهَذَا يَرْجِعُ إِلَى اخْتِلاَفِ الْفُقَهَاءِ فِي قَاعِدَةِ (الْعِبْرَةُ بِصِيَغِ الْعُقُودِ أَوْ مَعَانِيهَا)، فَيَقُول السُّيُوطِيُّ: هَل الْعِبْرَةُ بِصِيَغِ الْعُقُودِ أَوْ مَعَانِيهَا؟ خِلاَفٌ، وَالتَّرْجِيحُ مُخْتَلِفٌ فِي الْفُرُوعِ، وَمِنْ ذَلِكَ: لَوْ بَاعَ الْمَبِيعَ لِلْبَائِعِ قَبْل قَبْضِهِ بِمِثْل الثَّمَنِ الأَوَّل، فَهُوَ إِقَالَةٌ بِلَفْظِ الْبَيْعِ، وَخَرَّجَهُ السُّبْكِيُّ عَلَى الْقَاعِدَةِ، وَالتَّخْرِيجُ لِلْقَاضِي حُسَيْنٍ، قَال: إِنِ اعْتَبَرْنَا اللَّفْظَ لَمْ يَصِحَّ، وَإِنِ اعْتَبَرْنَا الْمَعْنَى فَإِقَالَةٌ، وَهُوَ بَيْعٌ فَاسِدٌ لأَنَّهُ وَقَعَ عَلَى الْمَبِيعِ قَبْل أَنْ يُقْبَضَ، وَلَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يَتَحَوَّل إِلَى إِقَالَةٍ صَحِيحَةٍ، إِذْ يَشْتَمِل الْعَقْدُ عَلَى جَمِيعِ عَنَاصِرِ الإِقَالَةِ.

ما ورد في درر الحكام حول الصورة الثانية

فِي دُرَرِ الْحُكَّامِ: الْعِبْرَةُ فِي الْعُقُودِ لِلْمَقَاصِدِ وَالْمَعَانِي لاَ لِلأَلْفَاظِ وَالْمَبَانِي؛ وَلِذَا يَجْرِي حُكْمُ الرَّهْنِ فِي بَيْعِ الْوَفَاءِ.

ما ورد في مذهب مالك حول الصورة الثانية

في مَذْهَبِ مَالِكٍ: أَنَّ مَنْ بَاعَ عَقَارًا أَوْ غَيْرَهُ وَشَرَطَ عَلَى الْمُبْتَاعِ أَنْ لاَ يَبِيعَهُ وَلاَ يَهَبَهُ حَتَّى يُعْطِيَهُ الثَّمَنَ فَلاَ بَأْسَ بِهَذَا؛ لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الرَّهْنِ إِذَا كَانَ إِعْطَاءُ الثَّمَنِ لأَجَلٍ مُسَمًّى، وَهَكَذَا يَجْرِي حُكْمُ تَحَوُّل الْبَيْعِ الْبَاطِل إِلَى عَقْدٍ آخَرَ صَحِيحٍ ضِمْنَ الْقَاعِدَةِ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا.

	البيع الباطل	تَصْحِيحُ الْبَيْعِ الْبَاطِل وبيع التلجئة حتى قسمه الأول

والبيع الفاسد

بَيْعُ التَّلْجِئَةِ

شرح العنصر

تعريف بيع التلجئة

عَرَّفَهُ صَاحِبُ الإنْصَافِ بِقَوْلِهِ: هُوَ أَنْ يُظْهِرَا بَيْعًا لَمْ يُرِيدَاهُ بَاطِنًا بَل خَوْفًا مِنْ ظَالِمٍ (وَنَحْوِهِ) دَفْعًا لَهُ، وَسَمَّاهُ الشَّافِعِيَّةُ بَيْعَ الأمَانَةِ.

تعريف بيع التلجئة اصطلاحًا

أَمَّا فِي الاصْطِلاَحِ: فَيَرْجِعُ مَعْنَاهَا إِلَى مَعْنَى الإِلْجَاءِ، وَهُوَ الإِكْرَاهُ التَّامُّ أَوِ الْمُلْجِئُ، وَمَعْنَاهُ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ حَاشِيَةِ ابْنِ عَابِدِينَ أَنْ يُهَدِّدَ شَخْصٌ غَيْرَهُ بِإِتْلاَفِ نَفْسٍ أَوْ عُضْوٍ أَوْ ضَرْبٍ مُبَرِّحٍ إِذَا لَمْ يَفْعَل مَا يَطْلُبُهُ مِنْهُ.

صورة بيع التلجئة وحكمه

صُورَتُهُ كَمَا ذَكَرَ النَّوَوِيُّ فِي الْمَجْمُوعِ أَنْ يَتَّفِقَا عَلَى أَنْ يُظْهِرَا الْعَقْدَ، إِمَّا لِلْخَوْفِ مِنْ ظَالِمٍ وَنَحْوِهِ، وَإِمَّا لِغَيْرِ ذَلِكَ، وَيَتَّفِقَا عَلَى أَنَّهُمَا إِذَا أَظْهَرَاهُ لاَ يَكُونُ بَيْعًا، ثُمَّ يَعْقِدُ الْبَيْعَ، وَأَمَّا التَّلْجِئَةُ الَّتِي أُضِيفَ هَذَا الْبَيْعُ إِلَيْهَا فَتَرِدُ فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى: الإِكْرَاهِ وَالاضْطِرَارِ.

اختلف الفقهاء في بيع التلجئة:

-القول الأول:البيع باطل. وهذا القول هو ظاهر الرواية عن أبي حنيفة، وهو قول أبي يوسف ومحمد، والمشهور في مذهب الحنابلة.

-القول الثاني:أن البيع صحيح، رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة، وهو مذهب الشافعية، ووجه في مذهب الحنابلة.

-القول الثالث:أن البيع موقوف، إن أجازاه معًا صح، وإن رداه بطل، وإن أجازه أحدهما لم ينعقد، وهو قول في مذهب الحنفية .

-سبب الخلاف في هذه المسألة:

الخلاف في هذه المسألة يرجع إلى مسألة أخرى: وهي إذا تعارضت الإرادة الباطنة والإرادة الظاهرة، فما هو المقدم منهما؟ أو بعبارة أخرى، هل المعتبر في العقود المعاني أو الألفاظ.وقد أشار النووي إلى هذا حين تكلم عن بيع التلجئة، فقال: "والصحيح صحته؛ لأن الاعتبار عندنا بظاهر العقود، لا بما ينويه العاقدان"

البيع الباطل والبيع الفاسد | تَصْحِيحُ الْبَيْعِ الْبَاطِلِ وبيع التلجئة حتى قسمه الأول

الألْفَاظ ذاتُ الصِّلَةِ ببيع التلجئة

شرح العنصر

أولاً: بَيْعُ الْوَفَاءِ

وَالْفَرْقُ بَيْنَ بَيْعِ التَّلْجِئَةِ وَبَيْعِ الْوَفَاءِ: أَنَّ الْمُتَعَاقِدَيْنِ فِي بَيْعِ التَّلْجِئَةِ يَتَّفِقَانِ عَلَى أَنْ يُظْهِرَا الْعَقْدَ إِمَّا خَوْفًا مِنْ ظَالِمٍ وَنَحْوِهِ وَإِمَّا لِغَيْرِ ذَلِكَ، وَيَتَّفِقَانِ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُمَا إِذَا أَظْهَرَاهُ لاَ يَكُونُ بَيْعًا، وَأَمَّا فِي بَيْعِ الْوَفَاءِ فَإِنَّهُمَا يَتَّفِقَانِ عَلَى أَنْ يَبِيعَهُ الْعَيْنَ بِثَمَنٍ مُعَيَّنٍ، وَيَتَّفِقَانِ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْبَائِعَ إِذَا أَحْضَرَ الثَّمَنَ فَإِنَّهُ يَسْتَرِدُّ الْمَبِيعَ، فَبَيْعُ الْوَفَاءِ فِي حَقِيقَتِهِ رَهْنٌ بِلَفْظِ الْبَيْعِ أَوْ قَرْضٌ إِلَى أَجَلٍ بِلَفْظِ الْبَيْعِ، فَاشْتِرَاطُ التَّلْجِئَةِ فِيهِ تُفْسِدُهُ.

ثانيًا: بَيْعُ الْمُكْرَهِ

الْمُرَادُ بِبَيْعِ الْمُكْرَهِ حَمْل الْبَائِعِ عَلَى الْبَيْعِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ؛ إِذِ الإِكْرَاهُ فِي اللُّغَةِ مَعْنَاهُ: حَمْل الإِنْسَانِ عَلَى شَيْءٍ يَكْرَهُهُ، وَفِي الشَّرْعِ: فِعْلٌ يُوجَدُ مِنَ الْمُكْرَهِ فَيُحْدِثُ فِي الْمَحَل مَعْنًى يَصِيرُ بِهِ مَدْفُوعًا إِلَى الْفِعْل الَّذِي طُلِبَ مِنْهُ.

الْفَرْقُ بَيْنَ بَيْعِ التَّلْجِئَةِ وَبَيْعِ الْمُكْرَهِ

أَنَّ بَيْعَ التَّلْجِئَةِ بَيْعٌ فِي الظَّاهِرِ فَقَطْ لاَ فِي الْحَقِيقَةِ، وَأَمَّا بَيْعُ الْمُكْرَهِ فَإِنَّهُ بَيْعٌ حَقِيقِيٌّ، مَعَ الاخْتِلاَفِ فِي حُكْمِهِ فَسَادًا وَوَقْفًا.

ثالثًا: بَيْعُ الْهَازِل

الْهَازِل فِي الْبَيْعِ: هُوَ الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِكَلاَمِ الْبَيْعِ لاَ عَلَى إِرَادَةِ حَقِيقَتِهِ، وَهُوَ ضِدُّ الْجِدِّ، وَهُوَ: أَنْ يُرَادَ بِالشَّيْءِ مَا وُضِعَ لَهُ.

الْفَرْقُ بَيْنَ بَيْعِ التَّلْجِئَةِ وَبَيْعِ الْهَازِل

أَنَّ بَيْعَ التَّلْجِئَةِ وَإِنْ كَانَ الدَّافِعُ إِلَيْهِ فِي الْغَالِبِ هُوَ الإِكْرَاهَ إِلاَّ أَنَّهُ فِي حَقِيقَتِهِ هُوَ بَيْعُ الْهَازِل؛ لأَنَّ الْبَائِعَ فِي بَيْعِ التَّلْجِئَةِ تَلَفَّظَ بِصِيغَةِ الْبَيْعِ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لاَ يُرِيدُ الْبَيْعَ؛ وَلِهَذَا ذَكَرَ صَاحِبُ الْبَدَائِعِ أَنَّهُ يُشْبِهُ بَيْعَ الْهَازِل؛ إِذِ الْهَزْل يُنَافِي اخْتِيَارَ الْحُكْمِ وَالرِّضَا بِهِ وَلاَ يُنَافِي الرِّضَا بِالْمُبَاشَرَةِ وَاخْتِيَارَهَا، فَصَارَ بِمَعْنَى خِيَارِ الشَّرْطِ فِي الْبَيْعِ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	تَصْحِيحُ الْبَيْعِ الْبَاطِل وبيع التلجئة حتى قسمه الأول

التَّلْجِئَةُ فِي غَيْرِ الْبَيْعِ

شرح العنصر

التَّلْجِئَةُ فِي النِّكَاحِ

تَكُونُ التَّلْجِئَةُ فِي النِّكَاحِ، كَمَا إِذَا خَطَبَ مَنْ هُوَ قَاهِرٌ لِشَخْصٍ بَعْضَ بَنَاتِهِ، فَأَنْكَحَهُ الْمَخْطُوبُ إِلَيْهِ، وَأَشْهَدَ شُهُودَ الاسْتِرْعَاءِ سِرًّا: أَنِّي إِنَّمَا أَفْعَلُهُ خَوْفًا مِنْهُ، وَهُوَ مِمَّنْ يُخَافُ عَدَاوَتُهُ، وَأَنَّهُ إِنْ شَاءَ اخْتَارَهَا لِنَفْسِهِ بِغَيْرِ نِكَاحٍ، فَأَنْكَحَهُ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ نِكَاحٌ مَفْسُوخٌ أَبَدًا.

التَّلْجِئَةُ فِي التَّحْبِيسِ

تَجْرِي التَّلْجِئَةُ أَيْضًا فِي التَّحْبِيسِ (الْوَقْفُ) وَالطَّلاَقِ وَالْهِبَةِ وَغَيْرِهَا، مِنْ كُل تَطَوُّعٍ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	تَصْحِيحُ الْبَيْعِ الْبَاطِل وبيع التلجئة حتى قسمه الأول

أَقْسَامُ بَيْعِ التَّلْجِئَةِ

شرح العنصر

تقديم

بَيْعُ التَّلْجِئَةِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ وَكُل قِسْمٍ مِنْ هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ عَلَى ضَرْبَيْنِ؛ لأِنَّ التَّلْجِئَةَ إِنْ كَانَتْ فِي نَفْسِ الْبَيْعِ فَإِنَّهَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي إِنْشَاءِ الْبَيْعِ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي الإِقْرَارِ بِهِ؛ وَإِنْ كَانَتْ فِي الثَّمَنِ فَإِنَّهَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي قَدْرِهِ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي جِنْسِهِ، وفى هذا الدرس سنتناول القسم الأول من بيع التلجئة، وهو أَنْ تَكُونَ التَّلْجِئَةُ فِي نَفْسِ الْبَيْعِ:-

	البيع الباطل والبيع الفاسد	تَصْحِيحُ الْبَيْعِ الْبَاطِل وبيع التلجئة حتى قسمه الأول

الْقِسْمُ الأَوَّل: أَنْ تَكُونَ التَّلْجِئَةُ فِي نَفْسِ الْبَيْعِ

شرح العنصر

تقديم

القسم الأول من بيع التلجئة عَلَى ضَرْبَيْنِ: الضَّرْبُ الأَوَّل: بَيْعٌ تَكُونُ التَّلْجِئَةُ فِي إِنْشَائِهِ.

الضَّرْبُ الثَّانِي: بَيْعٌ تَكُونُ التَّلْجِئَةُ فِي الإِقْرَارِ بِه.

وإليك بيان الضربين: -

الضَّرْبُ الأَوَّل: بَيْعٌ تَكُونُ التَّلْجِئَةُ فِي إِنْشَائِهِ

وَذَلِكَ بِأَنْ يَتَوَاضَعَا فِي السِّرِّ لأِمْرٍ أَلْجَأَهُمَا إِلَيْهِ: عَلَى أَنْ يُظْهِرَا الْبَيْعَ وَلاَ بَيْعَ بَيْنَهُمَا حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا هُوَ رِيَاءٌ وَسُمْعَةٌ، نَحْوُ أَنْ

يَخَافَ رَجُلٌ السُّلْطَانَ، فَيَقُول لآخَرَ: إِنِّي أُظْهِرُ أَنِّي بِعْتُ مِنْكَ دَارِي، وَلَيْسَ بِبَيْعٍ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ تَلْجِئَةٌ، فَتَبَايَعَا، فَفِيهِ ثَلاَثَةُ أَقْوَالٍ مِنْ حَيْثُ الْجَوَازُ وَالْبُطْلاَنُ غليك بيانها: -

القول الأول

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ قَوْل أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ، وَهُوَ الْوَجْهُ الصَّحِيحُ وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ، وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ؛ وَذَكَرَ الْبُهُوتِيُّ: أَنَّهُ بَاطِلٌ قَوْلاً وَاحِدًا، حَيْثُ تَوَاطَآ عَلَيْهِ.

وَجْهُ الْقَوْل بِالْبُطْلاَنِ في القول الأول

وَجْهُ الْقَوْل بِالْبُطْلاَنِ: أَنَّ الْمُتَبَايِعَيْنِ تَكَلَّمَا بِصِيغَةِ الْبَيْعِ لاَ عَلَى قَصْدِ الْحَقِيقَةِ وَهُوَ تَفْسِيرُ الْهَزْل، وَالْهَزْل يَمْنَعُ جَوَازَ الْبَيْعِ؛ لأَنَّهُ يُعْدَمُ الرِّضَا بِمُبَاشَرَةِ السَّبَبِ، فَلَمْ يَكُنْ هَذَا بَيْعًا مُنْعَقِدًا فِي حَقِّ الْحُكْمِ، وَكَذَلِكَ دَلاَلَةُ الْحَال عَلَى أَنَّهُمَا فِي مِثْل هَذَا الْبَيْعِ لاَ يُرِيدَانِ الْبَيْعَ، وَإِنْ لَمْ يَقُولاَ فِي الْعَقْدِ تَبَايَعْنَا هَذَا تَلْجِئَةٌ.

القول الثاني

ثَانِيهُمَا: أَنَّ الْبَيْعَ جَائِزٌ، وَرَوَاهُ أَبُو يُوسُفَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ أَيْضًا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيَّةُ، وَكَذَا الْحَنَابِلَةُ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي عِنْدَهُمْ.

وجه القول الثاني

وَجْهُ هَذَا الْقَوْل هُوَ أَنَّهُ لاَ عِبْرَةَ بِمَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ فِي السِّرِّ، وَإِنَّمَا الْعِبْرَةُ بِالْعَقْدِ الَّذِي أَظْهَرَاهُ، وَلأَنَّ مَا شَرَطَاهُ فِي السِّرِّ لَمْ يَذْكُرَاهُ فِي الْعَقْدِ، وَإِنَّمَا عَقَدَا عَقْدًا صَحِيحًا بِشَرَائِطِهِ، فَلاَ يُؤَثِّرُ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الشَّرْطِ، كَمَا إِذَا اتَّفَقَا عَلَى أَنْ يَشْتَرِطَا شَرْطًا فَاسِدًا عِنْدَ الْبَيْعِ، ثُمَّ بَاعَا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ.

القول الثالث

وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ الْبَيْعَ جَائِزٌ (غَيْرُ لاَزِمٍ) وَيَلْزَمُ إِنْ أَجَازَاهُ مَعًا؛ لأَنَّ الْحُكْمَ بِبُطْلاَنِ هَذَا الْبَيْعِ لِمَكَانِ الضَّرُورَةِ، فَلَوِ اعْتَبَرْنَا وُجُودَ الشَّرْطِ عِنْدَ الْبَيْعِ لاَ تَنْدَفِعُ الضَّرُورَةُ، وَلَوْ أَجَازَ أَحَدُهُمَا دُونَ الآخَرِ لَمْ يَجُزْ، وَإِنْ أَجَازَاهُ جَازَ؛ لأَنَّ الشَّرْطَ السَّابِقَ وَهُوَ الْمُوَاضَعَةُ (التَّوَاطُؤُ) مَنَعَتِ انْعِقَادَ الْعَقْدِ فِي حَقِّ الْحُكْمِ، فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ شَرْطِ خِيَارِ الْمُتَبَايِعَيْنِ، فَلاَ يَصِحُّ إِلاَّ بِتَرَاضِيهِمَا، وَلاَ يَمْلِكُهُ الْمُشْتَرِي بِالْقَبْضِ.

ملحوظة

وَفِي بَيْعِ التَّلْجِئَةِ لَمْ يُوجَدِ الرِّضَا بِمُبَاشَرَةِ السَّبَبِ فِي الْجَانِبَيْنِ أَصْلاً، فَلَمْ يَنْعَقِدِ السَّبَبُ فِي حَقِّ الْحُكْمِ، فَتَوَقَّفَ عَلَى أَحَدِهِمَا، فَأَشْبَهَ الْبَيْعَ بِشَرْطِ خِيَارِ الْمُتَبَايِعَيْنِ.

ما يَتَفَرَّعُ عَلَى الْقَوْل بِبُطْلاَنِ البَيْع الذي تَكُونُ التَّلْجِئَةُ فِي إِنْشَائِهِ

أَنَّ الْمُتَبَايِعَيْنِ إِذَا اخْتَلَفَا فَادَّعَى أَحَدُهُمَا التَّلْجِئَةَ وَأَنْكَرَ الآخَرُ وَزَعَمَ أَنَّ الْبَيْعَ بَيْعُ رَغْبَةٍ، فَالْقَوْل قَوْل مُنْكِرِ التَّلْجِئَةِ؛ لأِنَّ الظَّاهِرَ شَاهِدٌ لَهُ، فَكَانَ الْقَوْل قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ عَلَى مَا يَدَّعِيهِ صَاحِبُهُ مِنَ التَّلْجِئَةِ إِذَا طَلَبَ الثَّمَنَ؛ وَإِنْ أَقَامَ الْمُدَّعِي الْبَيِّنَةَ عَلَى التَّلْجِئَةِ تُقْبَل بَيِّنَتُهُ؛ لأِنَّهُ أَثْبَتَ الشَّرْطَ بِالْبَيِّنَةِ، فَتُقْبَل بَيِّنَتُهُ، كَمَا لَوْ أَثْبَتَ الْخِيَارَ بِالْبَيِّنَةِ.

ما يترتب على القول بجواز البَيْع الذي تَكُونُ التَّلْجِئَةُ فِي إِنْشَائِهِ

أَمَّا عَلَى الْقَوْل بِجَوَازِهِ فَلاَ تُؤَثِّرُ هَذِهِ الدَّعْوَى؛ لأِنَّهَا - وَإِنْ صَحَّتْ - لاَ تُؤَثِّرُ فِي الْبَيْعِ الظَّاهِرِ؛ أَمَّا إِذَا اتَّفَقَا عَلَى التَّلْجِئَةِ، ثُمَّ قَالاَ عِنْدَ الْبَيْعِ: كُل شَرْطٍ كَانَ بَيْنَنَا فَهُوَ بَاطِلٌ تَبْطُل التَّلْجِئَةُ وَيَجُوزُ الْبَيْعُ؛ لأِنَّهُ شَرْطٌ فَاسِدٌ زَائِدٌ، فَاحْتَمَل السُّقُوطَ بِالإِسْقَاطِ، وَمَتَى سَقَطَ صَارَ الْعَقْدُ جَائِزًا.

الضَّرْبُ الثَّانِي: بَيْعٌ تَكُونُ التَّلْجِئَةُ فِي الإِقْرَارِ بِهِ

التَّلْجِئَةُ إِذَا كَانَتْ فِي الإِقْرَارِ بِالْبَيْعِ، بِأَنِ اتَّفَقَا عَلَى أَنْ يُقِرَّا بِبَيْعٍ لَمْ يَكُنْ، فَأَقَرَّا بِذَلِكَ، ثُمَّ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ، فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ كَمَا ذَكَرَ صَاحِبُ الْبَدَائِعِ، وَلاَ يَجُوزُ بِإِجَازَتِهِمَا؛ لأِنَّ الإِقْرَارَ إِخْبَارٌ، وَصِحَّةُ الإِخْبَارِ هِيَ بِثُبُوتِ الْمُخْبَرِ بِهِ حَال وُجُودِ الإِخْبَارِ، فَإِنْ كَانَ ثَابِتًا كَانَ الإِخْبَارُ صِدْقًا وَإِلاَّ فَيَكُونُ كَذِبًا، وَالْمُخْبَرُ بِهِ ها هنا- وَهُوَ الْبَيْعُ - لَيْسَ بِثَابِتٍ، فَلاَ يَحْتَمِل الإِجَازَةَ؛ لأِنَّهَا تَلْحَقُ الْمَوْجُودَ لاَ الْمَعْدُومَ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	القسم الثاني من بيع التلجئة والبيع الجبري

المقدمة

شرح العنصر

وصف الدرس

يتعرَّض الدرس لبيان القسم الثاني من بيع التلجئة، وتعريف البيع الجبري والألفاظ ذات الصلة به.

التمهيد

لما تعرَّضنا في الدرس السابق عن بيع التلجئة الذي يكره فيه شخص أخَر على أن يبيع أمواله، استدعى ذلك أن نعرف هل كلُّ إكراه يدخل تحت التلجئة أم لا، وهل يمكن أن يكون البيع الجبري صحيحًا.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	القسم الثاني من بيع التلجئة والبيع الجبري

الْقِسْمُ الثَّانِي من بيع التلجئة: بَيْعٌ تَكُونُ التَّلْجِئَةُ فِيهِ فِي الثَّمَنِ أَوِ الْبَدَل

شرح العنصر

تقديم

القسم الثاني من بيع التلجئة هُوَ أَيْضًا عَلَى ضَرْبَيْنِ: -

الضَّرْبُ الأَوَّل: بَيْعٌ تَكُونُ التَّلْجِئَةُ فِيهِ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ.

الضَّرْبُ الثَّانِي: بَيْعٌ تَكُونُ فِيهِ التَّلْجِئَةُ فِي جِنْسِ الثَّمَنِ.

وإليك بيان الضربين: -

	البيع الباطل والبيع الفاسد	القسم الثاني من بيع التلجئة والبيع الجبري

الضَّرْبُ الأَوَّل: بَيْعٌ تَكُونُ التَّلْجِئَةُ فِيهِ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ

شرح العنصر

صورة الضرب الأول

مِثَالُهُ أَنْ يَتَوَاضَعَا فِي السِّرِّ وَالْبَاطِنِ عَلَى أَنَّ الثَّمَنَ أَلْفٌ، ثُمَّ يَتَبَايَعَا فِي الظَّاهِرِ بِأَلْفَيْنِ، فَهَل الْعِبْرَةُ فِي مِثْل هَذَا الْبَيْعِ بِالظَّاهِرِ أَوِ الْبَاطِنِ؟ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي ذَلِكَ عَلَى قَوْلَيْنِ:

القول الأول

أَنَّ الْعِبْرَةَ بِالظَّاهِرِ؛ أَيْ: بِمَا تَعَاقَدَا عَلَيْهِ، وَهُوَ الثَّمَنُ الْمُعْلَنُ، وذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ أَبُو يُوسُفَ، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيَّةُ، وَهُوَ أَظْهَرُ الْوَجْهَيْنِ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ، وَقَطَعَ بِهِ الْقَاضِي.

القول الثاني

أَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْبَاطِنِ؛ أَيْ: بِمَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ سِرًّا، وَهَذَا الْقَوْل رَوَاهُ مُحَمَّدٌ فِي الإِمْلاَءِ مِنْ غَيْرِ خِلاَفٍ، وَهُوَ قَوْل أَبِي يُوسُفَ أَيْضًا، وَهُوَ أَيْضًا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْحَنَابِلَةُ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ عِنْدَهُمْ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى مَا نَصُّوا عَلَيْهِ فِي مَهْرِ السِّرِّ وَمَهْرِ الْعَلاَنِيَةِ.

وَجْهُ الْقَوْل بِأَنَّ الثَّمَنَ هُوَ الثَّمَنُ الْمُعْلَنُ

هُوَ أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْعَقْدِ هُوَ الَّذِي يَصِحُّ الْعَقْدُ بِهِ، وَمَا ذَكَرَاهُ سِرًّا لَمْ يَذْكُرَاهُ حَالَةَ الْعَقْدِ، فَسَقَطَ حُكْمُهُ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الاتِّفَاقَ السَّابِقَ مُلْغًى، بِدَلِيلِ أَنَّهُمَا لَوِ اتَّفَقَا عَلَى شَرْطٍ فَاسِدٍ ثُمَّ عَقَدَا بِلاَ شَرْطٍ صَحَّ الْعَقْدُ.

وَجْهُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الثَّمَنَ هُوَ ثَمَنُ السِّرِّ

هُوَ أَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُمَا لَمْ يَقْصِدَا الأَلْفَ الزَّائِدَةَ، فَكَأَنَّهُمَا هَزَلاَ بِهَا؛ أَيْ: فَلاَ تُضَمُّ إِلَى الثَّمَنِ، وَيَبْقَى الثَّمَنُ هُوَ الثَّمَنَ الَّذِي اتَّفَقَا عَلَيْهِ فِي السِّرِّ، وَهَذَا عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ الْقَائِلِينَ بِفَسَادِ بَيْعِ الْهَازِلِ، وَأَمَّا عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِصِحَّتِهِ - فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ - فَتُضَمُّ إِلَى الثَّمَنِ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	القسم الثاني من بيع التلجئة والبيع الجبري

الضَّرْبُ الثَّانِي: بَيْعٌ تَكُونُ فِيهِ التَّلْجِئَةُ فِي جِنْسِ الثَّمَنِ

شرح العنصر

صورة الضرب الثاني

مثاله: أَنْ يَتَّفِقَا فِي السِّرِّ عَلَى أَنَّ الثَّمَنَ أَلْفُ دِرْهَمٍ، ثُمَّ يُظْهِرَا الْبَيْعَ بِمِائَةِ دِينَارٍ، فَهَل يَبْطُل هَذَا الْبَيْعُ أَوْ يَصِحُّ بِالثَّمَنِ الْمُعْلَنِ؟ ذَهَبَ مُحَمَّدٌ إِلَى أَنَّ هَذَا الْبَيْعَ يَبْطُل قِيَاسًا، وَيَصِحُّ اسْتِحْسَانًا؛ أَيْ: بِالثَّمَنِ الْمُعْلَنِ.

وَجْهُ بُطْلاَنِ صورة الضرب الثاني عَلَى الْقِيَاسِ

هُوَ أَنَّ ثَمَنَ السِّرِّ لَمْ يَذْكُرَاهُ فِي الْعَقْدِ، وَثَمَنَ الْعَلاَنِيَةِ لَمْ يَقْصِدَاهُ فَقَدْ هَزَلاَ بِهِ، فَسَقَطَ وَبَقِيَ بَيْعًا بِلاَ ثَمَنٍ فَلاَ يَصِحُّ.

وجه صحة صورة الضرب الثاني استحسانًا

وَجْهُ صِحَّتِهِ اسْتِحْسَانًا: هُوَ أَنَّهُمَا لَمْ يَقْصِدَا بَيْعًا بَاطِلاً بَل بَيْعًا صَحِيحًا، فَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى الصِّحَّةِ مَا أَمْكَنَ، وَلاَ يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى الصِّحَّةِ إِلاَّ بِثَمَنِ الْعَلاَنِيَةِ، فَكَأَنَّهُمَا انْصَرَفَا عَمَّا شَرَطَاهُ فِي الْبَاطِنِ، فَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِالظَّاهِرِ، كَمَا لَوِ اتَّفَقَا عَلَى أَنْ يَبِيعَاهُ بَيْعَ تَلْجِئَةٍ فَتَوَاهَبَا، بِخِلاَفِ الأَلْفِ وَالأَلْفَيْنِ؛ لأَنَّ الثَّمَنَ الْمَذْكُورَ الْمَشْرُوطَ فِي السِّرِّ مَذْكُورٌ فِي الْعَقْدِ وَزِيَادَةٌ، فَتَعَلَّقَ الْعَقْدُ بِهِ.

رأي صاحب البدائع حول انعقاد بيع السر والعلن

هَذَا وَذَكَرَ صَاحِبُ الْبَدَائِعِ أَيْضًا أَنَّ هَذَا كُلَّهُ إِذَا اتَّفَقَا فِي السِّرِّ وَلَمْ يَتَعَاقَدَا فِي السِّرِّ، أَمَّا إِذَا اتَّفَقَا فِي السِّرِّ وَتَعَاقَدَا أَيْضًا فِي السِّرِّ بِثَمَنٍ، ثُمَّ تَوَاضَعَا عَلَى أَنْ يُظْهِرَا الْعَقْدَ بِأَكْثَرَ مِنْهُ أَوْ بِجِنْسٍ آخَرَ، فَإِنْ لَمْ يَقُولاَ: إِنَّ الْعَقْدَ الثَّانِيَ رِيَاءٌ وَسُمْعَةٌ فَالْعَقْدُ الثَّانِي يَرْفَعُ

الْعَقْدَ الأَوَّل، وَالثَّمَنُ هُوَ الْمَذْكُورُ فِي الْعَقْدِ الثَّانِي؛ لأِنَّ الْبَيْعَ يَحْتَمِل الْفَسْخَ وَالإِقَالَةَ، فَشُرُوعُهُمَا فِي الْعَقْدِ الثَّانِي إِبْطَالٌ لِلأَوَّل، فَبَطَل الأَوَّل وَانْعَقَدَ الثَّانِي بِمَا سُمِّيَ عِنْدَهُ، وَإِنْ قَالاَ: رِيَاءٌ وَسُمْعَةٌ، فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ فَالْعَقْدُ هُوَ الْعَقْدُ الأَوَّل وَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ الأَوَّل فَالْعَقْدُ هُوَ الْعَقْدُ الثَّانِي؛ لأِنَّ الْبَيْعَ يَحْتَمِل الْفَسْخَ، فَكَانَ الْعَقْدُ هُوَ الْعَقْدَ الثَّانِيَ لَكِنْ بِالثَّمَنِ الأَوَّل، وَالزِّيَادَةُ بَاطِلَةٌ لأِنَّهُمَا أَبْطَلاَهَا حَيْثُ هَزَلاَ بِهَا.

رأي الشَّافِعِيَّة حول انعقاد بيع السر والعلن

الْبَيْعَ يَصِحُّ عِنْدَهُمْ بِالثَّمَنِ الْمُعْلَنِ، وَلاَ أَثَرَ لِلاتِّفَاقِ السَّابِقِ لأِنَّهُ مُلْغًى، فَصَارَ كَمَا لَوِ اتَّفَقَا عَلَى شَرْطٍ فَاسِدٍ، ثُمَّ تَبَايَعَا بِلاَ شَرْطٍ.

رأي الْحَنَابِلَة حول انعقاد بيع السر والعلن

قَدْ جَاءَ فِي الْفُرُوعِ فِي كِتَابِ الصَّدَاقِ: أَنَّهُمَا لَوِ اتَّفَقَا قَبْل الْبَيْعِ عَلَى ثَمَنٍ، ثُمَّ عَقَدَا الْبَيْعَ بِثَمَنٍ آخَرَ أَنَّ فِيهِ وَجْهَين:أَحَدُهُمَا: أَنَّ الثَّمَنَ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ، وَالثَّانِي: مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ كَالنِّكَاحِ.

رأي الْمَالِكِيَّة حول انعقاد بيع السر والعلن

الْمَالِكِيَّة لَمْ يُصَرِّحُوا فِي كُتُبِهِمْ بِبَيْعِ التَّلْجِئَةِ كَغَيْرِهِمْ، لَكِنَّهُمْ تَكَلَّمُوا عَنْ عَقْدِ النِّكَاحِ وَتَسْمِيَةِ مَهْرٍ لِلسِّرِّ وَمَهْرٍ لِلْعَلاَنِيَةِ، وَبَيَّنُوا أَنَّ الْعَمَل بِمَهْرِ السِّرِّ إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ عَلَى أَنَّ مَهْرَ الْعَلَنِ لاَ عِبْرَةَ بِهِ، وَإِنَّمَا ذُكِرَ لِلأُبَّهَةِ وَالْفَخْرِ، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ هُنَاكَ بَيِّنَةٌ وَاتَّفَقَ الزَّوْجَانِ عَلَى مَهْرِ السِّرِّ عُمِل بِهِ، فَإِنِ اخْتَلَفَا حَلَّفَتِ الزَّوْجَةُ الزوج فان نكل حلفت هي وعمل بما تدعيه.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	القسم الثاني من بيع التلجئة والبيع الجبري

أَثَرُ الاخْتِلاَفِ بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي

شرح العنصر

الحكم لَوِ ادَّعَى أَحَدُهُمَا بَيْعَ التَّلْجِئَةِ وَأَنْكَرَ الآخَرُ

فَإِنْ جَاءَ مُدَّعِي التَّلْجِئَةِ بِبَيِّنَةٍ قُبِلَتْ، وَإِلاَّ فَالْقَوْل لِمُدَّعِي الأَصْل وَهُوَ عَدَمُ التَّلْجِئَةِ بِبَيِّنَةٍ، وَلَوْ قَدَّمَ كُلٌّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ مُدَّعِي التَّلْجِئَةِ؛ لأِنَّهُ يُثْبِتُ خِلاَفَ الظَّاهِرِ.

الحكم لَوْ تَبَايَعَا فِي الْعَلاَنِيَةِ

فَإِنِ اعْتَرَفَا بِبِنَائِهِ عَلَى التَّلْجِئَةِ، فَالْبَيْعُ فِي الْعَلاَنِيَةِ بَاطِلٌ بِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى أَنَّهُمَا هَزَلاَ بِهِ، وَإِلاَّ فَالْبَيْعُ لاَزِمٌ، هَذَا مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ،

وَتُنْظَرُ تَفْصِيلاَتُ الْمَسْأَلَةِ وَالْخِلاَفُ فِيهَا فِي مَبَاحِثِ الْبَيْعِ وَالدَّعْوَى.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	القسم الثاني من بيع التلجئة والبيع الجبري

الْبَيْعُ الْجَبْرِيُّ

شرح العنصر

تَعْرِيفُ البيع الجبري

الْبَيْعُ الْجَبْرِيُّ مُرَكَّبٌ مِنْ لَفْظَيْنِ: "الْبَيْعُ" و"الْجَبْرِيُّ"؛ فَالْبَيْعُ: مُبَادَلَةُ مَالٍ بِمَالٍ عَلَى وَجْهٍ مَخْصُوصٍ، وَالْجَبْرِيُّ: مِنْ جَبَرَهُ عَلَى الأَمْرِ جَبْرًا: حَمَلَهُ عَلَيْهِ قَهْرًا.

الْبَيْعُ الْجَبْرِيُّ فِي اسْتِعْمَال الْفُقَهَاءِ

هُوَ: الْبَيْعُ الْحَاصِل مِنْ مُكْرَهٍ بِحَقٍّ، أَوِ الْبَيْعُ عَلَيْهِ نِيَابَةً عَنْهُ، لإِيفَاءِ حَقٍّ وَجَبَ عَلَيْهِ، أَوْ لِدَفْعِ ضَرَرٍ، أَوْ تَحْقِيقِ مَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	القسم الثاني من بيع التلجئة والبيع الجبري

الأَلْفَاظُ ذَاتُ الصِّلَةِ بالبيع الجبري

شرح العنصر

اللفظ الأول: الإِكْرَاهُ عَلَى الْبَيْعِ

الإِكْرَاهُ فِي اللُّغَةِ: حَمْل الإِنْسَانِ عَلَى أَمْرٍ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، فَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْعِ الْجَبْرِيِّ: أَنَّ الْبَيْعَ الْجَبْرِيَّ لاَ يَكُونُ إِلاَّ بِحَقٍّ، أَمَّا الْبَيْعُ بِالإِكْرَاهِ فَهُوَ فِي الأَصْل أَعَمُّ، لَكِنَّ الْغَالِبَ إِطْلاَقُهُ عَلَى الإِكْرَاهِ بِلاَ حَقٍّ.

اللفظ الثاني: بَيْعُ التَّلْجِئَةِ

الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْعِ الْجَبْرِيِّ أَنَّ بَيْعَ التَّلْجِئَةِ فِيهِ صُورَةُ الْبَيْعِ لاَ حَقِيقَتُهُ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	القسم الثاني من بيع التلجئة والبيع الجبري

الحُكْمُ التَّكْلِيفِيُّ للبيع الجبري

شرح العنصر

اختلاف الحكم باختلاف سببه

يَخْتَلِفُ حُكْمُ الْبَيْعِ الْجَبْرِيِّ بِاخْتِلاَفِ سَبَبِهِ، فَإِنْ كَانَ لإِيفَاءِ حَقٍّ، كَبَيْعِ مَالِهِ لإِيفَاءِ دَيْنٍ حَالٍّ، وَبِطَلَبِ صَاحِبِ الْحَقِّ فَهُوَ وَاجِبٌ، وَكَذَا إِذَا كَانَ لِمَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ، كَتَوْسِعَةِ الْمَسْجِدِ الَّذِي ضَاقَ عَلَى الْمُصَلِّينَ، أَوِ الطَّرِيقِ الْعَامِّ، وَيَقُومُ الْبَيْعُ فِي الْفِقْهِ الإِسْلاَمِيِّ - كَسَائِرِ الْعُقُودِ الْقَوْلِيَّةِ - عَلَى التَّرَاضِي الْحُرِّ عَلَى إِنْشَائِهِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ} [1].

[1][النساء: 29].

لاَ يُقِرُّ الْفُقَهَاءُ بَيْعًا لَمْ يَقُمْ عَلَى التَّرَاضِي مِنَ الْجَانِبَيْنِ

والجانبان هما: الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي، إِلاَّ مَا تُوجِبُهُ الْمَصْلَحَةُ الْعَامَّةُ لإِحْقَاقِ حَقٍّ، أَوْ تَحْقِيقِ مَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ، أَوْ دَفْعِ ضَرَرٍ خَاصٍّ أَوْ عَامٍّ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى فِي عُرْفِهِمْ: الإِكْرَاهُ الْمَشْرُوعُ، أَوِ الإِكْرَاهُ بِحَقٍّ، وَمِنْهَا: الْعُقُودُ الْجَبْرِيَّةُ الَّتِي يُجْرِيهَا الْحَاكِمِ، وَيَذْكُرُ الْفُقَهَاءُ أَمْثِلَةً لِلْجَبْرِ الْمَشْرُوعِ عَلَى الْبَيْعِ مِنْهَا:

المثال الأول: إِجْبَارُ الْمَدِينِ عَلَى بَيْعِ مَالِهِ

يُجْبَرُ الْمَدِينُ عَلَى بَيْعِ مَالِهِ لإِيفَاءِ دَيْنٍ حَالٍّ، إِذَا امْتَنَعَ عَنْ أَدَائِهِ وَلَهُ مَالٌ ظَاهِرٌ، فَيَجْبُرُهُ الْحَاكِمُ عَلَى وَفَاءِ الدَّيْنِ بِالتَّعْزِيرِ عَلَيْهِ بِالْحَبْسِ أَوِ الضَّرْبِ، فَإِنْ أَصَرَّ عَلَى الامْتِنَاعِ قَضَى الْحَاكِمُ الدَّيْنَ مِنْ مَالِهِ جَبْرًا عَلَيْهِ، إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ ظَاهِرٌ مِنْ جِنْسِ الدَّيْنِ، هَذَا مَحَل اتِّفَاقٍ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مَالُهُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الدَّيْنِ كَالْعَقَارِ وَالْعُرُوضِ فَقَدْ ذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّ الإِمَامَ يَبِيعُ مَالَهُ عَلَيْهِ جَبْرًا نِيَابَةً عَنْهُ.

ما ورد عن أبي حنيفة في إِجْبَار الْمَدِينِ عَلَى بَيْعِ مَالِهِ

عِنْدَ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ لاَ يَبِيعُ الْحَاكِمُ مَالَهُ عَلَيْهِ، بَل يَحْبِسُهُ حَتَّى يَقُومَ بِإِيفَاءِ الدَّيْنِ بِبَيْعِ مَالِهِ أَوْ غَيْرِهِ؛ لأِنَّ وِلاَيَةَ الْحَاكِمِ - فِي نَظَرِ الإِمَامِ - عَلَى مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ، لاَ عَلَى مَالِهِ، فَلَمْ يَنْفُذْ بَيْعُهُ فِي مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَلأَنَّ الْبَيْعَ تِجَارَةٌ وَلاَ يَصِحُّ إِلاَّ بِتَرَاضٍ، وَفِيهِ أَيْضًا نَوْعٌ مِنَ الْحَجْرِ الَّذِي لاَ يُجِيزُهُ أَبُو حَنِيفَةَ؛ وَقَدْ خَالَفَهُ صَاحِبَاهُ فِي ذَلِكَ، فَأَجَازَا بَيْعَ الْحَاكِمِ مَالَهُ لِوَفَاءِ دَيْنِهِ بَيْعًا جَبْرِيًّا، وَرَأْيُهُمَا هُوَ الْمُفْتَى بِهِ فِي الْمَذْهَبِ.

المثال الثاني: بَيْعُ الْمَرْهُونِ

إِذَا رَهَنَ عَيْنًا بِدَيْنٍ حَالٍّ أَوْ مُؤَجَّلٍ، وَحَل الأَجَل، وَامْتَنَعَ الْمَدِينُ عَنْ أَدَاءِ الدَّيْنِ أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ عَلَى بَيْعِ الْمَرْهُونِ، أَوْ بَاعَ عَلَيْهِ نِيَابَةً عَنْهُ؛ لأَنَّهُ حَقٌّ وَجَبَ عَلَيْهِ، فَإِذَا امْتَنَعَ عَنْ أَدَائِهِ قَامَ الْحَاكِمُ مَقَامَهُ فِي أَدَائِهِ؛ كَالإِيفَاءِ فِي جِنْسِ الدَّيْنِ، وَقَال الإِمَامُ أَبُو

حَنِيفَةَ: لاَ يَبِيعُ عَرَضَهُ وَلاَ عَقَارَهُ، بَل يَحْبِسُهُ حَتَّى يَرْضَى بِبَيْعِ مَالِهِ أَوْ بِغَيْرِهِ.

المثال الثالث: جَبْرُ الْمُحْتَكِرِ

إِذَا كَانَ عِنْدَ إِنْسَانٍ طَعَامٌ فَاضِلٌ عَنْ حَاجَتِهِ، يَحْتَاجُ إِلَيْهِ النَّاسُ وَامْتَنَعَ عَنْ بَيْعِهِ لَهُمْ، أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ عَلَى بَيْعِهِ دَفْعًا لِلضَّرَرِ.

المثال الرابع: الْجَبْرُ عَلَى الْبَيْعِ لِلنَّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ

إِذَا امْتَنَعَ الْمُكَلَّفُ عَنِ الإِنْفَاقِ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ كَالزَّوْجَةِ وَالأَوْلاَدِ وَالأَبَوَيْنِ، وَلَمْ يُعْرَفْ لَهُ نَقْدٌ ظَاهِرٌ بَاعَ الْحَاكِمُ عُرُوضَهُ أَوْ عَقَارَهُ لِلإِنْفَاقِ عَلَيْهِمْ.

المثال الخامس: الأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ جَبْرًا

الشُّفْعَةُ حَقٌّ مَنَحَهُ الشَّرْعُ لِلشَّرِيكِ الْقَدِيمِ، أَوِ الْجَارِ الْمُلاَصِقِ، فَيَتَمَلَّكُ الشِّقْصَ الْمَبِيعَ عَنْ مُشْتَرِيهِ بِمَا قَامَ عَلَيْهِ مِنَ الثَّمَنِ وَالتَّكَالِيفِ جَبْرًا عَلَيْهِ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	بيع الجزاف

المقدمة

شرح العنصر

وصف الدرس

يتناول هذا الدرس تعريف بيع الجزاف وحُكمه وصوره، موضحًا حكمَ كلِّ صورة.

التمهيد

قد لا يتمكَّن الإنسان في بعض الأحيان من الإحاطة بجميع أجزاء السِّلعة التي يعرضُها للبيع، لا هو ولا مَن يبتغي شِراءها منه؛ ما يستدعي من المسلم أن يتَعرَّف على حُكم البيع في هذه الحالة.

تعْرِيفُ بيع الجزاف

شرح العنصر

بيع الجزاف فى اللغة

الْجُزَافُ اسْمٌ مِنْ جَازَفَ مُجَازَفَةً مِنْ بَابِ قَاتَل، وَالْجُزَافُ بِالضَّمِّ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ مِنَ الْجَزْفِ؛ أَيِ: الأَخْذُ بِكَثْرَةٍ، وَجَزَفَ فِي الْكَيْل جَزْفًا: أَكْثَرَ مِنْهُ، وَيُقَال لِمَنْ يُرْسِل كَلاَمَهُ إِرْسَالاً مِنْ غَيْرِ قَانُونٍ: جَازَفَ فِي كَلاَمِهِ.

تعريف بيع الْجُزَافِ اصْطِلاَحًا

هُوَ بَيْعُ مَا يُكَال، أَوْ يُوزَنُ، أَوْ يُعَدُّ، جُمْلَةً بِلاَ كَيْلٍ وَلاَ وَزْنٍ، وَلاَ عَدٍّ.

الْحُكْمُ التَّكْلِيفِيُّ لبيع الجزاف

الأَصْل أَنَّ مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ عَقْدِ الْبَيْعِ أَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ مَعْلُومًا، وَلَكِنْ لاَ يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِهِ مِنْ كُل وَجْهٍ، بَل يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِعَيْنِ الْمَبِيعِ وَقَدْرِهِ وَصِفَتِهِ، وَفِي بَيْعِ الْجُزَافِ يَحْصُل الْعِلْم الْقَدْرِ، كَبَيْعِ صُبْرَةِ طَعَامٍ، دُونَ مَعْرِفَةِ كَيْلِهَا أَوْ وَزْنِهَا، وَبَيْعِ قَطِيعِ الْمَاشِيَةِ دُونَ مَعْرِفَةِ عَدَدِهَا... وهكذا.

لماذا استُثْنِي بيع الجزاف من الأصل

بَيْعُ الْجُزَافِ اسْتُثْنِيَ مِنَ الأَصْل لِحَاجَةِ النَّاسِ وَاضْطِرَارِهِمْ إِلَيْهِ، بِمَا يَقْتَضِي التَّسْهِيل فِي التَّعَامُل، قَال الدُّسُوقِيُّ: الأَصْل فِي بَيْعِ الْجُزَافِ مَنْعُهُ، وَلَكِنَّهُ خُفِّفَ فِيمَا شَقَّ عِلْمُهُ مِنَ الْمَعْدُودِ، أَوْ قَل جَهْلُهُ فِي الْمَكِيل وَالْمَوْزُونِ.

الدليل على بيع الجزاف

حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - كُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ جُزَافًا، فَنَهَانَا رَسُول اللَّهِ - صلَّى الله عليه وسلَّم - أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى نَنْقُلَهُ مِنْ مَكَانِهِ وَفِي أُخْرَى: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رضي الله عنهما -كَانَ يَشْتَرِي الطَّعَامَ جُزَافًا فَيَحْمِلُهُ إِلَى أَهْلِهِ، فَدَل عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَعَامَلُونَ بِبَيْعِ الْجُزَافِ، فَيَكُونُ هَذَا دَالاًّ عَلَى جَوَازِهِ، وَأَلْفَاظُ الرِّوَايَةِ تَدُل عَلَى أَنَّهُ كَانَ فِي عَهْدِ الرَّسُول - صلَّى الله عليه وسلَّم - مِمَّا يُفِيدُ حُكْمَ الرَّفْعِ؛ وَلِهَذَا اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى جَوَازِهِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ، وَالأَظْهَرُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ جَوَازُهُ مَعَ الْكَرَاهَةِ.

شُرُوطُ بَيْعِ الْجُزَاف

شرح العنصر

تقديم

اشْتَرَطَ الْمَالِكِيَّةُ لِجَوَازِ بَيْعِ الْجُزَافِ سِتَّةَ شُرُوطٍ إليك بيانها:

الشرط الأول

أَنْ يُرَى الْمَبِيعُ جُزَافًا حَال الْعَقْدِ أَوْ قَبْلَهُ إِذَا اسْتَمَرَّ عَلَى حَالِهِ إِلَى وَقْتِ الْعَقْدِ دُونَ تَغْيِيرٍ، وَهَذَا مَا لَمْ يَلْزَمْ عَلَى الرُّؤْيَةِ فَسَادُ الْمَبِيعِ؛ كَقِلاَلِ الْخَل الْمُطَيَّنَةِ يُفْسِدُهَا فَتْحُهَا، فَيُكْتَفَى بِرُؤْيَتِهَا فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ.

الشرط الثاني

أَنْ يَجْهَل الْمُتَبَايِعَانِ مَعًا قَدْرَ الْكَيْل أَوِ الْوَزْنِ أَوِ الْعَدَدِ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا يَعْلَمُ قَدْرَهَا فَلاَ يَصِحُّ.

الشرط الثالث

أَنْ يَحْزِرَا وَيُقَدِّرَا قَدْرَهُ عِنْدَ إِرَادَةِ الْعَقْدِ عَلَيْهِ.

الشرط الرابع

أَنْ تَسْتَوِيَ الأَرْضُ الَّتِي يُوضَعُ عَلَيْهَا الْمَبِيعُ.

الشرط الخامس

أَلاَ يَكُونَ مَا يُرَادُ بَيْعُهُ جُزَافًا كَثِيرًا جدًّا؛ لِتَعَذُّرِ تَقْدِيرِهِ، سَوَاءٌ كَانَ مَكِيلاً أَوْ مَوْزُونًا أَوْ مَعْدُودًا، كَمَا يُشْتَرَطُ أَلاَ يَقِل جدًّا إِنْ كَانَ مَعْدُودًا؛ لأَنَّهُ لاَ مَشَقَّةَ فِي مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ بِالْعَدِّ، أَمَّا إِنْ كَانَ مَكِيلاً أَوْ مَوْزُونًا فَيَجُوزُ وَإِنْ قَل جدًّا.

تعقيب

انْفَرَدَ الْمَالِكِيَّةُ فِي تَفْصِيل الشُّرُوطِ عَلَى هَذَا النَّحْوِ، وَإِنْ كَانَ مِنْهَا مَا شَارَكَهُمْ غَيْرُهُمْ فِي اعْتِبَارِهَا، كَمَا فِي الشَّرْطِ الأَوَّل وَالثَّانِي وَالرَّابِعِ، كَمَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ.

والبيع الفاسد

صور بيع الجزاف

شرح العنصر

تقديم

لِبَيْعِ الْجُزَافِ صُوَرٌ تَخْتَلِفُ أَحْكَامُهَا عَلَى التَّفْصِيلِ التَّالِي:

بَيْعُ الصُّبْرَةِ جُزَافًا

الصُّبْرَةُ هِيَ: الْكَوْمَةُ الْمُجْتَمِعَةُ مِنَ الطَّعَامِ وَنَحْوِهِ، وَالصُّبْرَةُ الْمَجْهُولَةُ الْقَدْرِ الْمَعْلُومَةُ بِالرُّؤْيَةِ، إِمَّا أَنْ تُبَاعَ بِثَمَنٍ إِجْمَالِيٍّ، وَإِمَّا أَنْ تُبَاعَ عَلَى أَسَاسِ السِّعْرِ الإِفْرَادِيِّ، كَمَا لَوْ قَال: كُل صَاعٍ مِنْهَا بِكَذَا، وإليك بيان النوعين: -

النوع الأول: الصبرة التي تُبَاعَ بِثَمَنٍ إِجْمَالِيٍّ

قَال ابْنُ قُدَامَةَ: لاَ نَعْلَمُ فِي جَوَازِهِ خِلاَفًا إِنْ كَانَ مِمَّا يَتَسَاوَى أَجْزَاؤُهُ، وَيُشْتَرَطُ عِنْدَ الْجَمِيعِ أَنْ لاَ يَكُونَ مِنَ الأَمْوَال الرِّبَوِيَّةِ؛ إِذَا بِيعَ شَيْءٌ مِنْهَا بِجِنْسِهِ كَمَا يَأْتِي.

النوع الثاني: الصبرة التي تُبَاعَ عَلَى أَسَاسِ السِّعْرِ الإِفْرَادِيِّ

وهُوَ بَيْعُ الصُّبْرَةِ الَّتِي يُجْهَل مِقْدَارُ كَيْلِهَا أَوْ وَزْنِهَا عَلَى أَسَاسِ سِعْرِ وَحْدَةِ الْكَيْل أَوِ الْوَزْنِ، وهذا النوع تعتريه أحكام إليك بيانها: -

الحكم الأول

قَدْ ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَأَبُو يُوسُفَ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ إِلَى جَوَازِ بَيْعِ الصُّبْرَةِ الَّتِي يُجْهَل عَدَدُ صِيعَانِهَا مُجَازَفَةً، بِأَنْ يَقُول: بِعْتُكَ هَذِهِ الصُّبْرَةَ مِنَ الطَّعَامِ كُل صَاعٍ بِدِرْهَمٍ؛ لأَنَّ رُؤْيَةَ الصُّبْرَةِ تَكْفِي فِي تَقْدِيرِهَا، وَلاَ يَضُرُّ الْجَهْل بِجُمْلَةِ الثَّمَنِ؛ لأَنَّ بِالإِمْكَانِ مَعْرِفَتُهُ بِالتَّفْصِيل بِكَيْل الصُّبْرَةِ، فَيَرْتَفِعُ الْغَرَرُ، وَتَزُول الْجَهَالَةُ.

الحكم الثاني

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّ الْبَيْعَ يَجُوزُ فِي قَفِيزٍ وَاحِدٍ، وَلاَ يَجُوزُ فِي الصُّبْرَةِ كُلِّهَا، إِلاَّ إِذَا عُرِفَ عَدَدُ الصِّيعَانِ، وَذَلِكَ لِتَعَذُّرِ صَرْفِ الْبَيْعِ إِلَى الْكُل لِلْجَهَالَةِ بِالْمَبِيعِ وَالثَّمَنِ، فَيُصْرَفُ إِلَى الأَقَل وَهُوَ مَعْلُومٌ، فَإِذَا زَالَتِ الْجَهَالَةُ جاز البيع.

تَسَاوِي مَوْضِعِ صُبْرَةِ الطَّعَامِ عِنْدَ بَيْعِهَا جُزَافًا

لاَ يَحل لِلْبَائِعِ فِي بَيْعِ صُبْرَةِ الطَّعَامِ جُزَافًا أَنْ يَضَعَهَا عَلَى مَوْضِعٍ يَنْقُصُهَا فَلاَ يُمْكِنُ مَعَهُ تَقْدِيرُهَا بِمُجَرَّدِ رُؤْيَتِهَا؛ فَإِذَا كَانَتِ الصُّبْرَةُ عَلَى دِكَّةٍ أَوْ رَبْوَةٍ أَوْ حَجَرٍ لِيُنْقُصَهَا سَوَاءٌ أَقَصَدَ الْبَائِعُ أَمْ لَمْ يَقْصِدْ، فَاشْتَرَاهَا الْمُشْتَرِي وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِذَلِكَ، فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ وَمُلْزِمٌ لِلْبَائِعِ، وَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ فِي فَسْخِ الْعَقْدِ، أَوِ الرُّجُوعِ بِالنَّقْصِ فِي الثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ، بِأَنْ تُقَوَّمَ الصُّبْرَةُ مَغْشُوشَةً مَعَ وَضْعِهَا عَلَى دِكَّةٍ أَوْ حَجَرٍ، وَتُقَوَّمَ بِدُونِ ذَلِكَ، فَمَا نَقَصَ مِنْ ثَمَنِهَا رَجَعَ بِهِ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ، وَإِنْ بَاعَهُ صُبْرَةَ الطَّعَامِ، وَظَهَرَ أَنَّ تَحْتَهَا حُفْرَةً فَلاَ خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي؛ لأَنَّ ذَلِكَ يَنْفَعُهُ وَلاَ يَضُرُّهُ؛ لأَنَّهُ سَيَزِيدُ فِي قَدْرِهَا، وَلِلْبَائِعِ الْخِيَارُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْحُفْرَةِ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	بيع الجزاف

بَيْعُ الْمَذْرُوعَاتِ وَالْمَعْدُودَاتِ الْمُتَفَاوِتَةِ جُزَافًا

شرح العنصر

حكمه عند الجمهور

ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى جَوَازِ أَنْ يُبَاعَ قَطِيعُ الْمَاشِيَةِ مَعَ الْجَهْلِ بِعَدَدِهِ، كُل رَأسٍ بِكَذَا، وَأَنْ تُبَاعَ الأَرْضُ وَالثَّوْبُ جُزَافًا، كُل ذِرَاعٍ بِكَذَا، مَعَ الْجَهْلِ بِجُمْلَةِ الذُّرْعَانِ.

حكمه عند الحنفية

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى عَدَمِ الْجَوَازِ، وَهُوَ قَوْل ابْنِ الْقَطَّانِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ؛ وذلك لأَنَّ الْمَعْدُودَاتُ وَالْمَذْرُوعَاتُ كَالْمَاشِيَةِ وَالأَرْضِ، تَتَفَاوَتُ أَجْزَاؤُهَا إِذَا فُرِّقَتْ، وَلاَ تَكْفِي رُؤْيَتُهَا جُمْلَةً.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	بيع الجزاف

الْبَيْعُ جُزَافًا مَعَ عِلْمِ أَحَدِ الْمُتَبَايِعَيْنِ بِقَدْرِ الْمَبِيعِ

شرح العنصر

ما يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ في بَيْعِ الْجُزَافِ عند المالكية والحنابلة

يشترط فيه أَنْ يَكُونَ الْمُتَبَايِعَانِ يَجْهَلاَنِ قَدْرَ الْمَبِيعِ جَمِيعًا، أَوْ يَعْلَمَانِهِ جَمِيعًا، وَلاَ يَجُوزُ الْبَيْعُ جُزَافًا مَعَ عِلْمِ أَحَدِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ بِقَدْرِ الْمَبِيعِ دُونَ الآخَرِ، وَذَلِكَ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ وَفِي وَجْهٍ لِلشَّافِعِيَّةِ؛ لمَا فِيهِ مِنَ الْغَرَرِ، وَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ الْمُشْتَرِي السِّلْعَةَ الَّتِي اشْتَرَاهَا جُزَافًا، إِذَا عَلِمَ بِعِلْمِ الْبَائِعِ بِقَدْرِهَا، وَلِلْبَائِعِ فَسْخُ الْعَقْدِ إِذَا عَلِمَ بِعِلْمِ الْمُشْتَرِي بِقَدْرِهَا.

ما يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ في بَيْعِ الْجُزَافِ عند الحنفية

يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ في بَيْعِ الْجُزَافِ عند الحنفية وَهُوَ الأصَحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ: أَنَّهُ يَصِحُّ مَعَ عِلْمِ أَحَدِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ بِمِقْدَارِ الْمَبِيعِ، وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةٌ بِكَرَاهَتِهِ وَعَدَمِ تَحْرِيمِهِ، مُرَاعَاةً لِخِلاَفِ الْعُلَمَاءِ فِيهِ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	بيع الجزاف

بَيْعُ الرِّبَوِيِّ بِجِنْسِهِ جُزَافًا

شرح العنصر

حكم بَيْعُ الرِّبَوِيِّ بِجِنْسِهِ جُزَافًا

لاَ يَجُوزُ أَنْ يُبَاعَ الْمَال الرِّبَوِيُّ بِجِنْسِهِ مُجَازَفَةً؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ - صلَّى الله عليه وسلَّم -: الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلاً بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ.

ما دلَّ عليه الحديث الشريف

دَلَّ الْحَدِيثُ السابق عَلَى أَنَّهُ لاَ يُبَاعُ الرِّبَوِيُّ بِجِنْسِهِ إِلاَّ بِتَحَقُّقِ الْمُمَاثَلَةِ بَيْنَهُمَا، وَلاَ يُمْكِنُ أَنْ تَتَحَقَّقَ الْمُمَاثَلَةُ فِي الْبَيْعِ الْجُزَافِ؛ لأَنَّهُ قَائِمٌ عَلَى التَّخْمِينِ وَالتَّقْدِيرِ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	بيع الجزاف

ضَمُّ مَعْلُومٍ فِي الْبَيْعِ أَوْ جُزَافٍ إِلَى جُزَافٍ

شرح العنصر

الحكم إِذَا ضُمَّ جُزَافٌ إِلَى جُزَافٍ

إِذَا ضُمَّ جُزَافٌ إِلَى جُزَافٍ فِي الْبَيْعِ بِثَمَنٍ وَاحِدٍ أَوْ بِثَمَنَيْنِ لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ صِحَّةَ الْبَيْعِ؛ لأَنَّهُمَا فِي مَعْنَى الْجُزَافِ الْوَاحِدِ، مِنْ حَيْثُ تَنَاوُلِ الرُّخْصَةِ لَهُمَا، كَمَا لَوْ قَال: بِعْتُكَ صُبْرَتَيِ التَّمْرِ وَالْحَبِّ هَاتَيْنِ.

الحكم إِنْ ضُمَّ فِي الْبَيْعِ إِلَى الْجُزَافِ مَعْلُومٌ بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ عَدَدٍ

إِنْ ضُمَّ فِي الْبَيْعِ إِلَى الْجُزَافِ مَعْلُومٌ بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ عَدَدٍ، فَقَدْ يُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى فَسَادِ الْبَيْعِ؛ لأَنَّ انْضِمَامَهُ إِلَيْهِ يُصَيِّرُ فِي الْمَعْلُومِ جَهْلاً لَمْ يَكُنْ.

أقسام انضمام المعلوم عند المالكية

قَسَّمَ الْمَالِكِيَّةُ انْضِمَامَ الْمَعْلُومِ الْقَدْرِ بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ عَدٍّ إِلَى أَرْبَعِ صُوَر:لأِنَّ الْجُزَافَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الأَصْل فِيهِ - بِحَسَبِ الْعُرْفِ - أَنْ يُبَاعَ جُزَافًا كَالأَرْضِ، أَوْ أَنْ يُبَاعَ بِالتَّقْدِيرِ كَالْكَيْل لِلْحُبُوبِ، وَكَذَلِكَ الْمَعْلُومُ الْقَدْرِ الْمُنْضَمُّ إِلَيْهِ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ الأَصْل فِيهِ أَنْ يُبَاعَ جُزَافًا، أَوْ أَنْ يُبَاعَ بِالتَّقْدِيرِ كَالْكَيْل لِلْحُبُوبِ، وَكَذَلِكَ الْمَعْلُومُ الْقَدْرِ الْمُنْضَمُّ إِلَيْهِ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ الأَصْل فِيهِ أَنْ يُبَاعَ جُزَافًا، أَوْ أَنْ يُبَاعَ بِالتَّقْدِيرِ:فَإِنْ كَانَ الْجُزَافُ أَصْلُهُ أَنْ يُبَاعَ جُزَافًا، وَالْمَعْلُومُ الْقَدْرِ أَصْلُهُ أَنْ يُبَاعَ بِالْكَيْل أَوِ الْوَزْنِ أَوِ الْعَدِّ، كَجُزَافِ أَرْضٍ مَعَ مَكِيل حَبٍّ، صَحَّ الْبَيْعُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ؛ لأِنَّ كُلاًّ مِنْهُمَا بِيعَ عَلَى أَصْلِهِ.وَيَفْسُدُ الْبَيْعُ فِي الصُّوَرِ الثَّلاَثِ الأُخْرَى؛ لِمُخَالَفَةِ الأَصْل فِي كِلَيْهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا. وَذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ إِلَى بُطْلاَنِ الْبَيْعِ فِي صُورَةِ مَا إِذَا قَال الْبَائِعُ: بِعْتُكَ هَذِهِ الصُّبْرَةَ كُل صَاعٍ بِدِرْهَمٍ، عَلَى أَنْ أَزِيدَكَ صَاعًا مِنْ هَذِهِ الصُّبْرَةِ الأُخْرَى؛ لأِنَّهُ يُفْضِي إِلَى الْجَهَالَةِ فِي جُمْلَةِ الثَّمَنِ وَتَفْصِيلِهِ.وَلَمْ نَطَّلِعْ عَلَى تَفْصِيلٍ لِلْحَنَفِيَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.وَالْوَجْهُ الثَّانِي عِنْدَهُمْ أَنَّهُ يَصِحُّ تَغْلِيبًا لِلإِشَارَةِ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	بيع الجزاف

ظُهُورُ الْمَبِيعِ أَقَل أَوْ أَكْثَرُ مِنَ الْمُسَمَّى

شرح العنصر

رأي الجمهور في ظُهُورُ الْمَبِيعِ أَقَل أَوْ أَكْثَرُ مِنَ الْمُسَمَّى

مَنِ ابْتَاعَ صُبْرَةَ طَعَامٍ عَلَى أَنَّهَا مِائَةُ قَفِيزٍ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ، فَوَجَدَهَا أَقَل أَوْ أَكْثَرَ، وَمَنِ ابْتَاعَ ثَوْبًا عَلَى أَنَّهُ عَشَرَةُ أَذْرُعٍ بِعَشَرَةِ دَرَاهِمَ، أَوْ أَرْضًا عَلَى أَنَّهَا مِائَةُ ذِرَاعٍ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ، فَوَجَدَهَا أَقَل أَوْ أَكْثَرَ، ذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ إِلَى صِحَّةِ الْبَيْعِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، سَوَاءٌ ظَهَرَ الْمَبِيعُ زَائِدًا أَمْ نَاقِصًا عَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِ الاتِّفَاقُ فِي الْعَقْدِ، وَسَوَاءٌ أَكَانَ الْمَبِيعُ ثَوْبًا أَمْ أَرْضًا مِنَ الْمَذْرُوعَاتِ، أَوْ صُبْرَةَ طَعَامٍ مِنَ الْمَكِيلاَتِ.

رِوَايَة لِلْحَنَابِلَةِ في ظُهُورُ الْمَبِيعِ أَقَل أَوْ أَكْثَرُ مِنَ الْمُسَمَّى

فِي رِوَايَةٍ لِلْحَنَابِلَةِ: أَنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ إِذَا كَانَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ أَرْضًا أَوْ ثَوْبًا؛ وَذَلِكَ لاخْتِلاَل الْوَصْفِ فِيهِمَا؛ لأِنَّهُ لاَ يُمْكِنُ إِجْبَارُ الْبَائِعِ عَلَى تَسْلِيمِ الزِّيَادَةِ، وَلاَ يُمْكِنُ إِجْبَارُ الْمُشْتَرِي عَلَى أَخْذِ الْبَعْضِ؛ لأِنَّهُ اشْتَرَى الْكُل، كما فرَّق بينهما كذلك الحنفية.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	بيع الحاضر للبادي

المقدمة

شرح العنصر

وصف الدرس

يتناول هذا الدرس تعريف بيع الحاضر للبادي، وما ورد فيه من نهي وعلَّة هذا النهي، وقيوده وحُكمه.

التمهيد

بعض الناس قد يكونُ هدفهم الأساسي الرِّبح فقط، بغَضِّ النَّظَر عن حال الناس أو حاجة المسلمين؛ لذا لا يتَورَّعون عن المغالاة في أيِّ شيء، حتى لو كان هذا هو قُوت الناس؛ لذا جاء الشارع الحكيم ليَحمِي الإنسان من جشَعِه.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	بيع الحاضر للبادي

الحاضر والبادي

شرح العنصر

مَن هو الحاضر والبادي؟

الْحَاضِرُ: ضِدُّ الْبَادِي، وَالْحَاضِرَةُ ضِدُّ الْبَادِيَةِ، وَالْحَاضِرُ: مَنْ كَانَ مِنْ أَهْل الْحَضَرِ، وَهُوَ سَاكِنُ الْحَاضِرَةِ، وَهِيَ الْمُدُنُ وَالْقُرَى، وَالرِّيفُ وَهُوَ أَرْضٌ فِيهَا - عَادَةً - زَرْعٌ وَخَصْبٌ.

الحاضر والبادي عند بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ وعند الحنابلة

عبَّر بعض المالكية أنه بَيْعِ حَاضِرٍ لِعَمُودِيٍّ، وَالْعَمُودِيُّ هُوَ الْبَدَوِيُّ، نِسْبَةً إِلَى عَمُودٍ؛ لأِنَّ الْبَدْوَ يَسْكُنُونَ الْخِيَامَ، غَيْرَ أَنَّ الْحَنَابِلَةَ اعْتَبَرُوا الْبَدْوِيَّ شَامِلاً لِلْمُقِيمِ فِي الْبَادِيَةِ، وَلِكُل مَنْ يَدْخُل الْبَلْدَةَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا، وَهُوَ قَوْلٌ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ.

الْمُرَادُ بِبَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي عِنْدَ الْجُمْهُورِ

أَنْ يَتَوَلَّى الْحَضَرِيُّ بَيْعَ سِلْعَةِ الْبَدْوِيِّ، بِأَنْ يَصِيرَ الْحَاضِرُ سِمْسَارًا لِلْبَادِي الْبَائِعِ، وقَال الْحلوَانِيُّ: هُوَ أَنْ يَمْنَعَ السِّمْسَارُ الْحَاضِرُ الْقَرَوِيَّ مِنَ الْبَيْعِ، وَيَقُول لَهُ: لاَ تَبِعْ أَنْتَ، أَنَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ، فَيَتَوَكَّل لَهُ، وَيَبِيعُ وَيُغَالِي، وَلَوْ تَرَكَهُ يَبِيعُ بِنَفْسِهِ لَرَخَّصَ عَلَى النَّاسِ، فَالْبَيْعُ - عَلَى هَذَا - هُوَ مِنَ الْحَاضِرِ لِلْحَاضِرِ نِيَابَةً عَنِ الْبَادِي، بِثَمَنٍ أَغْلَى.

ما ذَهَبَ إليه بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ

ذَهَبَ إليه بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ - كَصَاحِبِ الْهِدَايَةِ - إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَدِيثِ: أَنْ يَبِيعَ الْحَضَرِيُّ سِلْعَتَهُ مِنَ الْبَدْوِيِّ؛ وَذَلِكَ طَمَعًا فِي الثَّمَنِ الْغَالِي، فَهُوَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، لِمَا فِيهِ مِنَ الإِضْرَارِ بِأَهْل الْبَلَدِ، وَعَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ تَكُونُ اللاَّمُ فِي ((وَلاَ يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ)) بِمَعْنَى مِنْ - كَمَا يَقُول الْبَابَرْتِيُّ -: فَهَذَا تَفْسِيرُ مَنْ قَال: إِنَّ الْحَاضِرَ هُوَ الْمَالِكُ، وَالْبَادِي هُوَ الْمُشْتَرِي.

قول الْخَيْر الرَّمْلِيِّ في بيع الحاضر للبادي

قَال الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ: وَيَشْهَدُ لِصِحَّةِ هَذَا التَّفْسِيرِ، مَا فِي الْفُصُول الْعِمَادِيَّةِ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ: لَوْ أَنَّ أَعْرَابًا قَدِمُوا الْكُوفَةَ، وَأَرَادُوا أَنْ يَمْتَارُوا (يَتَزَوَّدُوا مِنَ الطَّعَامِ) مِنْهَا، أَلاَ تَرَى أَنَّ أَهْل الْبَلْدَةِ يُمْنَعُونَ عَنِ الشِّرَاءِ لِلْحُكْرَةِ، فَهَذَا أَوْلَى.

ما صرَّح به الْحَصْكَفِيُّ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ

وَصَرَّحَ الْحَصْكَفِيُّ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ بِأَنَّ الأَصَحَّ (وَهُوَ التَّفْسِيرُ الأَوَّل الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ) وَذَلِكَ لِوَجْهَيْنِ: أَوَّلُهُمَا: مُوَافَقَتُهُ لآخِرِ الْحَدِيثِ فِي بَعْضِ رِوَايَاتِهِ: دَعُوا النَّاسَ، يَرْزُقُ اللهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ؛ وثانيهما: أَنَّهُ عُدِّيَ بِاللاَّمِ، لاَ بِمِنْ؛ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَذْهَبُ الْحَنَفِيَّةِ، كَالْجُمْهُورِ فِي تَفْسِيرِ الْحَدِيثِ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	بيع الحاضر للبادي

النَّهْيُ عَنْ بيع الحاضر للبادي

شرح العنصر

دليل النهي

لاَ يَخْتَلِفُ الْفُقَهَاءُ فِي مَنْعِ هَذَا الْبَيْعِ، فَقَدْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنْهُ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مِنْهَا: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - أَنَّ رَسُول اللهِ قَال: ((لاَ تَلَقُّوا الرُّكْبَانَ، وَلاَ يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلاَ تَنَاجَشُوا، وَلاَ يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلاَ تَصُرُّوا الْغَنَمَ))، وَمِنْهَا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - قَال: قَال رَسُول اللَّهِ - صلَّى الله عليه وسلَّم -: ((لاَ يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعُوا النَّاسَ، يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ)).

عِلَّةُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي

اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي عِلَّةِ هَذَا النَّهْيِ كما يلي:

1- مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ

بِنَاءً عَلَى التَّفْسِيرِ الأَوَّل أَنَّ الْمَعْنَى فِي النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ، هُوَ مَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ هَذَا الْبَيْعُ مِنَ الإِضْرَارِ بِأَهْل الْبَلَدِ، وَالتَّضْيِيقُ عَلَى النَّاسِ، وَالْقَصْدُ أَنْ يَبِيعُوا لِلنَّاسِ بِرُخْصٍ.

2- مَذْهَبُ بَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ

كَالْمَرْغِينَانِيِّ - عَلَى مَا بَيَّنَّا - وَالْكَاسَانِيِّ، وَكَذَلِكَ التُّمُرْتَاشِيُّ - فِيمَا يَبْدُو بِنَاءً عَلَى التَّفْسِيرِ الثَّانِي - أَنَّ الْمَعْنَى فِي النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ، وَهُوَ الإِضْرَارُ بِأَهْل الْمِصْرِ، مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى غَيْرِ الرُّخْصِ، وَهِيَ: أَنْ يَكُونَ أَهْل الْبَلَدِ فِي حَال قَحْطٍ وَعَوَزٍ إِلَى الطَّعَامِ وَالْعَلَفِ، فَلاَ يَبِيعُهُمَا الْحَضَرِيُّ - مَعَ ذَلِكَ - إِلاَّ لأَهْل الْبَدْوِ، بِثَمَنٍ غَالٍ.

قُيُودُ النَّهْيِ

قَيَّدَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ النَّهْيَ عَنْ بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي، بِقُيُودٍ وَشُرُوطٍ شَتَّى مِنْهَا ما يلي:

الشرط الأول

أَنْ يَكُونَ مَا يَقْدُمُ بِهِ الْبَادِي، مِمَّا تَعُمُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، سَوَاءٌ أَكَانَ مَطْعُومًا أَمْ غَيْرَ مَطْعُومٍ، فَمَا لاَ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ إِلاَّ نَادِرًا، لاَ يَدْخُل تَحْتَ النَّهْيِ، وهذا الشرط لِلشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ.

الشرط الثاني

أَنْ يَكُونَ قَصْدُ الْبَادِي الْبَيْعَ حَالاً، وَهُوَ مَا عَبَّرُوا عَنْهُ بِالْبَيْعِ بِسِعْرِ يَوْمِهِ، فَلَوْ كَانَ قَصْدُهُ الْبَيْعَ عَلَى التَّدْرِيجِ، فَسَأَلَهُ الْبَلَدِيُّ تَفْوِيضَ ذَلِكَ إِلَيْهِ فَلاَ بَأْسَ بِهِ، لأَنَّهُ لَمْ يَضُرَّ بِالنَّاسِ، وَلاَ سَبِيل إِلَى مَنْعِ الْمَالِكِ مِنْهُ، وَهَذَا الشَّرْط لِلشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ أيضًا.

الشرط الثالث

أَنْ يَكُونَ الْبَيْعُ عَلَى التَّدْرِيجِ بِأَغْلَى مِنْ بَيْعِهِ حَالاً، كَمَا اسْتَظْهَرَهُ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ.

الشرط الرابع

أَنْ يَكُونَ الْبَادِي جَاهِلاً بِالسِّعْرِ؛ لأَنَّهُ إِذَا عَلِمَهُ لَمْ يَزِدْهُ الْحَاضِرُ عَلَى مَا عِنْدَهُ، وَلأَنَّ النَّهْيَ لأَجْل أَنْ يَبِيعُوا لِلنَّاسِ بِرُخْصٍ، وَهَذِهِ الْعِلَّةُ إِنَّمَا تُوجَدُ إِذَا كَانُوا جَاهِلِينَ بِالأَسْعَارِ، فَإِذَا عَلِمُوا بِالأَسْعَارِ فَلاَ يَبِيعُونَ إِلاَّ بِقِيمَتِهَا كَمَا يَبِيعُ الْحَاضِرُ، فَبَيْعُ الْحَاضِرِ حِينَئِذٍ بِمَنْزِلَةِ بَيْعِهِمْ، وَهَذَا الشَّرْطُ لِلْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ أَطْلَقَ الْخَرَشِيُّ النَّهْيَ، سَوَاءٌ أَكَانَ الْبَدْوِيُّ جَاهِلاً بِالأَسْعَارِ أَمْ لاَ، وهناك شروط أخرى في كل مذهب.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	بيع الحاضر للبادي

حُكْمُ بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي

شرح العنصر

ما ذهب إليه جمهور الفقهاء

ذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّهُ مُحَرَّمٌ مَعَ صِحَّتِهِ، وَصَرَّحَ بِهِ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ، وَعَبَّرَ عَنْهُ بَعْضُهُمْ بِالْكَرَاهَةِ، وَهِيَ لِلتَّحْرِيمِ عِنْدَ الإِطْلاَقِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ، لَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ صَحِيحٌ عِنْدَ جُمْهُورِهِمْ، كَمَا هُوَ رِوَايَةٌ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ.

النَّهْيُ عَنْهُ لاَ يَسْتَلْزِمُ الْفَسَادَ وَالْبُطْلاَنَ

لأَنَّهُ لاَ يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِ الْبَيْعِ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَفْقِدْ رُكْنًا، وَلاَ إِلَى لاَزِمِهِ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَفْقِدْ شَرْطًا، بَل هُوَ رَاجِعٌ لأَمْرٍ خَارِجٍ غَيْرِ لاَزِمٍ؛ كَالتَّضْيِيقِ وَالإِيذَاءِ.

قول المحلِّي في النهي عن بيع الحاضر للبادي

قَال الْمَحَلِّيُّ: وَالنَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ؛ فَيَأْثَمُ بِارْتِكَابِهِ الْعَالِمُ بِهِ، وَيَصِحُّ الْبَيْعُ.

روايةٌ لأحمد في النهي عن بيع الحاضر للبادي

فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ الْبَيْعَ صَحِيحٌ وَلاَ كَرَاهَةَ فِيهِ، وَأَنَّ النَّهْيَ اخْتُصَّ بِأَوَّل الإِسْلاَمِ لِمَا كَانَ عَلَيْهِمْ مِنَ الضِّيقِ، قَال أَحْمَدُ: كَانَ ذَلِكَ مَرَّةً، والمذهب عندهم الحرمة.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	بيع الحاضر للبادي

بَعْضُ الْفُرُوعِ التَّفْصِيلِيَّةِ عِنْدَ غَيْرِ الْحَنَفِيَّةِ فِي بيع الحاضر للبادي

شرح العنصر

أَوَّلاً: المالكية

نَصَّ الْمَالِكِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ - مَعَ فَسْخِ هَذَا الْبَيْعِ بِشَرْطِ عَدَمِ فَوَاتِ الْمَبِيعِ - يُؤَدَّبُ كُلٌّ مِنَ الْمَالِكِ وَالْحَاضِرِ وَالْمُشْتَرِي، إِنْ لَمْ يُعْذَرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِجَهْلِهِ، لَكِنْ هَل يُؤَدَّبُ مُطْلَقًا، أَمْ يُؤَدَّبُ إِنِ اعْتَادَ هَذَا الْبَيْعَ؟ قَوْلاَنِ لِلْمَالِكِيَّةِ فِي هَذَا.

على مَن يقعُ إثم التحريم؟

الشَّافِعِيَّةُ قَرَّرُوا الإِثْمَ عَلَى الْعَالِمِ بِالتَّحْرِيمِ، كَمَا قَال الْمَالِكِيَّةُ غير أَنَّ الْقَفَّال مِنْ أَئِمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ، جَعَل الإِثْمَ هُنَا، عَلَى الْبَلَدِيِّ دُونَ الْبَدْوِيِّ، وَقَرَّرَ أَنَّهُ لاَ خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي، ثُمَّ عَمَّمَ الشَّافِعِيَّةُ اشْتِرَاطَ الْعِلْمِ بِالْحُرْمَةِ، فِي كُل مَنْهِيٍّ عَنْهُ.

ثَانِيًا: اختلاف الأئمة في حكم الشراء للبادي

بِمَا أَنَّ النَّصَّ وَرَدَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْبَيْعِ لِلْبَادِي، فَقَدِ اخْتُلِفَ فِي حُكْمِ الشِّرَاءِ لَهُ على النحو التالي:

أ - مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ

التَّفْصِيل بَيْنَ الشِّرَاءِ لَهُ بِالنَّقْدِ أَوْ بِالسِّلَعِ: فَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى جَوَازَ الشِّرَاءِ لَهُ بِالنَّقْدِ وَبِالسِّلَعِ مُطْلَقًا، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلاَمِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ،

وَقَال آخَرُونَ مِنْهُمْ: ظَاهِرُ كَلاَمِ الأَئِمَّةِ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ الشِّرَاءُ لَهُ إلاَّ بِالنَّقْدِ، لاَ بِالسِّلَعِ مُطْلَقًا، وَإِلاَّ كَانَ بَيْعًا لِسِلَعِهِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ مُطْلَقًا عَلَى الْمُعْتَمَدِ - كَمَا تَقَدَّمَ - وَاسْتَوْجَهَ هَذَا الدُّسُوقِيُّ.

ب - وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ

مُتَرَدِّدٌ فِي التَّأْثِيمِ بِهِ أَيْضًا، فَلَوْ قَدِمَ مِنَ الْبَدْوِ مَنْ يُرِيدُ الشِّرَاءَ، فَتَعَرَّضَ لَهُ مِنَ الْحَضَرِ مَنْ يَشْتَرِي لَهُ رَخِيصًا: (1) فَابْنُ يُونُسَ قَال: هُوَ حَرَامٌ.

(2) وَجَمْعٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ اخْتَارُوا عَدَمَ الإِثْمِ فِي الشِّرَاءِ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْبَيْعِ وَبَيْنَ الشِّرَاءِ لِلْبَدَوِيِّ، بِأَنَّ الشِّرَاءَ غَالِبًا بِالنَّقْدِ، وَهُوَ لاَ تَعُمُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ.

(3) أَمَّا ابْنُ حَجَرٍ، فَذَهَبَ مَذْهَبَ التَّوْفِيقِ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ، فَحَمَل الْقَوْل الأَوَّل بِالإِثْمِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الشِّرَاءُ بِمَتَاعٍ تَعُمُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، وَحَمَل الْقَوْل بِعَدَمِ الإِثْمِ عَلَى خِلاَفِهِ، وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ الشِّرَاءُ بِمَتَاعٍ لاَ تَعُمُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ.

ج - مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ

مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ فِي الشِّرَاءِ لِلْبَادِي: أَنَّهُ صَحِيحٌ رِوَايَةً وَاحِدَةً؛ وَذَلِكَ لأَنَّ النَّهْيَ غَيْرُ مُتَنَاوِلٍ لِلشِّرَاءِ بِلَفْظِهِ، وَلاَ هُوَ فِي مَعْنَاهُ، فَإِنَّ النَّهْيَ عَنِ الْبَيْعِ لِلرِّفْقِ بِأَهْل الْحَضَرِ، لِيَتَّسِعَ عَلَيْهِمُ السِّعْرُ وَيَزُول عَنْهُمُ الضَّرَرُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الشِّرَاءِ لَهُمْ؛ إِذْ لاَ يَتَضَرَّرُونَ لِعَدَمِ الْغَبْنِ لِلْبَادِينَ، بَل هُوَ دَفْعُ الضَّرَرِ عَنْهُ.

ثَالِثًا: مَسْأَلَةٌ تَتَّصِل بِبَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي وَالشِّرَاءِ لَهُ

المسألة هِيَ: مَا لَوْ أَشَارَ الْحَاضِرُ عَلَى الْبَادِي، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُبَاشِرَ الْبَيْعَ لَهُ، فَقَدْ نَقَل ابْنُ قُدَامَةَ أَنَّهُ كَرِهَهُ مَالِكٌ وَاللَّيْث؛ وَقَال الشَّافِعِيَّةُ: فِي وُجُوبِ إِرْشَادِهِ إِلَى الادِّخَارِ أَوِ الْبَيْعِ وَجْهَانِ: أَوْجَهُهُمَا أَنَّهُ يَجِبُ إِرْشَادُهُ، لِوُجُوبِ الإِشَارَةِ بِالأَصْلَحِ عَلَيْهِ، وَنَقَل ابْنُ قُدَامَةَ أَيْضًا، أَنَّهُ رَخَّصَ فِيهِ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالأَوْزَاعِيُّ وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وقَال ابْنُ قُدَامَةَ: وَقَوْل الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ، مَا لَمْ يَثْبُتْ خِلاَفُهُ.

رَابِعًا: ما نَص عليه ابْنُ جُزَيٍّ

نصَّ ابنُ جزِّي - وهو مِنَ الْمَالِكِيَّةِ - عَلَى أَنَّ تَعْرِيفَ الْبَادِي بِالسِّعْرِ، هُوَ كَالْبَيْعِ لَهُ، فَلاَ يَجُوزُ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	تعريف الْبَيْعُ الْفَاسِد، وحكمه، وأسباب الفساد

المقدمة

شرح العنصر

وصف الدرس

يتناول هذا الدرس تعريف البيع الفاسد وحُكمه، ويعرض أسباب الفساد التي تطرأ على العقد.

التمهيد

إنَّ البيع في أصله مباح، ولكن قد تطرأ عليه أسباب تُغيِّر هذا الحكم الأصلي إلى أحكام أخرى؛ ممَّا يلزم المسلم بأنْ يتعرَّف على الأحوال المختلفة التي يمكن أن تُغيِّر حكم البيع.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	تعريف الْبَيْعُ الْفَاسِد، وحكمه، وأسباب الفساد

الْبَيْع الْفَاسِد

شرح العنصر

تعريف البيع الفاسد

الْبَيْعُ: مُبَادَلَةُ الْمَال بِالْمَال، وَالْفَسَادُ: ضِدُّ الصَّلاَحِ.

الْبَيْعُ الْفَاسِدُ فِي الاصْطِلاَحِ

مَا يَكُونُ مَشْرُوعًا أَصْلاً لاَ وَصْفًا، وَالْمُرَادُ بِالأَصْل: الصِّيغَةُ، وَالْعَاقِدَانِ، وَالْمَعْقُودُ عَلَيْهِ، وَبِالْوَصْفِ: مَا عَدَا ذَلِكَ، وَهَذَا اصْطِلاَحُ الْحَنَفِيَّةِ الَّذِينَ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْفَاسِدِ وَالْبَاطِل؛ فَالْبَيْعُ الْفَاسِدُ عِنْدَهُمْ مَرْتَبَةٌ بَيْنَ الْبَيْعِ الصَّحِيحِ وَالْبَيْعِ الْبَاطِل؛ وَلِهَذَا يُفِيدُ الْحُكْمَ إِذَا اتَّصَل بِهِ الْقَبْضُ، لَكِنَّهُ مَطْلُوبُ التَّفَاسُخِ شَرْعًا.

البيع الفاسد عند الجمهور

جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ فَالْفَاسِدُ وَالْبَاطِل عِنْدَهُمْ سِيَّانِ، وَهَذَا فِي الْجُمْلَةِ، إِلاَّ أَنَّ بَعْضَ الشَّافِعِيَّةِ وَافَقُوا الْحَنَفِيَّةَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْفَاسِدِ وَالْبَاطِل حَيْثُ قَالُوا: إِنْ رَجَعَ الْخَلَل إِلَى رُكْنِ الْعَقْدِ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَى شَرْطِهِ فَفَاسِدٌ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	تعريف الْبَيْعُ الْفَاسِد، وحكمه، وأسباب الفساد

الأَلْفَاظُ ذَاتُ الصِّلَةِ بالبيع الفاسد

شرح العنصر

أولاً: الْبَيْعُ الصَّحِيحُ

الْبَيْعُ الصَّحِيحُ هُوَ: الْبَيْعُ الْمَشْرُوعُ بِأَصْلِهِ وَوَصْفِهِ، وَيُفِيدُ الْحُكْمَ بِنَفْسِهِ إِذَا خَلاَ عَنِ الْمَوَانِعِ، فَالْبَيْعُ الصَّحِيحُ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ أَثَرُهُ، مِنْ حُصُول الْمِلْكِ وَالانْتِفَاعِ بِالْمَبِيعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلاَ يَحْتَاجُ إِلَى الْقَبْضِ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْمَذَاهِبِ.

ثانيًا: الْبَيْعُ الْبَاطِل

الْبَيْعُ الْبَاطِل: مَا لاَ يَكُونُ مَشْرُوعًا بِأَصْلِهِ وَلاَ بِوَصْفِهِ، فَلاَ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ أَثَرٌ، وَلاَ تَحْصُل بِهِ فَائِدَةٌ، وسبق تناولُه.

ثالثًا: الْبَيْعُ الْمَكْرُوهُ

الْمَكْرُوهُ لُغَةً: خِلاَفُ الْمَحْبُوبِ، وَالْبَيْعُ الْمَكْرُوهُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ مَا كَانَ مَشْرُوعًا بِأَصْلِهِ وَوَصْفِهِ، لَكِنْ نُهِيَ عَنْهُ لِوَصْفٍ مُجَاوِرٍ غَيْرِ لاَزِمٍ، كَالْبَيْعِ عِنْدَ أَذَانِ الْجُمُعَةِ، وَبَيْعِ الْمُسْلِمِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَنَحْوِهِمَا.

حكم البيع المكروه

الْبَيْعُ الْمَكْرُوهُ بَيْعٌ مُنْعَقِدٌ صَحِيحٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ (الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ) فَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ أَثَرُهُ؛ كَثُبُوتِ الْمِلْكِيَّةِ فِي الْبَدَلَيْنِ، لَكِنْ فِيهِ إِثْمٌ إِنْ كَانَ مَكْرُوهًا تَحْرِيمًا عَلَى اصْطِلاَحِ الْحَنَفِيَّةِ، وفي رواية عن أحمد أنَّه فاسد.

رابعًا: الْبَيْعُ الْمَوْقُوفُ

الْبَيْعُ الْمَوْقُوفُ هُوَ: مَا يَكُونُ مَشْرُوعًا بِأَصْلِهِ وَوَصْفِهِ، وَيُفِيدُ الْحُكْمَ عَلَى سَبِيلِ التَّوَقُّفِ وَامْتَنَعَ تَمَامُهُ لأِجْلِ غَيْرِهِ؛ كَبَيْعِ مَالِ الْغَيْرِ، وَيُسَمَّى الْبَائِعُ حِينَئِذٍ فُضُولِيًّا، لِتَصَرُّفِهِ فِي حَقِّ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنٍ شَرْعِيٍّ، وهو صَحِيحٌ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ، وَهُوَ قَوْلٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ ويتوقَّف على إذن المالك؛ لِصُدُورِهِ مِنْ أَهْلِهِ فِي مَحَلِّهِ، وَبَاطِلٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ فِي الصَّحِيحِ، وَهُوَ رِوَايَةٌ أُخْرَى عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ لِعَدَمِ الْمِلْكِ وَالْوِلاَيَةِ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	تعريف الْبَيْعُ الْفَاسِد، وحكمه، وأسباب الفساد
الْحُكْمُ التَّكْلِيفِيُّ للبيع الفاسد وأسباب الفساد		

شرح العنصر

الْحُكْمُ التَّكْلِيفِيُّ للبيع الفاسد

يَحْرُمُ الإِقْدَامُ عَلَى الْبَيْعِ الْفَاسِدِ إِذَا كَانَ الْمُتَصَرِّفُ عَالِمًا بِفَسَادِهِ؛ لأِنَّ فِيهِ مُخَالَفَةً شَرْعِيَّةً وَلَوْ فِي وَصْفِ الْعَقْدِ، وَالْفَاسِدُ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، وَالنَّهْيُ يَدُل عَلَى كَوْنِهِ غَيْرَ مُبَاحٍ.

أَسْبَابُ الْفَسَادِ

مَا يَلِي مِنَ الأَسْبَابِ تُفْسِدُ الْعَقْدَ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ وَلاَ تُبْطِلُهُ، وَالْبَيْعُ فِي هَذِهِ الأَحْوَال يُفِيدُ الْحُكْمَ بِشَرْطِ الْقَبْضِ، وَيُطَبَّقُ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْفَاسِدِ الآتِي ذِكْرُهَا، وَهَذِهِ الأَسْبَابُ تُعْتَبَرُ مِنْ أَسْبَابِ بُطْلاَنِ الْعَقْدِ وَعَدَمِ اعْتِبَارِهِ أَصْلاً عِنْدَ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ، وَحَيْثُ إِنَّ الْبَيْعَ الْفَاسِدَ هُوَ مُصْطَلَحُ الْحَنَفِيَّةِ فَقَطْ فَيُقْتَصَرُ عَلَى ذِكْرِ أَسْبَابِ الْفَسَادِ عِنْدَهُمْ:

أولاً: عَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ إِلاَّ بِتَحَمُّل الضَّرَرِ

مِنْ شُرُوطِ الْبَيْعِ الصَّحِيحِ: أَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ مَقْدُورَ التَّسْلِيمِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ يَلْحَقُ الْبَائِعَ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَسْلِيمُهُ إِلاَّ بِضَرَرٍ يَلْزَمُهُ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ؛ لأَنَّ الضَّرَرَ لاَ يُسْتَحَقُّ بِالْعَقْدِ، وَلاَ يَلْزَمُ بِالْتِزَامِ الْعَاقِدِ إِلاَّ تَسْلِيمُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ، فَأَمَّا مَا وَرَاءَهُ فَلاَ.

ما يترتَّب على السبب الأول

يترتَّب عَلَى ذَلِكَ إِذَا بَاعَ جِذْعًا فِي سَقْفٍ، أَوْ آجُرًّا فِي حَائِطٍ، أَوْ ذِرَاعًا فِي دِيبَاجٍ فَإِنَّهُ لاَ يَجُوزُ؛ لأَنَّهُ لاَ يُمْكِنُهُ تَسْلِيمُهُ إِلاَّ بِالنَّزْعِ وَالْقَطْعِ، وَفِيهِ ضَرَرٌ بِالْبَائِعِ، وَالضَّرَرُ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ بِالْعَقْدِ، فَكَانَ بَيْعُ مَا لاَ يَجِبُ تَسْلِيمُهُ شَرْعًا، فَيَكُونُ فَاسِدًا، فَإِنْ نَزَعَهُ الْبَائِعُ وَسَلَّمَهُ إِلَى الْمُشْتَرِي قَبْل أَنْ يَفْسَخَ الْعَقْدَ جَازَ الْبَيْعُ، حَتَّى يُجْبَرُ الْمُشْتَرِي عَلَى الأَخْذِ؛ لأَنَّ الْمَانِعَ مِنَ الْجَوَازِ ضَرَرُ الْبَائِعِ بِالتَّسْلِيمِ، فَإِذَا سَلَّمَ بِاخْتِيَارِهِ وَرِضَاهُ فَقَدْ زَال الْمَانِعُ.

ثانيًا: جَهَالَةُ الْمَبِيعِ أَوِ الثَّمَنِ أَوِ الأَجَل

مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الْبَيْعِ أَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ وَالثَّمَنُ مَعْلُومَيْنِ عِلْمًا يَمْنَعُ مِنَ الْمُنَازَعَةِ؛ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَجْهُولاً جَهَالَةً مُفْضِيَةً إِلَى الْمُنَازَعَةِ فَسَد الْبَيْعُ، فَإِذَا قَال: بِعْتُكَ شَاةً مِنْ هَذَا الْقَطِيعِ، أَوْ ثَوْبًا مِنْ هَذَا الْعِدْل فَسَدَ الْبَيْعُ؛ لأَنَّهمَا مَجْهُولاَنِ جَهَالَةً مُفْضِيَةً إِلَى الْمُنَازَعَةِ، لِفُحْشِ التَّفَاوُتِ بَيْنَ شَاةٍ وَشَاةٍ، وَثَوْبٍ وَثَوْبٍ فَيُوجِبُ الْفَسَادَ، لَكِنْ إِذَا عَيَّنَ الْبَائِعُ شَاةً أَوْ ثَوْبًا وَسَلَّمَهُ إِلَيْهِ، وَرَضِيَ بِهِ جَازَ، وَيَكُونُ ذَلِكَ ابْتِدَاءَ بَيْعًا بِالْمُرَاضَاةِ.

أحكام متعلقة بالسبب الثاني

لَوْ بَاعَ شَيْئًا بِعَشَرَةِ دَرَاهِمَ، وَفِي الْبَلَدِ نُقُودٌ مُخْتَلِفَةٌ، انْصَرَفَ إِلَى النَّقْدِ الْغَالِبِ، فَيَصِحُّ الْعَقْدُ، لَكِنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ عِدَّةُ نُقُودٍ غَالِبَةٍ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ؛ لأَنَّ الثَّمَنَ مَجْهُولٌ إِذِ الْبَعْضُ لَيْسَ بِأَوْلَى مِنَ الْبَعْضِ.

الحكم إِذَا كَانَ الْبَيْعُ فِيهِ أَجَلٌ

إِذَا كَانَ الْبَيْعُ فِيهِ أَجَلٌ يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهِ أَنْ يَكُونَ الأَجَل مَعْلُومًا، فَإِنْ كَانَ مَجْهُولاً يَفْسُدُ الْبَيْعُ، سَوَاءٌ أَكَانَتْ جَهَالَةُ الأَجَل فَاحِشَةً؛ كَهُبُوبِ الرِّيحِ وَنُزُول الْمَطَرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، أَمْ مُتَقَارِبَةً كَالْحَصَادِ وَقُدُومِ الْحَاجِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لأَنَّ الأَوَّل فِيهِ غَرَرُ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، وَالنَّوْعُ الثَّانِي مِمَّا يَتَقَدَّمُ وَيَتَأَخَّرُ فَيُؤَدِّي إِلَى الْمُنَازَعَةِ، فَيُوجِبُ فَسَادَ الْبَيْعِ.

ثالثًا: الْبَيْعُ بِالإِكْرَاهِ

الإِكْرَاهُ إِذَا كَانَ مُلْجِئًا؛ أَيْ: بِالتَّهْدِيدِ بِإِتْلاَفِ النَّفْسِ أَوِ الْعُضْوِ مَثَلاً، يُعْدِمُ الرِّضَا وَيُفْسِدُ الاخْتِيَارَ، فَيَبْطُل عَقْدُ الْبَيْعِ وَسَائِرُ الْعُقُودِ بِغَيْرِ خِلاَفٍ؛ أَمَّا الإِكْرَاهُ غَيْرُ الْمُلْجِئِ، كَالتَّهْدِيدِ بِالْحَبْسِ وَالضَّرَرِ الْيَسِيرِ، فَيُفْسِدُ الْبَيْعَ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ وَلاَ يُبْطِلُهُ، فَيَثْبُتُ بِهِ الْمِلْكُ

عِنْدَ الْقَبْضِ، وَيَنْقَلِبُ صَحِيحًا لاَزِمًا بِإِجَازَةِ الْمُكْرَهِ؛ لأَنَّ الإِكْرَاهَ غَيْرَ الْمُلْجِئِ لاَ يُعْدِمُ الاخْتِيَارَ (الَّذِي هُوَ: تَرْجِيحُ فِعْل الشَّيْءِ عَلَى تَرْكِهِ)، وَإِنَّمَا يُعْدِمُ الرِّضَا (الارْتِيَاحُ إِلَى الشَّيْءِ) وَالرِّضَا لَيْسَ رُكْنًا مِنْ أَرْكَانِ الْبَيْعِ، بَل هُوَ شَرْطٌ مِنْ شُرُوط.

بَيْعُ الْمُضْطَرِّ فَاسِدٌ

كَمَا إِذَا اضْطُرَّ شَخْصٌ إِلَى بَيْعِ شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ وَلَمْ يَرْضَ الْمُشْتَرِي إِلاَّ بِشِرَائِهِ بِأَقَل مِنْ ثَمَنِ الْمِثْل بِغَبْنٍ فَاحِشٍ.

رابعًا: الشَّرْطُ الْمُفْسِدُ

مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الْبَيْعِ أَنْ يَكُونَ خَالِيًا عَنِ الشُّرُوطِ الْمُفْسِدَةِ، وَهِيَ أَنْوَاعٌ إليك بيانها: -

النوع الأول من الشروط المفسدة

وهو: مَا فِي وُجُودِهِ غَرَرٌ، نَحْوُ مَا إِذَا اشْتَرَى نَاقَةً عَلَى أَنَّهَا حَامِلٌ؛ لأَنَّ الشَّرْطَ يَحْتَمِل الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ وَلاَ يُمْكِنُ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ لِلْحَال؛ لأَنَّ عِظَمَ الْبَطْنِ وَالتَّحَرُّكَ يَحْتَمِل أَنْ يَكُونَ لِعَارِضٍ، فَكَانَ فِي الْبَيْعِ بِهَذَا الشَّرْطِ غَرَرٌ يُوجِبُ فَسَادَهُ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ - صلَّى الله عليه وسلَّم -: أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ، وَيَرْوِي الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الْبَيْعَ بِهَذَا الشَّرْطِ جَائِزٌ؛ لأَنَّ كَوْنَهَا حَامِلاً بِمَنْزِلَةِ شَرْطِ كَوْنِ الْعَبْدِ كَاتِبًا أَوْ خَيَّاطًا وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَذَا جَائِزٌ، فَكَذَا هَذَا، وَفِي الْمَوْضُوعِ أَمْثِلَةٌ خِلاَفِيَّةٌ يُرْجَعُ إِلَيْهَا فِي مَظَانِّهَا.

النوع الثاني من الشروط المفسدة

وهو أنه: كُل شَرْطٍ لاَ يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَفِيهِ مَنْفَعَةٌ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي، وَلَيْسَ بِمُلاَئِمٍ وَلاَ مِمَّا جَرَى بِهِ التَّعَامُل بَيْنَ النَّاسِ؛ نَحْوُ: إِذَا بَاعَ دَارًا عَلَى أَنْ يَسْكُنَهَا الْبَائِعُ شَهْرًا ثُمَّ يُسَلِّمَهَا إِلَيْهِ، أَوْ أَرْضًا عَلَى أَنْ يَزْرَعَهَا سَنَةً، أَوْ دَابَّةً عَلَى أَنْ يَرْكَبَهَا شَهْرًا، أَوْ ثَوْبًا عَلَى أَنْ يَلْبَسَهُ أُسْبُوعًا، فَالْبَيْعُ فِي كُل هَذِهِ الصُّوَرِ فَاسِدٌ؛ لأَنَّ زِيَادَةَ الْمَنْفَعَةِ الْمَشْرُوطَةِ فِي الْبَيْعِ تَكُونُ رِبًا؛ لأَنَّهَا زِيَادَةٌ لاَ يُقَابِلُهَا عِوَضٌ فِي عَقْدِ الْبَيْعِ، وَالْبَيْعُ الَّذِي فِيهِ رِبًا فَاسِدٌ.

النوع الثالث من الشروط المفسدة

وهو: شَرْطُ خِيَارٍ مُؤَبَّدٍ فِي الْبَيْعِ، وَكَذَلِكَ شَرْطُ خِيَارٍ مُؤَقَّتٍ بِأَجَلٍ مَجْهُولٍ جَهَالَةً فَاحِشَةً؛ كَهُبُوبِ الرِّيحِ وَمَجِيءِ الْمَطَرِ مَثَلاً.

خامسًا: اشْتِمَال الْعَقْدِ عَلَى التَّوْقِيتِ

مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الْبَيْعِ: أَلاَ يَكُونَ الْعَقْدُ مُؤَقَّتًا، فَإِنْ أَقَتَهُ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ؛ لأَنَّ عَقْدَ الْبَيْعِ عَقْدُ تَمْلِيكِ الْعَيْنِ، وَعُقُودُ تَمْلِيكِ الأَعْيَانِ لاَ

تَصِحُّ مُؤَقَّتَةً؛ وَلِهَذَا عَرَّفَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ الْبَيْعَ بِأَنَّهُ: عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ مَالِيَّةٍ يُفِيدُ مِلْكَ عَيْنٍ عَلَى التَّأْبِيدِ.

سادسًا: اشْتِمَال الْعَقْدِ عَلَى الرِّبَا:

مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الْبَيْعِ: الْخُلُوُّ عَنِ الرِّبَا؛ لأَنَّ الْبَيْعَ الَّذِي فِيهِ رِبًا فَاسِدٌ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ؛ لأَنَّ الرِّبَا حَرَامٌ بِنَصِّ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ؛ قَال اللَّهُ تَعَالَى: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا} [البقرة: 275]. وَكَذَلِكَ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْبَيْعُ خَالِيًا عَنْ شُبْهَةِ الرِّبَا، وَأَصْلُهُ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُول اللَّهِ - صلَّى الله عليه وسلَّم -: ((الْحَلاَل بَيِّنٌ وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، فَدَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لاَ يَرِيبُكَ)).

سابعًا: الْبَيْعُ بِغَرَرٍ

الْغَرَرُ هُوَ خَطَرُ حُصُول الشَّيْءِ أَوْ عَدَمُ حُصُولِهِ، فَإِذَا كَانَ الْغَرَرُ فِي أَصْل الْمَبِيعِ، بِأَنْ يَكُونَ مُحْتَمِلاً لِلْوُجُودِ وَالْعَدَمِ؛ كَبَيْعِ الثِّمَارِ قَبْل أَنْ تُخْلَقَ، وَبَيْعِ الطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ قَبْل أَنْ يُصْطَادَ، فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ فِي أَوْصَافِهِ كَبَيْعِ الرُّطَبِ عَلَى النَّخْل بِتَمْرٍ مَقْطُوعٍ فَالْعَقْدُ فَاسِدٌ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ؛ لِجَهَالَةِ قَدْرِ الْمَبِيعِ.

ثامنًا: بَيْعُ الْمَنْقُول قَبْل قَبْضِهِ

مَنِ اشْتَرَى عَيْنًا مَنْقُولَةً لاَ يَصِحُّ بَيْعُهُ لَهَا قَبْل قَبْضِهَا مِنَ الْبَائِعِ الأَوَّل، لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - نَهَى عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يُقْبَضَ، وَلأَنَّهُ بَيْعٌ فِيهِ غَرَرُ الانْفِسَاخِ بِهَلاَكِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ؛ لأَنَّهُ إِذَا هَلَكَ قَبْل الْقَبْضِ يَبْطُل الْبَيْعُ الأَوَّل، فَيَنْفَسِخُ الثَّانِي؛ لأَنَّهُ بِنَاءً عَلَى الأَوَّل، وَسَوَاءٌ أَبَاعَهُ مِنْ بَائِعِهِ الأَوَّل أَوْ مِنْ غَيْرِهِ. وَكَذَلِكَ لَوْ قَبَضَ نِصْفَ الْمَبِيعِ الْمَنْقُول الَّذِي اشْتَرَاهُ، فَأَشْرَكَ رَجُلاً فِيمَا اشْتَرَاهُ جَازَ فِيمَا قَبَضَ، وَلَمْ يَجُزْ فِيمَا لَمْ يَقْبِضْ؛ لأَنَّ الإِشْرَاكَ نَوْعُ بَيْعٍ وَالْمَبِيعُ مَنْقُولٌ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	تعريف الْبَيْعُ الْفَاسِد، وحكمه، وأسباب الفساد

تَجَزُّؤُ الْفَسَادِ

شرح العنصر

الأَصْل اقْتِصَارُ الْفَسَادِ عَلَى قَدْرِ الْمُفْسِدِ

فَالصَّفْقَةُ إِذَا اشْتَمَلَتْ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْفَاسِدِ يَقْتَصِرُ الْفَسَادُ فِيهِ عَلَى قَدْرِ الْمُفْسِدِ، وَيَصِحُّ فِي الْبَاقِي، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ فُقَهَاءِ الْحَنَفِيَّةِ إِذَا كَانَ الْفَسَادُ طَارِئًا.

ما وَرَدَ فِي صُوَرِ بَيْعِ الْعِينَةِ

لَوْ بَاعَ شَيْئًا بِعَشَرَةٍ وَلَمْ يَقْبِضِ الثَّمَنَ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِخَمْسَةٍ لَمْ يَجُزْ، أَمَّا إِذَا اشْتَرَى ذَلِكَ الشَّيْءَ مَضْمُومًا إِلَيْهِ غَيْرُهُ، فَالْبَيْعُ جَائِزٌ فِي الَّتِي لَمْ يَشْتَرِهَا مِنَ الْبَائِعِ، وَلاَ يَجُوزُ فِي الأُخْرَى؛ لأَنَّهُ لاَ بُدَّ أَنْ يَجْعَل الثَّمَنَ بِمُقَابَلَةِ الَّتِي لَمْ يَشْتَرِهَا، فَيَكُونَ مُشْتَرِيًا لِلأُخْرَى بِأَقَل مِمَّا بَاعَ قَبْل نَقْدِ الثَّمَنِ، وَهُوَ فَاسِدٌ بِشُبْهَةِ الرِّبَا.

الحكم إِذَا كَانَ الْفَسَادُ مُقَارِنًا لِلْعَقْدِ

فَكَذَلِكَ الْحُكْمُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ؛ لأَنَّهُمَا لاَ يُفَرِّقَانِ بَيْنَ الْفَسَادِ الطَّارِئِ وَالْفَسَادِ الْمُقَارِنِ، وَقَال أَبُو حَنِيفَةَ: مَتَى فَسَدَ الْعَقْدُ فِي الْبَعْضِ بِمُفْسِدٍ مُقَارِنٍ يَفْسُدُ فِي الْكُل لأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفَسَادُ مُقَارِنًا يَصِيرُ قَبُول الْعَقْدِ فِي الْفَاسِدِ شَرْطَ قَبُول الْعَقْدِ فِي الآخَرِ، وَهَذَا شَرْطٌ فَاسِدٌ، فَيُؤَثِّرُ فِي الْكُل، وَلَمْ يُوجَدْ هَذَا الْمَعْنَى فِي الْفَسَادِ الطَّارِئِ، فَاقْتَصَرَ الْفَسَادُ فِيهِ عَلَى قَدْرِ الْمُفْسِدِ.

ما يترتَّب على الحكم السابق

يترتَّب عَلَى ذَلِكَ إِذَا اشْتَرَى دِينَارًا بِعَشَرَةِ دَرَاهِمَ نَسِيئَةً، ثُمَّ نَقَدَ بَعْضَ الْعَشَرَةِ دُونَ الْبَعْضِ فِي الْمَجْلِسِ فَسَدَ الْكُل عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لأَنَّ الْفَسَادَ مُقَارِنٌ لِلْعَقْدِ، فَيُؤَثِّرُ فِي فَسَادِ الْكُل، وَعِنْدَهُمَا يَصِحُّ بِقَدْرِ مَا قَبَضَ وَيَفْسُدُ فِي الْبَاقِي، بِنَاءً عَلَى اقْتِصَارِ الْفَسَادِ عَلَى قَدْرِ الْمُفْسِدِ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	آثَارُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، وأحكام الفسخ

المقدمة

شرح العنصر

وصف الدرس

يتناول هذه الدرس الآثار المترتِّبة على البيع الفاسد وما يتعلَّق بها من فسخ، والأحكام المختلفة التي تتناول الفسخ.

التمهيد

لما عرضنا في الدرس السابق للبيع الفاسد ومعناه وكيفيَّة فساد العقد عرَّجنا في هذا الدرس لبيان الآثار المترتِّبة على هذا البيع؛ حتى نعلم كيف يمكننا أنْ نحفظ الحقوق في كلِّ الأحوال.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	آثَارُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، وأحكام الفسخ

آثار البيع الفاسد

شرح العنصر

تقديم

تَقَدَّمَ أَنَّهُ لاَ فَرْقَ بَيْنَ بَيْعِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَالْبَيْعِ الْبَاطِلِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ (الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ) فِي الْجُمْلَةِ، فَكِلاَهُمَا غَيْرُ مُنْعَقِدٍ، فَلاَ اعْتِبَارَ بِالْبَيْعِ الْفَاسِدِ شَرْعًا، كَمَا أَنَّهُ لاَ اعْتِبَارَ بِالْبَيْعِ الْبَاطِلِ عِنْدَهُمْ، وَصَرَّحَ الشَّافِعِيَّةُ بِأَنَّهُ لَوْ حَذَفَ الْمُتَعَاقِدَانِ الْمُفْسِدَ لِلْعَقْدِ، وَلَوْ فِي مَجْلِسِ الْخِيَارِ، لَمْ يَنْقَلِبْ صَحِيحًا؛ إِذْ لاَ عِبْرَةَ بِالْفَاسِدِ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْفَاسِدَ عِنْدَهُمْ لاَ تَلْحَقُهُ الإِجَازَةُ، كَالْبَاطِلِ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ، مَّا الْحَنَفِيَّةُ فَيُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَالْبَيْعِ الْبَاطِلِ، وَيَعْتَبِرُونَ الْفَاسِدَ مُنْعَقِدًا خِلاَفًا لِلْبَاطِلِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُنْعَقِدٍ، وَلَهُ أَحْكَامٌ سَبَقَتْ.

أَحْكَامُ الْبَيْعُ الْفَاسِدُ فَلَهُ

أَوَّلاً - انْتِقَال الْمِلْكِ بِالْقَبْضِ. ثَانِيًا: اسْتِحْقَاقُ الْفَسْخِ. وإليك التفصيل.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	آثَارُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، وأحكام الفسخ

أَوَّلاً: انْتِقَال الْمِلْكِ بِالْقَبْضِ

شرح العنصر

تقديم

الْبَيْعُ الْفَاسِدُ يُفِيدُ الْمِلْكَ بِقَبْضِ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ بِإِذْنِ الْبَائِعِ صَرِيحًا أَوْ دَلاَلَةً عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ، كَمَا إِذَا قَبَضَهُ فِي الْمَجْلِسِ وَسَكَتَ الْبَائِعُ، فَيَجُوزُ لِلْمُشْتَرِي التَّصَرُّفُ فِي الْمَبِيعِ، بِبَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ إِجَارَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، إِلاَّ الانْتِفَاعَ.

دَلِيل جَوَازِ التَّصَرُّفِ فِي الْمَبِيعِ فَاسِدًا

دليله حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، حَيْثُ ذَكَرَتْ لِرَسُول اللَّهِ - صلَّى الله عليه وسلَّم - أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ، فَأَبَى مَوَالِيهَا أَنْ يَبِيعُوهَا إِلاَّ بِشَرْطِ: أَنْ يَكُونَ الْوَلاَءُ لَهُمْ، فَقَال لَهَا: ((خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلاَءَ، فَإِنَّ الْوَلاَءَ لِمَنْ أَعْتَقَ))، فَاشْتَرَتْهَا مَعَ شَرْطِ الْوَلاَءِ لَهُمْ، فَأَجَازَ الْعِتْقَ مَعَ فَسَادِ الْبَيْعِ بِالشَّرْطِ، وَاشْتَرَطُوا لإِفَادَةِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ الْمِلْكَ شَرْطَيْنِ:

الشرط الأول

أَحَدُهُمَا: الْقَبْضُ، فَلاَ يَثْبُتُ الْمِلْكُ قَبْلَ الْقَبْضِ؛ لأَنَّهُ وَاجِبُ الْفَسْخِ رَفْعًا لِلْفَسَادِ، وَفِي وُجُوبِ الْمِلْكِ قَبْلَ الْقَبْضِ تَقَرُّرَ الْفَسَادُ.

الشرط الثَّانِي

أَنْ يَكُونَ الْقَبْضُ بِإِذْنِ الْبَائِعِ؛ فَإِنْ قَبَضَ بِغَيْرِ إِذْنٍ لاَ يَثْبُتُ الْمِلْكُ.

اختلاف الحنفية في كيفية حصول الملك والتصرف في المبيع فاسدًا

واخْتَلَفَ عُلَمَاءُ الْحَنَفِيَّةِ فِي كَيْفِيَّةِ حُصُول الْمِلْكِ وَالتَّصَرُّفِ فِي الْمَبِيعِ بَيْعًا فَاسِدًا، قَال بَعْضُهُمْ: إِنَّ الْمُشْتَرِيَ يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِيهِ بِاعْتِبَارِ تَسْلِيطِ الْبَائِعِ لَهُ، لاَ بِاعْتِبَارِ تَمَلُّكِ الْعَيْنِ؛ وَلِهَذَا لاَ يَجُوزُ أَكْل طَعَامٍ اشْتَرَاهُ شِرَاءً فَاسِدًا، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ جَوَازَ التَّصَرُّفِ بِنَاءً عَلَى مِلْكِ الْعَيْنِ، وَاسْتَدَلُّوا بِمَا إِذَا اشْتَرَى دَارًا بِشِرَاءٍ فَاسِدٍ وَقَبَضَهَا، فَبِيعَتْ بِجَنْبِهَا دَارٌ، لَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا بِالشُّفْعَةِ لِنَفْسِهِ.

انْتِقَال الْمِلْكِ بِالْقِيمَةِ لاَ بِالْمُسَمَّى

اتَّفَقَ الْحَنَفِيَّةُ عَلَى أَنَّ حُصُول الْمِلْكِ بِالْقَبْضِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ فِي مُقَابِل قِيمَةِ الْمَبِيعِ، لاَ الثَّمَنِ الْمُسَمَّى الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ الطَّرَفَانِ؛ وَذَلِكَ لأَنَّ الْعَقْدَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، وَالتَّسْمِيَةُ فَاسِدَةٌ فَلاَ يَجِبُ الْمُسَمَّى، وَالْمُعْتَبَرُ فِي الْقِيمَةِ يَوْمُ الْقَبْضِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، وَيَوْمُ الإِتْلاَفِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	آثَارُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، وأحكام الفسخ

ثَانِيًا: اسْتِحْقَاقُ الْفَسْخِ

شرح العنصر

عِلَّة استحقاق الفسخ

الْبَيْعُ الْفَاسِدُ، مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ مَشْرُوعٍ بِوَصْفِهِ، فَالْفَسَادُ مُقْتَرِنٌ بِهِ، وَدَفْعُ الْفَسَادِ وَاجِبٌ فَيَسْتَحِقُّ فَسْخَهُ، وَلأَنَّ الْفَاسِدَ يُفِيدُ مِلْكًا خَبِيثًا لِمَكَانِ النَّهْيِ، فَكَانَ لِكُل وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَقُّ الْفَسْخِ، إِزَالَةً لِلْخَبَثِ وَدَفْعًا لِلْفَسَادِ، وَلَكِنْ لَوْ أَصَرَّا عَلَى إِمْسَاكِ الْمَبِيعِ بَيْعًا فَاسِدًا وَعَلِمَ بِذَلِكَ الْقَاضِي، فَلَهُ فَسْخُهُ جَبْرًا عَلَيْهِمَا، حَقًّا لِلشَّرْعِ.

شُرُوطُ الْفَسْخِ

الْفَسْخُ مَشْرُوطٌ بِمَا يَلِي:

أ-أَنْ يَكُونَ بِعِلْمِ الْمُتَعَاقِدِ الآخَرِ، وَلاَ يُشْتَرَطُ رِضَاهُ، وَنَقَل الْكَاسَانِيُّ عَنِ الْكَرْخِيِّ أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ مِنْ غَيْرِ خِلاَفٍ: ثُمَّ نَقَل عَنِ الأَسْبِيجَابِيِّ أَنَّهُ شَرْطٌ عِنْدَهُمَا خِلاَفًا لأَبِي يُوسُفَ، وَأَنَّ الْخِلاَفَ فِيهِ كَالْخِلاَفِ فِي خِيَارِ الشَّرْطِ وَالرُّؤْيَةِ. ب-أَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ قَائِمًا فِي يَدِ أَحَدِهِمَا.

ج-أَنْ لاَ يَعْرِضَ لَهُ مَا يَتَعَذَّرُ بِهِ الرَّدُّ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	آثَارُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، وأحكام الفسخ

مَنْ يَمْلِكُ الْفَسْخَ

شرح العنصر

تقديم

الْفَسْخُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَبْل الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ على النحو التالي:

أولاً: إِنْ كَانَ الْفَسْخُ قَبْل الْقَبْضِ

فَلِكُلٍّ مِنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ الْفَسْخُ بِعِلْمِ صَاحِبِهِ مِنْ غَيْرِ رِضَاهُ؛ لأَنَّ الْبَيْعَ الْفَاسِدَ قَبْل الْقَبْضِ لاَ يُفِيدُ الْمِلْكَ، فَكَانَ الْفَسْخُ قَبْل الْقَبْضِ بِمَنْزِلَةِ الامْتِنَاعِ مِنَ الْقَبُول وَالإِيجَابِ.

ثانيًا: إِنْ كَانَ الْفَسْخُ بَعْدَ الْقَبْضِ

فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْفَسَادُ رَاجِعًا إِلَى الْبَدَلَيْنِ أَوْ إِلَى غَيْرِهِمَا على النحو التالي:

ثالثًا: إِنْ كَانَ الْفَسَادُ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ

وذلك إِنْ كَانَ رَاجِعًا إِلَى الْبَدَلَيْنِ: الْمَبِيعِ وَالثَّمَنِ؛ كَبَيْعِ دِرْهَمٍ بِدِرْهَمَيْنِ، وَكَالْبَيْعِ بِالْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ، فَكَذَلِكَ الْحُكْمُ، يَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا بِالْفَسْخِ؛ لأَنَّ الْفَسَادَ الرَّاجِعَ إِلَى الْبَدَل رَاجِعٌ إِلَى صُلْبِ الْعَقْدِ، فَلاَ يُمْكِنُ تَصْحِيحُهُ؛ لأَنَّهُ لاَ قِوَامَ لِلْعَقْدِ إِلاَّ بِالْبَدَلَيْنِ، فَكَانَ الْفَسَادُ قَوِيًّا، فَيُؤَثِّرُ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ، بِعَدَمِ لُزُومِهِ فِي حَقِّ الْمُتَعَاقِدَيْنِ جَمِيعًا.

رابعًا: إِنْ كَانَ الْفَسَادُ غَيْرَ رَاجِعٍ إِلَى الْبَدَلَيْنِ

كَالْبَيْعِ بِشَرْطٍ زَائِدٍ، كَالْبَيْعِ إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ، أَوْ بِشَرْطٍ فِيهِ نَفْعٌ لأَحَدِهِمَا:- فَالأَسْبِيجَابِيُّ قَرَّرَ أَنَّ وِلاَيَةَ الْفَسْخِ لِصَاحِبِ الشَّرْطِ، بِلاَ خِلاَفٍ؛ لأَنَّ الْفَسَادَ الَّذِي لاَ يَرْجِعُ إِلَى الْبَدَل، لاَ يَكُونُ قَوِيًّا فَيَحْتَمِل السُّقُوطَ، فَيَظْهَرُ فِي حَقِّ صَاحِبِ الشَّرْطِ، فَلاَ يَلْزَمُهُ،

وَذَكَرَ الْكَرْخِيُّ خِلاَفًا فِي الْمَسْأَلَةِ: فَفِي قَوْل أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ: لِكُلٍّ مِنْهُمَا الْفَسْخُ، لِعَدَمِ اللُّزُومِ، بِسَبَبِ الْفَسَادِ، وَفِي قَوْل مُحَمَّدٍ: الْفَسْخُ لِمَنْ لَهُ مَنْفَعَةُ الشَّرْطِ، لأَنَّهُ الْقَادِرُ عَلَى تَصْحِيحِ الْعَقْدِ بِإِسْقَاطِ الْمُفْسِدِ، فَلَوْ فَسَخَهُ الآخَرُ، لأَبْطَل حَقَّهُ عَلَيْهِ، هَذَا لاَ يَجُوزُ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	آثَارُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، وأحكام الفسخ

طَرِيقُ فَسْخِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ

شرح العنصر

الطريق الأوَّل: الفسخ بِالْقَوْل

وَذَلِكَ بِأَنْ يَقُول مَنْ يَمْلِكُ الْفَسْخَ: فَسَخْتُ الْعَقْدَ، أَوْ رَدَدْتُهُ، أَوْ نَقَضْتُهُ، فَيَنْفَسِخُ بِذَلِكَ، وَلاَ يَحْتَاجُ إِلَى قَضَاءٍ وَلاَ رِضَا الْبَائِعِ، سَوَاءٌ أَكَانَ قَبْل الْقَبْضِ أَمْ بَعْدَهُ؛ لأَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْفَسْخِ ثَبَتَ رَفْعًا لِلْفَسَادِ، وَرَفْعُ الْفَسَادِ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى، فَيَظْهَرُ فِي حَقِّ الْكَافَّةِ، وَلاَ يَتَوَقَّفُ عَلَى قَضَاءٍ وَلاَ رِضَاءٍ.

الطريق الثَّانِي: الفسخ بِالْفِعْل

وَذَلِكَ بِأَنْ يُرَدَّ الْمَبِيعُ عَلَى بَائِعِهِ بِأَيِّ وَجْهٍ، بِهِبَةٍ أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ إِعَارَةٍ، أَوْ بَيْعٍ أَوْ إِجَارَةٍ، فَإِذَا فَعَل ذَلِكَ، وَوَقَعَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ بَائِعِهِ - حَقِيقَةً، أَوْ حُكْمًا كَالتَّخْلِيَةِ - فَهُوَ مُتَارَكَةٌ لِلْبَيْعِ، وَبَرِئَ الْمُشْتَرِي مِنْ ضَمَانِهِ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	آثَارُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، وأحكام الفسخ

مَا يَبْطُل بِهِ حَقُّ الْفَسْخِ

شرح العنصر

لاَ يَسْقُطُ حَقُّ الْفَسْخِ بِصَرِيحِ الإِبْطَال وَالإِسْقَاطِ

وذلك لأَنَّ وُجُوبَ الْفَسْخِ ثَبَتَ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى، دَفْعًا لِلْفَسَادِ، وَمَا ثَبَتَ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى خَالِصًا، لاَ يَقْدِرُ الْعَبْدُ عَلَى إِسْقَاطِهِ مَقْصُودًا، كَخِيَارِ الرُّؤْيَةِ.

قَدْ يَسْقُطُ حق الفسخ بِطَرِيقِ الضَّرُورَةِ

وذلك بِأَنْ يَتَصَرَّفَ الْعَبْدُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ مَقْصُودًا، فَيَتَضَمَّنُ ذَلِكَ سُقُوطَ حَقِّ اللَّهِ - عزَّ وجلَّ - بِطَرِيقِ الضَّرُورَةِ، وَإِذَا بَطَل حَقُّ الْفَسْخِ لَزِمَ الْبَيْعُ، وَتَقَرَّرَ الضَّمَانُ، وَإِذَا لَمْ يَبْطُل لاَ يَلْزَمُ الْبَيْعُ، وَلاَ يَتَقَرَّرُ الضَّمَانُ، وَفِيمَا يَلِي أَهَمُّ صُوَرِ ذَلِكَ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	آثَارُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، وأحكام الفسخ

الصُّورَةُ الأولَى: التَّصَرُّفُ الْقَوْلِيُّ فِي الْمَبِيعِ بَيْعًا فَاسِدًا

شرح العنصر

قول الحنفية في الصورة الأولى وتعليل المالكية

أَطْلَقَ الْحَنَفِيَّةُ الْقَوْل بِأَنَّهُ يَبْطُل حَقُّ الْفَسْخِ بِكُل تَصَرُّفٍ يُخْرِجُ الْمَبِيعَ عَنْ مِلْكِ الْمُشْتَرِي لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْعَبْدِ بِهِ، وَهَذَا التَّعْلِيل هُوَ الَّذِي أَصَّلَهُ الْمَالِكِيَّةُ؛ وَذَلِكَ كَمَا لَوْ جَعَل الْمَبِيعَ مَهْرًا، أَوْ بَدَل صُلْحٍ، أَوْ بَدَل إِجَارَةٍ، وَعَلَّلُوهُ قَائِلِينَ: لِخُرُوجِهِ عَنْ مِلْكِهِ بِذَلِكَ، أو وَهَبَهُ وَسَلَّمَهُ؛ لأَنَّ الْهِبَةَ لاَ تُفِيدُ الْمِلْكَ إِلاَّ بِالتَّسْلِيمِ بِخِلاَفِ الْبَيْعِ.أَوْ رَهَنَهُ وَسَلَّمَهُ؛ لأَنَّ الرَّهْنَ لاَ يَلْزَمُ بِدُونِ التَّسْلِيمِ.أَوْ وَقَفَهُ وَقْفًا صَحِيحًا أَوْ أَوْصَى بِهِ ثُمَّ مَاتَ، أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ وَسَلَّمَهُ أَيْضًا وَكَذَا الْعِتْقُ فَفِي هَذِهِ الصُّوَرِ كُلِّهَا، يَنْفُذُ الْبَيْعُ الْفَاسِدُ، وَيَمْتَنِعُ فَسْخُهُ؛ وَذَلِكَ للتعليلات الآتية:

التعليل الأول

- لأَنَّ الْمُشْتَرِيَ مَلَكَهُ، فَمَلَكَ التَّصَرُّفَ فِيهِ.

التعليل الثاني

لأَنَّهُ تَعَلُّقُ حَقِّ الْعَبْدِ بِالْعَقْدِ الثَّانِي، وَنَقْضُ الْعَقْدِ الأَوَّل مَا كَانَ إِلاَّ لِحَقِّ الشَّرْعِ، وَحَقُّ الْعَبْدِ عِنْدَ مُعَارَضَةِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى يُقَدَّمُ بِإِذْنِهِ تَعَالَى؛ لِغِنَاهُ - سبحانه وتعالى - وَسَعَةِ عَفْوِهِ، وَفَقْرِ الْعَبْدِ دَائِمًا إِلَى رَبِّهِ.

التعليل الثالث

- وَلأَنَّ الْعَقْدَ الأَوَّل مَشْرُوعٌ بِأَصْلِهِ لاَ بِوَصْفِهِ، وَالثَّانِي مَشْرُوعٌ بِأَصْلِهِ وَوَصْفِهِ، فَلاَ يُعَارِضُهُ مُجَرَّدُ الْوَصْفِ.

التعليل الرابع

لأَنَّ الْبَيْعَ الثَّانِيَ حَصَل بِتَسْلِيطٍ مِنْ جِهَةِ الْبَائِعِ الأَوَّل؛ لأَنَّ التَّمْلِيكَ مِنْهُ - مَعَ الإِذْنِ فِي الْقَبْضِ - تَسْلِيطٌ عَلَى التَّصَرُّفِ، فَلاَ يَتَمَكَّنُ مِنَ الاسْتِرْدَادِ مِنَ الْمُشْتَرِي الثَّانِي، وَإِلاَّ كَانَ سَاعِيًا فِي نَقْضِ مَا تَمَّ مِنْ جِهَتِهِ، وَيُؤَدِّي إِلَى الْمُنَاقَضَةِ.

ملحوظة

- اسْتَثْنَى الْحَنَفِيَّةُ مِنْ ذَلِكَ الإِجَارَةَ؛ فَقَرَّرُوا أَنَّهَا لاَ تَمْنَعُ مِنْ فَسْخِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	آثَارُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، وأحكام الفسخ

الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ: الأفْعَال الَّتِي تَرِدُ عَلَى الْمَبِيعِ بَيْعًا فَاسِدًا

شرح العنصر

تقديم

مِن الأفْعَال الَّتِي تَرِدُ عَلَى الْمَبِيعِ بَيْعًا فَاسِدًا الْبِنَاءُ وَالْغَرْسُ.

قول الحنفية في البناء والغرس

فَلَوْ بَنَى الْمُشْتَرِي فِي الأرْضِ الَّتِي اشْتَرَاهَا شِرَاءً فَاسِدًا بِنَاءً أَوْ غَرَسَ شَجَرًا فَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ يَمْتَنِعُ الْفَسْخُ بِالْبِنَاءِ وَالْغَرْسِ، وَذَلِكَ لأَنَّهُمَا اسْتِهْلاَكٌ عِنْدَهُ؛ لأَنَّهُ يُقْصَدُ بِهِمَا الدَّوَامُ، وَقَدْ حَصَلاَ بِتَسْلِيطٍ مِنَ الْبَائِعِ، فَيَنْقَطِعُ بِهِمَا حَقُّ الاسْتِرْدَادِ؛ كَالْبَيْعِ.

ما ذهب إليه الصاحبان في مسألة البناء والغرس

ذَهَبَ الصَّاحِبَانِ إِلَى أَنَّ الْبِنَاءَ وَالْغَرْسَ لاَ يَمْنَعَانِ مِنَ الْفَسْخِ، وَلِلْبَائِعِ أَنْ يَنْقُضَهُمَا وَيَسْتَرِدَّ الْمَبِيعَ

	البيع الباطل والبيع الفاسد	آثَارُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، وأحكام الفسخ

ما يَمْنَعُ الْفَسْخَ الزِّيَادَةُ فِي الْمَبِيعِ أَوِ النَّقْصُ مِنْهُ

شرح العنصر

أولاً: الزِّيَادَةُ

فَقَدْ قَرَّرَ الْحَنَفِيَّةُ أَنَّ كُل زِيَادَةٍ مُتَّصِلَةٍ بِالْمَبِيعِ، غَيْرِ مُتَوَلِّدَةٍ مِنْهُ، كَمَا لَوْ كَانَ الْمَبِيعُ قُمَاشًا فَخَاطَهُ، أَوْ ثَوْبًا فَصَبَغَهُ، أَوْ قَمْحًا فَطَحَنَهُ، أَوْ قُطْنًا فَغَزَلَهُ، فَفِي هَذِهِ الصُّوَرِ كُلِّهَا وَأَمْثَالِهَا يَمْتَنِعُ الْفَسْخُ، وَتَلْزَمُ الْمُشْتَرِيَ قِيمَةُ الْمَبِيعِ.

الزِّيَادَةُ الْمُتَّصِلَةُ الْمُتَوَلِّدَةُ

وهي كَسَمْنِ الْمَبِيعِ، وَالزِّيَادَةُ الْمُنْفَصِلَةُ الْمُتَوَلِّدَةُ كَالْوَلَدِ، وَالزِّيَادَةُ الْمُنْفَصِلَةُ غَيْرُ الْمُتَوَلِّدَةِ كَالْكَسْبِ وَالْهِبَةِ، فَإِنَّهَا لاَ تَمْنَعُ الْفَسْخَ.

ثانيًا: نَقْصُ الْمَبِيعِ

قَدْ قَرَّرَ الفقهاء أَنَّهُ إِذَا نَقَصَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي لاَ يَبْطُل حَقُّهُ فِي الرَّدِّ، وَلاَ يَمْتَنِعُ الْفَسْخُ، لَكِنْ إِنْ نَقَصَ وَهُوَ فِي يَدِهِ بِفِعْلِهِ، أَوْ بِفِعْل الْمَبِيعِ نَفْسِهِ، أَوْ بِآفَةٍ سَمَاوِيَّةٍ يَأْخُذُهُ الْبَائِعُ مِنْهُ، وَيُضَمِّنُهُ أَرْشَ النُّقْصَانِ، وَلَوْ نَقَصَ وَهُوَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بِفِعْل الْبَائِعِ، اعْتُبِرَ الْبَائِعُ بِذَلِكَ مُسْتَرِدًّا لَهُ، وَلَوْ نَقَصَ بِفِعْل أَجْنَبِيٍّ، خُيِّرَ الْبَائِعُ بِأَخْذِهِ مِنَ الْمُشْتَرِي أَوْ مِنَ الْجَانِي.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	من أحكام البيع الفاسد، وبيع الفُضُولي.

المقدمة

شرح العنصر

وصف الدرس

يتعرَّض هذا الدرس للأحكام المختلفة للبيع الفاسد، كما يتناول تعريف بيع الفضولي وحكمه وأدلَّته وآراء المذاهب في تصرُّفاته.

التمهيد

يترتَّب على البيع الفاسد العديد من الأحكام التي حَرِيٌّ بكلِّ مسلم أنْ يتعرَّف عليها، ولعلَّ ممَّا يتفرَّع عن مسألة الفساد ما لو أقدَمَ إنسان على بيعِ ما لا يملك أهو صحيح أم فاسد، وكذا لو أقدَمَ على تصرُّفٍ لم يُؤذَن له فيه، وهذا ما سنُحاول أنْ نُوضِّحه.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	من أحكام البيع الفاسد، وبيع الفُضُولي.

مِنْ أَحْكَامِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ

شرح العنصر

تقديم

مِنْ أَحْكَامِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ:

أولاً: حُكْمُ الرِّبْحِ فِي الْبَدَلَيْنِ بِالْبَيْعِ الْفَاسِدِ.

ثانيًا: قَبُول الْبَيْعِ الْفَاسِدِ لِلتَّصْحِيحِ.

ثالثًا: الضَّمَانُ إِذَا هَلَكَ الْمَبِيعُ.

رابعًا: ثُبُوتُ الْخِيَارِ فِيهِ، وإليك تفصيل تلك الأحكام.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	من أحكام البيع الفاسد، وبيع الفُضُولي.

أولاً: حُكْمُ الرِّبْحِ فِي الْبَدَلَيْنِ بِالْبَيْعِ الْفَاسِدِ

شرح العنصر

ما صرَّح به فقهاء الحنفية

صَرَّحَ فُقَهَاءُ الْحَنَفِيَّةِ بِأَنَّهُ يَطِيبُ لِلْبَائِعِ مَا رَبِحَ فِي الثَّمَنِ، وَلاَ يَطِيبُ لِلْمُشْتَرِي مَا رَبِحَ فِي الْمَبِيعِ، فَلَوِ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ عَيْنًا بِالْبَيْعِ الْفَاسِدِ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ مَثَلاً وَتَقَابَضَا، وَرَبِحَ كُل وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِيمَا قَبَضَ، يَتَصَدَّقُ الَّذِي قَبَضَ الْعَيْنَ بِالرِّبْحِ؛ لأَنَّهَا تَتَعَيَّنُ بِالتَّعْيِينِ، فَتَمَكَّنَ الْخَبَثُ فِيهَا، وَيَطِيبُ الرِّبْحُ لِلَّذِي قَبَضَ الدَّرَاهِمَ؛ لأَنَّ النَّقْدَ لاَ يَتَعَيَّنُ بِالتَّعْيِينِ.

مُفَادُ هَذَا الْفَرْقِ

أَنَّهُ لَوْ كَانَ بَيْعَ مُقَايَضَةٍ (أَيْ: بَيْعَ عَيْنٍ بِعَيْنٍ) لاَ يَطِيبُ الرِّبْحُ لَهُمَا؛ لأَنَّ كُلاًّ مِنَ الْبَدَلَيْنِ مَبِيعٌ مِنْ وَجْهٍ، فَتَمَكَّنَ الْخَبَثُ فِيهِمَا مَعًا.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	من أحكام البيع الفاسد، وبيع الفُضُولي.

ثانيًا: قَبُول الْبَيْعِ الْفَاسِدِ لِلتَّصْحِيحِ

شرح العنصر

تقديم

الْبَيْعُ الْفَاسِدُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْفَسَادُ فِيهِ ضَعِيفًا أَوْ قَوِيًّا:

1- إِذَا كَانَ الْفَسَادُ ضَعِيفًا

وَهُوَ مَا لَمْ يَدْخُل فِي صُلْبِ الْعَقْدِ، فَإِنَّهُ يُمْكِنُ تَصْحِيحُهُ كَمَا فِي الْبَيْعِ بِثَمَنٍ مُؤَجَّلٍ إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ مَثَلاً، فَإِذَا أَسْقَطَ الأَجَل مَنْ لَهُ الْحَقُّ فِيهِ قَبْل حُلُولِهِ، وَقَبْل فَسْخِهِ، جَازَ الْبَيْعُ لِزَوَال الْمُفْسِدِ، وَلَوْ كَانَ إِسْقَاطُ الأَجَل بَعْدَ الافْتِرَاقِ عَلَى مَا حَرَّرَهُ ابْنُ عَابِدِينَ كَذَلِكَ سَائِرُ الْبِيَاعَاتِ الْفَاسِدَةِ تَنْقَلِبُ جَائِزَةً بِحَذْفِ الْمُفْسِدِ. هَذَا كُلُّهُ عِنْدَ أَكْثَرِ فُقَهَاءِ الْحَنَفِيَّةِ، خِلاَفًا لِزُفَرَ حَيْثُ قَال: الْبَيْعُ إِذَا انْعَقَدَ عَلَى الْفَسَادِ لاَ يَحْتَمِل الْجَوَازَ بَعْدَ ذَلِكَ بِرَفْعِ الْمُفْسِدِ، لِمَا فِيهِ مِنَ الاسْتِحَالَةِ.

2- إِذَا كَانَ الْفَسَادُ قَوِيًّا

وذلك بِأَنْ يَكُونَ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ، وَهُوَ الْبَدَل أَوِ الْمُبْدَل، فَلاَ يَحْتَمِل الْجَوَازَ بِرَفْعِ الْمُفْسِدِ اتِّفَاقًا، كَمَا إِذَا بَاعَ عَيْنًا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ وَرِطْلٍ مِنْ خَمْرٍ، فَحَطَّ الْخَمْرَ عَنِ الْمُشْتَرِي، فَهَذَا الْبَيْعُ فَاسِدٌ وَلاَ يَنْقَلِبُ صَحِيحًا.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	من أحكام البيع الفاسد، وبيع الفُضُولي.

ثالثًا: الضَّمَانُ إِذَا هَلَكَ الْمَبِيعُ

شرح العنصر

تقديم

لاَ يَخْتَلِفُ الْفُقَهَاءُ فِي أَنَّ الْمَبِيعَ بَيْعًا فَاسِدًا إِذَا هَلَكَ وَهُوَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي، ثَبَتَ ضَمَانُهُ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ بِرَدِّ مِثْلِهِ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا - مَكِيلاً أَوْ مَوْزُونًا أَوْ مَعْدُودًا - وَرَدِّ قِيمَتِهِ إِنْ كَانَ قِيَمِيًّا، بَالِغَةً مَا بَلَغَتْ، سَوَاءٌ أَكَانَتْ أَكْثَرَ مِنَ الثَّمَنِ أَمْ أَقَل مِنْهُ أَمْ مِثْلَهُ، وعندهم القيمة بيوم القبض وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ تُعْتَبَرُ قِيمَتُهُ يَوْمَ الإِتْلاَفِ (الْهَلاَكُ)؛ لأَنَّهُ بِالإِتْلاَفِ يَتَقَرَّرُ الْمِثْل أَوِ الْقِيمَةُ.

الحكم لَوْ نَقَصَ الْمَبِيعُ بَيْعًا فَاسِدًا فِي يَدِ الْمُشْتَرِي

فَالنَّقْصُ هنا يكون مَضْمُونًا عَلَيْهِ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

أ - لَوْ نَقَصَ بِفِعْله، أَوِ الْمَبِيعِ نَفْسِهِ، أَوْ بِآفَةٍ سَمَاوِيَّةٍ، أَخَذَهُ الْبَائِعُ مَعَ تَضْمِينِ الْمُشْتَرِي أَرْشَ النُّقْصَانِ.

ب - وَلَوْ نَقَصَ بِفِعْل الْبَائِعِ، صَارَ بِذَلِكَ مُسْتَرِدًّا لِلْمَبِيعِ، حَتَّى لَوْ هَلَكَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَلَمْ يُوجَدْ مِنْهُ حَبْسٌ عَنِ الْبَائِعِ، هَلَكَ عَلَى الْبَائِعِ.

ج - وَلَوْ نَقَصَ بِفِعْلِ أَجْنَبِيٍّ، خُيِّرَ الْبَائِعُ: فَإِنْ شَاءَ أَخَذَهُ مِنَ الْمُشْتَرِي، ثُمَّ يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْجَانِي، وَإِنْ شَاءَ اتَّبَعَ الْجَانِيَ، وَهُوَ لاَ يَرْجِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	من أحكام البيع الفاسد، وبيع الفُضُولي.

رابعًا: ثُبُوتُ الْخِيَارِ فِي البيع الفاسد

شرح العنصر

ملحوظة

كذلك يَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الْعَيْبِ، وَلِلْمُشْتَرِي بَعْدَ قَبْضِهِ أَنْ يَرُدَّهُ بِالْعَيْبِ بِقَضَاءٍ وَبِغَيْرِ قَضَاءٍ.

ثبوت خيار الشرط عند الحنفية في البيع الفاسد

نَصَّ الْحَنَفِيَّةُ عَلَى أَنَّ خِيَارَ الشَّرْطِ يَثْبُتُ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ كَمَا يَثْبُتُ فِي الْبَيْعِ الْجَائِزِ، حَتَّى لَوْ بَاعَ عَبْدًا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ وَرِطْلٍ مِنْ خَمْرٍ، عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ، فَقَبَضَهُ الْمُشْتَرِي بِإِذْنِ الْبَائِعِ، وَأَعْتَقَهُ فِي الأَيَّامِ الثَّلاَثَةِ لاَ يَنْفُذُ إِعْتَاقُهُ، وَلَوْلاَ خِيَارُ الشَّرْطِ لِلْبَائِعِ لَنَفَذَ إِعْتَاقُ الْمُشْتَرِي بَعْدَ الْقَبْضِ، قَال ابْنُ عَابِدِينَ: وَمُفَادُهُ صِحَّةُ إِعْتَاقِهِ بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ؛ لِزَوَال الْخِيَارِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	من أحكام البيع الفاسد، وبيع الفُضُولي.

بَيْعُ الْفُضُولِيِّ

شرح العنصر

التَّعْرِيفُ

الْبَيْعُ فِي اللُّغَةِ: مُبَادَلَةُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ، وَالْفُضُولِيُّ لُغَةً: مَنْ يَشْتَغِل بِمَا لاَ يَعْنِيهِ.

تعريفه في الاصطلاح

فِي الاصْطِلاَحِ هُوَ: مَنْ لَمْ يَكُنْ وَلِيًّا وَلاَ أَصِيلاً وَلاَ وَكِيلاً فِي الْعَقْدِ.

الفضولي كما ذُكِرَ في بعض الحواشي

جَاءَ فِي حَاشِيَةِ الشِّلْبِيِّ عَلَى تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ: وَفِي حَاشِيَةِ ابْنِ عَابِدِينَ أَنَّ الْفُضُولِيَّ: هُوَ مَنْ يَتَصَرَّفُ فِي حَقِّ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنٍ شَرْعِيٍّ؛ كَالأَجْنَبِيِّ يُزَوِّجُ أَوْ يَبِيعُ، وَلَمْ تَرِدِ النِّسْبَةُ إِلَى الْوَاحِدِ وَهُوَ الْفَضْل، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْقِيَاسَ؛ لأَنَّهُ صَارَ بِالْغَلَبَةِ كَالْعَلَمِ لِهَذَا

الْمَعْنَى، فَصَارَ كَالأَنْصَارِيِّ وَالأَعْرَابِيِّ هَذَا، وَالْوَكِيلِ إِذَا بَاعَ أَوِ اشْتَرَى أَوْ تَصَرَّفَ مُخَالِفًا لِمَا أَمَرَهُ بِهِ مُوَكِّلُهُ، فَهُوَ أَيْضًا يُعْتَبَرُ بِهَذِهِ الْمُخَالَفَةِ فُضُولِيًّا؛ لأَنَّهُ تَجَاوَزَ الْحُدُودَ الَّتِي قَيَّدَهُ بِهَا مُوَكِّلُهُ.

الْحُكْمُ التَّكْلِيفِيُّ

الْفُقَهَاءُ الَّذِينَ يَرَوْنَ أَنَّ بَيْعَ الْفُضُولِيِّ بَاطِلٌ مُقْتَضَى مَذْهَبِهِمْ حُرْمَةُ الإِقْدَامِ عَلَى بَيْعِ الْفُضُولِيِّ؛ لأَنَّهُ تَسَبُّبٌ لِلْمُعَامَلاَتِ الْبَاطِلَةِ، أَمَّا مَنْ رَأَى صِحَّتَهُ - وَهُمُ الْحَنَفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ - فَقَدْ صَرَّحَ الْمَالِكِيَّةُ بِأَنَّ بَيْعَ الْفُضُولِيِّ بِلاَ مَصْلَحَةٍ لِلْمَالِكِ حَرَامٌ، أَمَّا إِنْ بَاعَ لِلْمَصْلَحَةِ كَخَوْفِ تَلَفٍ أَوْ ضَيَاعٍ فَغَيْرُ حَرَامٍ، بَل رُبَّمَا كَانَ مَنْدُوبًا، وَلَمْ نَجِدْ لِلْحَنَفِيَّةِ تَصْرِيحًا بِالْحُكْمِ التَّكْلِيفِيِّ.

الْحُكْمُ الإِجْمَالِيُّ لبيع الفضولي

لِلْفُقَهَاءِ فِي بَيْعِ الْفُضُولِيِّ اتِّجَاهَانِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ أَحَدُهُمَا: يُجِيزُ الْبَيْعَ وَيُوقِفُ نَفَاذَهُ عَلَى إِجَازَةِ الْمَالِكِ، وَالثَّانِي: يَمْنَعُ الْبَيْعَ وَيُبْطِلُهُ، وَأَمَّا الشِّرَاءُ فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُهُ وَيَجْعَلُهُ مَوْقُوفًا عَلَى الإِجَازَةِ كَالْبَيْعِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لاَ يَجْعَلُهُ كَذَلِكَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَذْكُرُ فِيهِ تَفْصِيلاً.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	من أحكام البيع الفاسد، وبيع الفُضُولي.

أدِلَّةُ بيع الفضولي

شرح العنصر

ما اسْتَدَل به الْقَائِلُونَ بِجَوَازِ بَيْعِ الْفُضُولِيِّ

بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى} [المائدة: 2]، وَفِي هَذَا إِعَانَةٌ لأَخِيهِ الْمُسْلِمِ، وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِحَدِيثِ عُرْوَةَ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ الْبَارِقِيِّ، وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - أَعْطَاهُ دِينَارًا لِيَشْتَرِيَ لَهُ بِهِ شَاةً، فَاشْتَرَى لَهُ بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، فَجَاءَ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ، وَكَانَ لَوِ اشْتَرَى التُّرَابَ رَبِحَ فِيهِ، وَبِحَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - بَعَثَهُ لِيَشْتَرِيَ لَهُ أُضْحِيَّةً بِدِينَارٍ، فَاشْتَرَى أُضْحِيَّةً، فَأَرْبَحَ فِيهَا دِينَارًا، فَاشْتَرَى أُخْرَى مَكَانَهَا، فَجَاءَ بِالأُضْحِيَّةِ وَالدِّينَارِ إِلَى رَسُول اللَّهِ - صلَّى الله عليه وسلَّم - فَقَال: ضَحِّ بِالشَّاةِ وَتَصَدَّقْ بِالدِّينَارِ.

النبي - صلَّى الله عليه وسلَّم - أجاز بيع الفضولي

هَذَا رَسُول اللَّهِ - صلَّى الله عليه وسلَّم - أَجَازَ هَذَا الْبَيْعَ، وَلَوْ كَانَ بَاطِلاً لَرَدَّهُ، وَأَنْكَرَ عَلَى مَنْ صَدَرَ مِنْهُ، وَأَيْضًا فَإِنَّ هَذَا تَصَرُّفُ تَمْلِيكٍ، وَقَدْ صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ فَوَجَبَ الْقَوْل بِانْعِقَادِهِ، إِذْ لاَ ضَرَرَ فِيهِ لِلْمَالِكِ مَعَ تَخْيِيرِهِ، بَل فِيهِ نَفْعُهُ، حَيْثُ يَكْفِي مُؤْنَةَ

طَلَبِ الْمُشْتَرِي وَقَرَارِ الثَّمَنِ (أَيِ: الْمُطَالَبَةَ) وَغَيْرِهِ، وَفِيهِ نَفْعُ الْعَاقِدِ لِصَوْنِ كَلاَمِهِ عَنِ الإِلْغَاءِ، وَفِيهِ نَفْعُ الْمُشْتَرِي؛ لأَنَّهُ أَقْدَمَ عَلَيْهِ طَائِعًا، فَثَبَتَتِ الْقُدْرَةُ الشَّرْعِيَّةُ تَحْصِيلاً لِهَذِهِ الْوُجُوهِ.

ما اسْتَدَل به الْقَائِلُونَ بِعَدَمِ الْجَوَازِ

استدلوا بِمَا رُوِيَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَال: سَأَلْتُ رَسُول اللَّهِ - صلَّى الله عليه وسلَّم - فَقُلْتُ: يَأْتِينِي الرَّجُل فَيَسْأَلُنِي مِنَ الْبَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدِي، أَبْتَاعُ لَهُ مِنَ السُّوقِ ثُمَّ أَبِيعُهُ؟ قَال: لاَ تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ، وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ قَال: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ حَتَّى ذَكَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُول اللَّهِ - صلَّى الله عليه وسلَّم - قَال: ((لاَ يَحِل سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلاَ شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلاَ رِبْحُ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَلاَ بَيْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ))، فَهَذِهِ الأَحَادِيثُ تَدُل عَلَى أَنَّ بَيْعَ الْفُضُولِيِّ بَاطِلٌ، لأَنَّهُ تَصَرُّفٌ بِلاَ مِلْكٍ وَلاَ إِذْنٍ وَلاَ وِلاَيَةٍ وَلاَ وَكَالَةٍ. أَيْضًا فَإِنَّهُ بَاعَ مَا لاَ يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ فَلَمْ يَصِحَّ، كَبَيْعِ الآبِقِ وَالسَّمَكِ فِي الْمَاءِ، وفيما يلي تَفْصِيل الْمَذَاهِبِ فِي تَصَرُّفِ الْفُضُولِيِّ في البيع وفي الشراء: -

	البيع الباطل والبيع الفاسد	من أحكام البيع الفاسد، وبيع الفُضُولي.

أولاً: تَصَرُّفُ الْفُضُولِيِّ فِي الْبَيْعِ

شرح العنصر

ما اتَّفق عليه الفقهاء

اتَّفَق الفقهاء عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِ الْفُضُولِيِّ إِذَا كَانَ الْمَالِكُ غَيْرَ أَهْلٍ لِلإِجَازَةِ، كَمَا إِذَا كَانَ صَبِيًّا وَقْتَ الْبَيْعِ.

مَحَلُّ الْخِلاَفِ فِي بَيْعِ الْفُضُولِيِّ

محلُّ الخلاف في بيع الفضولي إِذَا كَانَ الْمَالِكُ أَهْلاً لِلتَّصَرُّفِ وَبِيعَ مَالُهُ وَهُوَ غَائِبٌ، أَوْ كَانَ حَاضِرًا وَبِيعَ مَالُهُ وَهُوَ سَاكِتٌ، فَهَل يَصِحُّ بَيْعُ الْفُضُولِيِّ أَوْ لاَ يَصِحُّ؟ فذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْهِ فِي الْجَدِيدِ، وَأَحْمَدُ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ: إِلَى أَنَّ الْبَيْعَ صَحِيحٌ، إِلاَّ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى إِجَازَةِ الْمَالِكِ، وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَوْل الثَّانِي مِنَ الْجَدِيدِ، وَأَحْمَدُ فِي الرِّوَايَةِ الأُخْرَى عَنْهُ: إِلَى أَنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ.

الْحَنَفِيَّةَ يَذْكُرُونَ شُرُوطًا لِنَفَاذِ بَيْعِ الْفُضُولِيِّ

وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ بَقَاءِ الْمِلْكِ، وَيَتَحَقَّقُ بِبَقَاءِ الْعَاقِدَيْنِ: الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي، وَبَقَاءِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ بِلاَ تَغْيِيرٍ؛ لأَنَّ الإِجَازَةَ تَصَرُّفٌ فِي الْعَقْدِ، فَلاَ بُدَّ مِنْ قِيَامِهِ، وَذَلِكَ بِقِيَامِ الْعَاقِدَيْنِ وَمَحَل الْعَقْدِ، كَمَا هُوَ الْحَال فِي إِنْشَاءِ الْعَقْدِ، وَاشْتَرَطُوا أَيْضًا أَنْ لاَ يَبِيعَ الْفُضُولِيُّ

الشَّيْءَ عَلَى أَنَّهُ لِنَفْسِهِ، وَأَمَّا الثَّمَنُ فَإِنَّهُمُ اشْتَرَطُوا قِيَامَهُ إِنْ كَانَ عَرَضًا؛ لأَنَّ الْعَرَضَ يَتَعَيَّنُ بِالتَّعْيِينِ فَصَارَ كَالْمَبِيعِ، وَلَمْ يَشْتَرِطُوا قِيَامَ الثَّمَنِ إِنْ كَانَ دَيْنًا.

ما اشترطه الْمَالِكِيَّةُ لِصِحَّةِ بَيْعِ الْفُضُولِيِّ

الشرط الأول: أَنْ لاَ يَكُونَ الْمَالِكُ حَاضِرًا مَجْلِسَ الْبَيْعِ، وَلَكِنَّهُ حَاضِرٌ فِي الْبَلَدِ، أَوْ غَائِبٌ عَنْهُ غَيْبَةً قَرِيبَةً، لاَ بَعِيدَةً بِحَيْثُ يَضُرُّ الصَّبْرُ إِلَى قُدُومِهِ أَوْ مَشُورَتِهِ، فَإِنْ كَانَ حَاضِرًا مَجْلِسَ الْعَقْدِ وَسَكَتَ لَزِمَهُ الْبَيْعُ، وَلِلْبَائِعِ الثَّمَنُ.

الشرط الثاني: أَنْ يَكُونَ فِي غَيْرِ الصَّرْفِ، وَأَمَّا فِيهِ فَإِنَّهُ يُفْسَخُ.

الشرط الثالث: أَنْ يَكُونَ فِي غَيْرِ الْوَقْفِ، وَأَمَّا فِيهِ فَبَاطِلٌ لاَ يَتَوَقَّفُ عَلَى رِضَا وَاقِفِهِ، وَإِنْ كَانَ الْمِلْكُ لَهُ.

بُطلان بيع الفضولي عند الشافعية

الْقَوْل بِبُطْلاَنِ بَيْعِ الْفُضُولِيِّ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ هُوَ الصَّحِيحُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي الْجَدِيدِ، وَبِهِ قَطَعَ صَاحِبُ الْمُهَذَّبِ وَجَمَاهِيرُ الْعِرَاقِيِّينَ، وَكَثِيرُونَ، أَوِ الأَكْثَرُونَ مِنَ الْخُرَاسَانِيِّينَ وقيل: للشافعي الروايتان في الجديد.

مَحَل الْخِلاَفِ فِي بَيْعِ الْفُضُولِيِّ عند الشافعية

جَاءَ فِي نِهَايَةِ الْمُحْتَاجِ مَا لَمْ يَحْضُرِ الْمَالِكُ، فَلَوْ بَاعَ مَال غَيْرِهِ بِحَضْرَتِهِ وَهُوَ سَاكِتٌ لَمْ يَصِحَّ قَطْعًا. وَالْخِلاَفُ الْمَذْكُورُ عِنْدَهُمْ فِي بَيْعِ الْفُضُولِيِّ مِنْ حَيْثُ الْبُطْلاَنُ أَوِ الانْعِقَادُ يَجْرِي فِي كُل مَنْ زَوَّجَ ابْنَةَ غَيْرِهِ، أَوْ طَلَّقَ مَنْكُوحَتَهُ، أَوْ أَجَّرَ دَارِهِ، أَوْ وَهَبَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ.

عدم صحَّة بيع الفضولي عند الحنابلة

الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الأَصْحَابِ: عَدَمُ صِحَّةِ بَيْعِ الْفُضُولِيِّ كَمَا جَاءَ فِي الإِنْصَافِ حتى لو كان المالك حاضرًا وسكت لفوات ركنه، وَأَمَّا الرِّوَايَةُ الَّتِي تُصَحِّحُ بَيْعَ الْفُضُولِيِّ وَتَجْعَلُهُ مَوْقُوفًا عَلَى الإِجَازَةِ، فَقَدِ اخْتَارَهَا صَاحِبُ الْفَائِقِ كَمَا جَاءَ فِي الإِنْصَافِ، وَقَال: قَبَضَ وَلاَ إِقْبَاضَ قَبْل الإِجَازَةِ.

	البيع الباطل والبيع الفاسد	من أحكام البيع الفاسد، وبيع الفُضُولي.

ثانيًا: تصَرُّفُ الْفُضُولِيِّ فِي الشِّرَاءِ

شرح العنصر

ما ذهب إليه الحنفية في شِراء الفضولي

ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّ شِرَاءَ الْفُضُولِيِّ لاَ يَتَوَقَّفُ عَلَى الإِجَازَةِ، إِذَا وَجَدَ نَفَاذًا عَلَى الْعَاقِدِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ نَفَاذًا يَتَوَقَّفُ؛ كَشِرَاءِ الصَّغِيرِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ.

شِرَاءُ الْفُضُولِيِّ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ

شراؤه عندهم فَهُوَ كَبَيْعِهِ؛ أَيْ: يَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَةِ الْمُشْتَرَى لَهُ، فَإِنْ لَمْ يُجِزِ الشِّرَاءَ لَزِمَتِ السِّلْعَةُ الْمُشْتَرِيَ الْفُضُولِيَّ، فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مَدْفُوعًا مِنْ مَال الْمُشْتَرِي لَهُ فَلاَ رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْبَائِعِ فِي حَال عَدَمِ الإِجَازَةِ.

شراء الفضولي عند الشَّافِعِيَّة

ذَكَرُوا فِي شِرَاءِ الْفُضُولِيِّ تَفْصِيلاً؛ لأَنَّ الْفُضُولِيَّ إِمَّا أَنْ يَشْتَرِيَ لِغَيْرِهِ بِعَيْنِ مَال الْغَيْرِ، وَإِمَّا أَنْ يَشْتَرِي لِغَيْرِهِ فِي الذِّمَّةِ، وَإِمَّا أَنْ يَشْتَرِيَ لِغَيْرِهِ بِمَال نَفْسِهِ، فَإِنِ اشْتَرَى لِغَيْرِهِ بِعَيْنِ مَال الْغَيْرِ فَفِيهِ قَوْلاَنِ: الْجَدِيدُ بُطْلاَنُهُ، وَالْقَدِيمُ وَقْفُهُ عَلَى الإِجَازَةِ، وَإِنِ اشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ نُظِرَ إِنْ أَطْلَقَ أَوْ نَوَى كَوْنَهُ لِلْغَيْرِ، فَعَلَى الْجَدِيدِ يَقَعُ لِلْمُبَاشِرِ، وَعَلَى الْقَدِيمِ يَقِفُ عَلَى الإِجَازَةِ، فَإِنْ رَدَّ نَفَذَ فِي حَقِّ الْفُضُولِيِّ.

شراء الفضولي عند الحنابلة

شراؤه عندهم لاَ يَصِحُّ، إِلاَّ إِنِ اشْتَرَى فِي ذِمَّتِهِ وَنَوَى الشِّرَاءَ لِشَخْصٍ لَمْ يُسَمِّهِ فَيَصِحُّ، سَوَاءٌ نَقَدَ الثَّمَنَ مِنْ مَال الْغَيْرِ أَمْ لاَ، فَإِنْ سَمَّاهُ أَوِ اشْتَرَى لِلْغَيْرِ بِعَيْنِ مَالِهِ لَمْ يَصِحَّ الشِّرَاءُ، ثُمَّ إِنْ أَجَازَهُ (أَيِ الشِّرَاءَ) مَنِ اشْتُرِيَ لَهُ مَلَكَهُ مِنْ حِينِ اشْتُرِيَ لَهُ؛ لأَنَّهُ اشْتُرِيَ لأَجْلِهِ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ بِإِذْنِهِ، فَتَكُونُ مَنَافِعُهُ وَنَمَاؤُهُ لَهُ، فَإِنْ لَمْ يُجِزْهُ وَقَعَ الشِّرَاءُ لِلْعَاقِدِ وَلَزِمَهُ حُكْمُهُ، كَمَا لَوْ لَمْ يَنْوِ غَيْرَهُ، وَلَيْسَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْل عَرْضِهِ عَلَى مَنْ نَوَاهُ لَهُ.

	أنواع من البيوع	بَيْعُ مَا لَمْ يُقْبَض

المقدمة

شرح العنصر

وصف الدرس

يتناول هذا الدرس مذاهب العلماء في بيع ما لم يتمَّ قبضُه، وأهم ما وضَعُوه من ضوابط لهذا الأمر.

التمهيد

إنَّ رغبة الإنسان الجامحة في جمع المال من كلِّ مكان قد تدفعُه للتحايل من أجل الوصول إلى هذا العمَل الذي قد ينظُر إليه البعض على أنه غاية؛ لذا فقد تَعَرَّضَ الشارع لما يمكن أنْ يزلَّ فيه الإنسان؛ فيبيع الشيء قبل أنْ يحوزَه، وهذا ما سنتعرَّف عليه.

	أنواع من البيوع	بَيْعُ مَا لَمْ يُقْبَض

ما ورد فى بيع مالم يقبض

شرح العنصر

الحديث الوارد في بيع ما لم يقبض

ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - أَنَّ النَّبِيَّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - قَال: ((مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلاَ يَبِعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ))، وَفِي لَفْظٍ: ((حَتَّى يَكْتَالَهُ))، وَفِي لَفْظٍ آخَرَ: ((حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ))، قَال ابْنُ عَبَّاسٍ (رَاوِي الْحَدِيثِ): وَلاَ أَحْسَبُ كُل شَيْءٍ إلاَّ مِثْلَهُ، وَفِي رِوَايَةٍ: إِذَا اشْتَرَيْتَ بَيْعًا فَلاَ تَبِعْهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ.

	أنواع من البيوع	بَيْعُ مَا لَمْ يُقْبَض

مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ في بيع ما لم يقبض

شرح العنصر

لاَ يَصِحُّ بَيْعُ الْمَبِيعِ قَبْل قَبْضِهِ

وَهُوَ قَوْل أَبِي يُوسُفَ الأَوَّل، وَقَوْل مُحَمَّدٍ، وَهُوَ أَيْضًا رِوَايَةٌ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ لاَ يَصِحُّ بَيْعُ الْمَبِيعِ قَبْل قَبْضِهِ، سَوَاءٌ أَكَانَ مَنْقُولاً أَمْ عَقَارًا، وَإِنْ أَذِنَ الْبَائِعُ، وَقَبَضَ الثَّمَنَ.

دليل عدم صحة بيع المبيع قبل قبضه

دليله حديث حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ - رضِي الله عنه - قَال: قُلْتُ: يَا رَسُول اللَّهِ: إِنِّي أَشْتَرِي بُيُوعًا، فَمَا يَحِل لِي مِنْهَا، وَمَا يَحْرُمُ عَلَيَّ؟ قَال: ((إِذَا اشْتَرَيْتَ بَيْعًا فَلاَ تَبِعْهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ))، وَحَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍو - رضي الله عنهما - أَنَّ النَّبِيَّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - قَال: ((لاَ يَحِل سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلاَ شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلاَ رِبْحُ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَلاَ بَيْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ)).

مَعْنَى رِبْحَ مَا لَمْ يُضْمَنْ رِبْحُ مَا بِيعَ قَبْل الْقَبْضِ

مِثْل: أَنْ يَشْتَرِيَ مَتَاعًا، وَيَبِيعَهُ إِلَى آخَرَ قَبْل قَبْضِهِ مِنَ الْبَائِعِ، فَهَذَا الْبَيْعُ بَاطِلٌ، وَرِبْحُهُ لاَ يَجُوزُ؛ لأَنَّ الْمَبِيعَ فِي ضَمَانِ الْبَائِعِ الأَوَّل، وَلَيْسَ فِي ضَمَانِ الْمُشْتَرِي مِنْهُ، لِعَدَمِ الْقَبْضِ، وَلِضَعْفِ الْمِلْكِ قَبْل الْقَبْضِ؛ لاِنْفِسَاخِ الْعَقْدِ بِتَلَفِهِ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى الَّذِي عَلَّل بِهِ الشَّافِعِيَّةُ النَّهْيَ عَنِ الْبَيْعِ قَبْل الْقَبْضِ.

تعليل الحنابلة

عَلَّل الْحَنَابِلَةُ عَدَمَ الْجَوَازِ عَلَى الرِّوَايَةِ السابقة والَّتِي اخْتَارَهَا ابْنُ عَقِيلٍ مِنْ أَئِمَّتِهِمْ، بِأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ الْمِلْكُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَجُزْ بَيْعُهُ، كَمَا لَوْ كَانَ غَيْرَ مُتَعَيَّنٍ، وَكَمَا لَوْ كَانَ مَكِيلاً أَوْ مَوْزُونًا.

	أنواع من البيوع	بَيْعُ مَا لَمْ يُقْبَض

مَذْهَبُ الْحَنَفِيَّةِ في بيع ما لم يقبض

شرح العنصر

أَلاَ يَصِحُّ بَيْعُ الْمَنْقُول قَبْل قَبْضِهِ وَلَوْ كَانَ مِنْ بَائِعِهِ

وَذَلِكَ لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ بِرِوَايَاتِهِ، فَإِنَّهُ مَنْهِيٌّ عَنْ بَيْعِ الْمَبِيعِ قَبْل قَبْضِهِ.

علة عدم صحة البيع عند الحنفية

لأِنَّ فِي الْبَيْعِ قَبْل الْقَبْضِ غَرَرَ انْفِسَاخِ الْعَقْدِ الأَوَّل، عَلَى تَقْدِيرِ هَلاَكِ الْمَبِيعِ فِي يَدِ الْبَائِعِ، وَإِذَا هَلَكَ الْمَبِيعُ قَبْل الْقَبْضِ يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ، فَيَتَبَيَّنُ أَنَّهُ بَاعَ مَا لاَ يَمْلِكُ، وَلاَ يُفَرِّقُ الْحَنَفِيَّةُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الطَّعَامِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِنَ الْمَنْقُولاَتِ؛ وَذَلِكَ لِقَوْل ابْنِ عَبَّاسٍ: وَلاَ أَحْسَبُ كُل شَيْءٍ إِلاَّ مِثْلَهُ؛ أَيْ: مِثْل الطَّعَامِ.

ماذا يعني عدم الصحة؟

عَدَمُ الصِّحَّةِ هُنَا يَعْنِي: الْفَسَادَ لاَ الْبُطْلاَنَ، وَإِنْ كَانَ نَفْيُ الصِّحَّةِ يَحْتَمِلُهُمَا، لَكِنَّ الظَّاهِرَ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ هُوَ الْفَسَادُ؛ لأِنَّ عِلَّةَ الْفَسَادِ هِيَ الْغَرَرُ، مَعَ وُجُودِ رُكْنَيِ الْبَيْعِ، وَكَثِيرًا مَا يُطْلَقُ الْبَاطِل عَلَى الْفَاسِدِ.

ما أجازه الشيخان

أَجَازَ الشَّيْخَانِ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ - أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ - بَيْعَ الْعَقَارِ قَبْل قَبْضِهِ اسْتِحْسَانًا؛ وَذَلِكَ اسْتِدْلاَلاً بِعُمُومَاتِ حِل الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ، وَلاَ يَجُوزُ تَخْصِيصُ عُمُومِ الْكِتَابِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَلأِنَّهُ لاَ يُتَوَهَّمُ انْفِسَاخُ الْعَقْدِ فِي الْعَقَارِ بِالْهَلاَكِ، بِخِلاَفِ الْمَنْقُول، وَلأِنَّ الْعَقَارَ مَقْدُورُ التَّسْلِيمِ، وَلاَ يَرِدُ عَلَيْهِ الْهَلاَكُ إِلاَّ نَادِرًا بِغَلَبَةِ الْمَاءِ وَالرَّمَل، وَالنَّادِرُ لاَ يُعْتَدُّ بِهِ.

رأي الإمام محمد

خَالَفَ الإِمَامُ مُحَمَّدٌ - من الحنفية - فَلَمْ يُجِزْ بَيْعَ الْعَقَارِ أَيْضًا قَبْل قَبْضِهِ، وَهُوَ قَوْل أَبِي يُوسُفَ الأَوَّل، وَقَوْل الشَّافِعِيِّ كَمَا قَدَّمْنَا؛ وَذَلِكَ لإِطْلاَقِ الْحَدِيثِ، وَقِيَاسًا عَلَى الْمَنْقُول، وَقِيَاسًا أَيْضًا عَلَى الإِجَارَةِ، فَإِنَّهَا فِي الْعَقَارِ لاَ تَجُوزُ قَبْل الْقَبْضِ، وَالْجَامِعُ

اشْتِمَالُهُمَا عَلَى رِبْحٍ مَا لَمْ يُضْمَنْ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ فِي الْبَيْعِ الرِّبْحُ، وَرِبْحُ مَا لَمْ يُضْمَنْ مَنْهِيٌّ عَنْهُ شَرْعًا، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي الْفَسَادَ، فَيَكُونُ الْبَيْعُ فَاسِدًا قَبْل الْقَبْضِ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَدْخُل فِي ضَمَانِهِ، كَمَا فِي الإِجَارَةِ.

	أنواع من البيوع	بَيْعُ مَا لَمْ يُقْبَض

مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ في بيع ما لم يقبض

شرح العنصر

تحريم بيع الطعام قبل قبضه

المالكية يرَوْن أَنَّ الْمُحَرَّمَ الْمُفْسِدَ لِلْبَيْعِ، هُوَ بَيْعُ الطَّعَامِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ جَمِيعِ الأَشْيَاءِ قَبْل قَبْضِهِ، سَوَاءٌ أَكَانَ الطَّعَامُ رِبَوِيًّا كَالْقَمْحِ، أَمْ غَيْرَ رِبَوِيٍّ؛ كَالتفَّاحِ عِنْدَهُمْ.

غَيْرُ الطَّعَامِ يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْل قَبْضِهِ عند المالكية

وَذَلِكَ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُتَقَدِّمِ ((مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلاَ يَبِعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ))، وَلِغَلَبَةِ تَغَيُّرِ الطَّعَامِ دُونَمَا سِوَاهُ، لَكِنَّهُمْ شَرَطُوا لِفَسَادِ هَذَا النَّوْعِ مِنَ الْبَيْعِ، شَرْطَيْنِ:

الشرط الأول

أَنْ يَكُونَ الطَّعَامُ مَأْخُوذًا بِطَرِيقِ الْمُعَاوَضَةِ؛ أَيْ: فِي مُقَابَلَةِ شَيْءٍ، بِإِجَارَةٍ أَوْ شِرَاءٍ أَوْ صُلْحٍ أَوْ أَرْشِ جِنَايَةٍ، أَوْ آل لاِمْرَأَةٍ فِي صَدَاقِهَا، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمُعَاوَضَاتِ، فَهَذَا الَّذِي لاَ يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْل قَبْضِهِ، أَمَّا لَوْ صَارَ إِلَيْهِ الطَّعَامُ بِهِبَةٍ أَوْ مِيرَاثٍ، مِمَّا لَيْسَ أَخْذُهُ بِعِوَضٍ، فَيَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْل قَبْضِهِ.

الشرط الثاني

أَنْ تَكُونَ الْمُعَاوَضَةُ بِالْكَيْل أَوِ الْوَزْنِ أَوِ الْعَدَدِ، فَيَشْتَرِيهِ بِكَيْلٍ، وَيَبِيعُهُ قَبْل قَبْضِهِ، سَوَاءٌ أَبَاعَهُ جُزَافًا أَمْ عَلَى الْكَيْل، أَمَّا لَوِ اشْتَرَاهُ جُزَافًا، ثُمَّ بَاعَهُ قَبْل قَبْضِهِ، فَيَكُونُ بَيْعُهُ جَائِزًا، سَوَاءٌ أَبَاعَهُ جُزَافًا أَمْ عَلَى الْكَيْل، وَعَلَى هَذَا فَلَوِ اشْتَرَى طَعَامًا كَيْلاً لَمْ يَجُزْ لَهُ بَيْعُهُ قَبْل قَبْضِهِ، لاَ جُزَافًا وَلاَ كَيْلاً، وَلَوِ اشْتَرَاهُ جُزَافًا جَازَ لَهُ بَيْعُهُ قَبْل قَبْضِهِ مُطْلَقًا، جُزَافًا أَوْ كَيْلاً.

	أنواع من البيوع	بَيْعُ مَا لَمْ يُقْبَض

مذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ في بيع ما لم يقبض

شرح العنصر

تقديم

هناك رِوَايَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ فِي الْمَمْنُوعِ بَيْعُهُ قَبْل قَبْضِهِ مِنَ الأَمْوَال، سَبَقَ بَعْضُهَا، وإليك بيان تلك الروايات.

الرواية الأولى

رُوِيَ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ بَيْعُ الطَّعَامِ وَمَا أَشْبَهَهُ قَبْل قَبْضِهِ مُطْلَقًا، سَوَاءٌ أَكَانَ مَكِيلاً أَمْ مَوْزُونًا، أَمْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، خِلاَفًا لِمَالِكٍ الَّذِي اشْتَرَطَ فِيهِ الْكَيْل أَوِ الْوَزْنَ كَمَا قَدَّمْنَا؛ وَذَلِكَ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُتَقَدِّمِ: ((مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلاَ يَبِعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ))، وَلِقَوْل الأَثْرَمِ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِاللَّهِ، عَنْ قَوْلِهِ: ((نَهَى عَنْ رِبْحِ مَا لَمْ يُضْمَنْ))، فقَال: هَذَا فِي الطَّعَامِ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ مَأْكُولٍ أَوْ مَشْرُوبٍ، فَلاَ يَبِعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ، قَالُوا: وَلَوْ دَخَل فِي ضَمَانِ الْمُشْتَرِي جَازَ بَيْعُهُ، وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ، كَمَا جَازَ ذَلِكَ بَعْدَ قَبْضِهِ.

الرواية الثانية

وهي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ: أَنَّ مَا كَانَ مُتَعَيَّنًا كَالصُّبْرَةِ تُبَاعُ مِنْ غَيْرِ كَيْلٍ، يَجُوزُ بَيْعُهَا قَبْل قَبْضِهَا، وَمَا لَيْسَ بِمُتَعَيَّنٍ؛ كَقَفِيزٍ مِنْ صُبْرَةٍ، وَرِطْلٍ مِنْ زُبْرَةِ حَدِيدٍ، فَإِنَّهُ لاَ يَجُوزُ بَيْعُهَا قَبْل قَبْضِهَا، بَل حَتَّى تُكَال أَوْ تُوزَنَ.

الرواية الثالثة

وهي رِوَايَةٍ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ أيضًا: أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ قَبْل قَبْضِهِ، وَهِيَ الَّتِي وَافَقَ فِيهَا الإِمَامَ الشَّافِعِيَّ وَغَيْرَهُ، كَمَا تَقَدَّمَ.

رِوَايَةُ أصحاب الْمَذْهَبِ الحنبلي

أَنَّ الْمَكِيل وَالْمَوْزُونَ وَالْمَعْدُودَ وَالْمَذْرُوعَ لاَ يَصِحُّ تَصَرُّفُ الْمُشْتَرِي فِيهِ قَبْل قَبْضِهِ مِنْ بَائِعِهِ، وَهَذَا مَرْوِيٌّ أَيْضًا عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ - رضِي الله عنه - وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَالْحَسَنِ، وَالْحَكَمِ، وَحَمَّادِ ابْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَالأَوْزَاعِيِّ، وَإِسْحَاقَ.

مستند رواية أصحاب المذهب الحنبلي

مُسْتَنَدُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ فِي التَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْمَكِيل وَالْمَوْزُونِ وَنَحْوِهِمَا وَبَيْنَ غَيْرِهِمَا أَنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْل قَبْضِهِ، وَكَانَ الطَّعَامُ يَوْمَئِذٍ مُسْتَعْمَلاً غَالِبًا فِيمَا يُكَال وَيُوزَنُ، وَقِيسَ عَلَيْهِمَا الْمَعْدُودُ وَالْمَذْرُوعُ؛ لاِحْتِيَاجِهِمَا إِلَى حَقِّ التَّوْفِيَةِ، وَسَوَاءٌ أَكَانَ الْمَعْدُودُ مُتَعَيَّنًا كَالصُّبْرَةِ، أَمْ غَيْرَ مُتَعَيَّنٍ كَقَفِيزٍ مِنْهَا.

ما يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْل قَبْضِهِ

كلُّ مَا عَدَا الْمَكِيل وَالْمَوْزُونَ وَنَحْوَهُمَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْل قَبْضِهِ؛ وَذَلِكَ لِمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - قَال: أَتَيْتُ النَّبِيَّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - فَقُلْتُ: إِنِّي أَبِيعُ الإِبِل بِالْبَقِيعِ، فَأَبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ وَآخُذُ الدَّرَاهِمَ، وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ وَآخُذُ الدَّنَانِيرَ، فَقَال: لاَ بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَ بِسِعْرِ يَوْمِهَا، مَا لَمْ تَفْتَرِقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ، قَالُوا: فَهَذَا تَصَرُّفٌ فِي الثَّمَنِ قَبْل قَبْضِهِ، وَهُوَ أَحَدُ الْعِوَضَيْنِ.

	أنواع من البيوع	بَيْعُ مَا لَمْ يُقْبَض

ضَابِطُ مَا يُمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ قَبْل قَبْضِهِ

شرح العنصر

تقديم

اخْتَلَفَتْ ضَوَابِطُ الْفُقَهَاءِ فِي التَّصَرُّفَاتِ الْمَمْنُوعَةِ شَرْعًا قَبْل قَبْضِ الْمَبِيعِ:

أولاً: ما اتَّفَقَ عليه الْحَنَفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ

اتَّفَقَ عليه الْحَنَفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ عَلَى هَذَا الضَّابِطِ وَهُوَ: أَنَّ كُل عِوَضٍ مُلِكَ بِعَقْدٍ يَنْفَسِخُ بِهَلاَكِهِ قَبْل الْقَبْضِ، لَمْ يَجُزِ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْل قَبْضِهِ، وَمَا لاَ يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ بِهَلاَكِهِ، جَازَ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْل قَبْضِهِ وإليك توضيح ذلك.

مِثَال الجزء الأوَّل من الضابط

أَنَّ كُل عِوَضٍ مُلِكَ بِعَقْدٍ يَنْفَسِخُ بِهَلاَكِهِ قَبْل الْقَبْضِ، لَمْ يَجُزِ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْل قَبْضِهِ؛ فمثاله: الْمَبِيعُ وَالأُجْرَةُ وَبَدَل الصُّلْحِ عَنِ الدَّيْنِ، إِذَا كَانَ الثَّمَنُ وَالأُجْرُ وَالْبَدَل عَيْنًا عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ، أَوْ كَانَ مِنَ الْمَكِيل أَوِ الْمَوْزُونِ أَوِ الْمَعْدُودِ عِنْدَ الْحَنْبَلِيَّةِ.

مِثَال الجزء الثاني من الضابط

وهو مَا لاَ يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ بِهَلاَكِهِ، جَازَ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْل قَبْض فمثاله: الْمَهْرُ إِذَا كَانَ عَيْنًا عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ، وَكَذَا بَدَل الْخُلْعِ - وَكَذَا أَرْشُ الْجِنَايَةِ، وَقِيمَةُ الْمُتْلَفِ، عِنْدَ الْحَنْبَلِيَّةِ فِي هَذَيْنِ - كُل ذَلِكَ إِذَا كَانَ عَيْنًا، يَجُوزُ بَيْعُهُ وَإِجَارَتُهُ قَبْل قَبْضِهِ، وَسَائِرُ التَّصَرُّفَاتِ.

ثانيًا: الضابط الذي وضَعَه محمد من الأحناف

وَضَعَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ هَذَا الضَّابِطَ، وَهُوَ: أَنَّ كُل تَصَرُّفٍ لاَ يَتِمُّ إِلاَّ بِالْقَبْضِ؛ كَالْهِبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَالرَّهْنِ وَالْقَرْضِ وَالإِعَارَةِ وَنَحْوِهَا، يَجُوزُ قَبْل قَبْضِ الْمَبِيعِ.

ما لا يجوز قبل قبض المبيع عند محمد بن الحسن

وَكُل تَصَرُّفٍ يَتِمُّ قَبْل الْقَبْضِ كَالْمَبِيعِ وَالإِجَارَةِ وَبَدَل الصُّلْحِ عَنِ الدَّيْنِ إِذَا كَانَ عَيْنًا، وَنَحْوِهَا لاَ يَجُوزُ قَبْل قَبْضِ الْمَبِيعِ؛ وَتَعْلِيلُهُ عِنْدَهُ: أَنَّ الْهِبَةَ - مَثَلاً - لَمَّا كَانَتْ لاَ تَتِمُّ إِلاَّ بِالْقَبْضِ صَارَ الْمَوْهُوبُ لَهُ نَائِبًا عَنِ الْوَاهِبِ، وَهُوَ الْمُشْتَرِي الَّذِي وَهَبَهُ الْمَبِيعَ قَبْل قَبْضِهِ، ثُمَّ يَصِيرُ قَابِضًا لِنَفْسِهِ، فَتَتِمُّ الْهِبَةُ بَعْدَ الْقَبْضِ.

ملحوظة

أَشَارَ التُّمُرْتَاشِيُّ إِلَى أَنَّ الأَصَحَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الإِمَامُ مُحَمَّدٌ.

ثالثًا: الضابط الذي وضعه الدردير من المالكية

وَضَبَطَ الدَّرْدِيرُ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ مَا يَمْنَعُ بَيْعَ الطَّعَامِ قَبْل قَبْضِهِ، بِأَنْ تَتَوَالَى عُقْدَتَا بَيْعٍ لَمْ يَتَخَلَّلْهُمَا قَبْضٌ، وَهَذَا مُخْتَصٌّ بِالطَّعَامِ عَلَى رَأْيِهِمُ الْمُتَقَدِّمِ فِي حَصْرِ الْمَنْهِيِّ عَنْ بَيْعِهِ قَبْل قَبْضِهِ فِي مُطْلَقِ الأَطْعِمَةِ الرِّبَوِيَّةِ.

رابعًا: الضابط الذي ذكره ابن جزي من المالكية

يُؤْخَذُ مِنْ كَلاَمِ ابْنِ جُزَيٍّ هَذَا الضَّابِطُ، وَهُوَ: أَنَّ كُل طَعَامٍ أُخِذَ مُعَاوَضَةً - بِغَيْرِ جُزَافٍ - فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ، وَتَشْمَل الْمُعَاوَضَةُ: الشِّرَاءَ، وَالإِجَارَةَ، وَالصُّلْحَ، وَأَرْشَ الْجِنَايَةِ، وَالْمَهْرَ، وَغَيْرَهَا - عَلَى مَا ذُكِرَ - فَلَيْسَ لَهُ بَيْعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ، لَكِنْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَهَبَهُ أَوْ يُسَلِّفَهُ قَبْل قَبْضِهِ.

التَّقْيِيدُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ بِغَيْرِ الْجُزَافِ

وذلك لإِخْرَاجِ مَا بِيعَ جُزَافًا بِغَيْرِ كَيْلٍ وَلاَ عَدٍّ وَلاَ وَزْنٍ مِنَ الطَّعَامِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْل قَبْضِهِ؛ لِدُخُولِهِ فِي ضَمَانِ الْمُشْتَرِي بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ، فَهُوَ مَقْبُوضٌ حُكْمًا، فَلَيْسَ فِيهِ تَوَالِي عُقْدَتَيْ بَيْعٍ لَمْ يَتَخَلَّلْهُمَا قَبْضٌ.

ما اشتَرَطَه المالكيةُ في جواز بيع مطلق طعام المعاوضة

اشْتَرَطَ الْمَالِكِيَّةُ فِي جَوَازِ بَيْعِ مُطْلَقِ طَعَامِ الْمُعَاوَضَةِ - بِالإِضَافَةِ إِلَى شَرْطِ قَبْضِهِ - أَنْ لاَ يَكُونَ الْقَبْضُ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ، فَإِنْ قَبَضَ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ، مُنِعَ بَيْعُهُ؛ لأَنَّ هَذَا الْقَبْضَ الْوَاقِعَ بَيْنَ الْعَقْدَيْنِ كَلاَ قَبْضٍ؛ وَمَعْنَى هَذَا: أَنَّ الْقَبْضَ الْمُعْتَدَّ بِهِ فِي الْجَوَازِ، هُوَ الْقَبْضُ الْقَوِيُّ، فَيَجُوزُ بَيْعُ الطَّعَامِ عَقِبَهُ، أَمَّا الْقَبْضُ الضَّعِيفُ، فَهُوَ كَلاَ قَبْضٍ، فَلاَ يُعْقِبُ الْجَوَازَ.

خامسًا: رأي الشافعية

لَمْ يَضَعِ الشَّافِعِيَّةُ ضَابِطًا فِي هَذَا الصَّدَدِ، لَكِنَّهُمْ أَلْحَقُوا - فِي الأَصَحِّ مِنْ مَذْهَبِهِمْ - بِالْبَيْعِ عُقُودًا أُخْرَى، مِنْ حَيْثُ الْبُطْلاَنُ قَبْل الْقَبْضِ.

ما نَصَّ عليه الشافعيَّة

نَصَّ الشافعيَّة عَلَى أَنَّ الإِجَارَةَ وَالرَّهْنَ وَالْهِبَةَ - وَلَوْ مِنَ الْبَائِعِ - بَاطِلَةٌ، فَلاَ تَصِحُّ لِوُجُودِ الْمَعْنَى الْمُعَلَّل بِهِ النَّهْيُ فِيهَا، وَهُوَ ضَعْفُ الْمِلْكِ، وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ وَالْهَدِيَّةُ وَعِوَضُ الْخُلْعِ وَالصُّلْحِ عَنْ نَحْوِ دَمٍ، وَالْقَرْضُ وَالْقِرَاضُ وَالشَّرِكَةُ وَغَيْرُهَا.

تصحيح تصرف المشتري بالمبيع قبل قبضه

صَحَّح الشافعية تَصَرُّفَ الْمُشْتَرِي بِالْمَبِيعِ قَبْل قَبْضِهِ بِالإِعْتَاقِ وَالْوَصِيَّةِ وَالتَّدْبِيرِ وَالتَّزْوِيجِ وَالْوَقْفِ وَقِسْمَةِ الإِفْرَازِ وَالتَّعْدِيل لاَ الرَّدِّ، وَكَذَا إِبَاحَةُ طَعَامٍ اشْتَرَاهُ جُزَافًا، بِخِلاَفِ مَا لَوِ اشْتَرَاهُ مَكِيلاً، فَلاَ بُدَّ لِصِحَّةِ إِبَاحَتِهِ مِنْ كَيْلِهِ وَقَبْضِهِ، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ إِلَى الْعِتْقِ - عَلَى حَدِّ تَعْبِيرِهِمْ - وَفِي مَعْنَاهُ بَقِيَّةُ التَّصَرُّفَاتِ.

إلحاق الثمن المعين بالمبيع

أَلْحَقَ الشافعية أَيْضًا الثَّمَنَ الْمُعَيَّنَ، سَوَاءٌ أَكَانَ دَرَاهِمَ أَمْ دَنَانِيرَ أَمْ غَيْرَهُمَا بِالْمَبِيعِ فِي فَسَادِ التَّصَرُّفِ قَبْل الْقَبْضِ، فَلاَ يَبِيعُهُ الْبَائِعُ، وَلاَ يَتَصَرَّفُ فِيهِ قَبْل قَبْضِهِ؛ وَذَلِكَ لِعُمُومِ النَّهْيِ، وَلِلتَّعْلِيل الْمُتَقَدِّمِ.

الضابط الذي طرَحَه الإمام الشوكاني

لَعَلَّهُ لاَ بَأْسَ مِنَ الإِشَارَةِ ها هناإِلَى أَنَّ الإِمَامَ الشَّوْكَانِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - طَرَحَ ضَابِطًا آخَرَ، شَطْرُهُ مِمَّا قَرَّرَهُ الشَّافِعِيَّةُ، وَقَال مَا نَظِيرُهُ: إِنَّ التَّصَرُّفَاتِ الَّتِي تَكُونُ بِعِوَضٍ، تُلْتَحَقُ بِالْبَيْعِ، فَيَكُونُ فِعْلُهَا قَبْل الْقَبْضِ غَيْرَ جَائِزٍ، وَالتَّصَرُّفَاتِ الَّتِي لاَ عِوَضَ فِيهَا تُلْتَحَقُ بِالْهِبَةِ، فَيَكُونُ فِعْلُهَا قَبْل الْقَبْضِ جَائِزًا، وَرَجَّحَ هَذَا الرَّأْيَ، وَاسْتَشْهَدَ لَهُ بِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى صِحَّةِ الْوَقْفِ وَالْعِتْقِ قَبْل الْقَبْضِ، وَبِمَا عُلِّل بِهِ النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يُقْبَض.

تعقيب المالكية على النهي عن بيع ما لم يقبض

قَال بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ: إِنَّ هَذَا النَّهْيَ تَعَبُّدٌ، وَأَشَارَ الدُّسُوقِيُّ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْل الْمَذْهَبِ، وَنَقَلَهُ عَنِ التَّوْضِيحِ؛ وَقِيل: بَل هُوَ مَعْقُول الْمَعْنَى، وَمُعَلَّلٌ بِأَنَّ الشَّارِعَ لَهُ غَرَضٌ فِي ظُهُورِهِ، وَهُوَ سُهُولَةُ الْوُصُول إِلَى الطَّعَامِ، لِيَتَوَصَّل إِلَيْهِ الْقَوِيُّ وَالضَّعِيفُ، وَلَوْ جَازَ بَيْعُهُ قَبْل قَبْضِهِ لَبَاعَ أَهْل الأَمْوَال بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، مِنْ غَيْرِ ظُهُورٍ، وَلَخَفِيَ بِإِمْكَانِ شِرَائِهِ مِنْ مَالِكِهِ

وَبَيْعِهِ خُفْيَةً، فَلَمْ يَتَوَصَّل إِلَيْهِ الْفَقِيرُ، بِخِلاَفِ مَا إِذَا مُنِعَ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَنْتَفِعُ بِهِ الْكَيَّال، وَالْحَمَّال، وَيَظْهَرُ لِلْفُقَرَاءِ، فَتَقْوَى بِهِ قُلُوبُ النَّاسِ، لاَ سِيَّمَا فِي زَمَنِ الْمَسْغَبَةِ وَالشِّدَّةِ.

	أنواع من البيوع	تَحْدِيدُ الْقَبْضِ وَتَحَقُّقُهُ

المقدمة

شرح العنصر

وصف الدرس

يتعرَّض هذا الدرس للوسائل التي يتمُّ ويتحقَّق بها القبض في البيوع المختلفة، سواء كانت منقولات أم عقارات، ويتعرَّض كذلك للأشياء التي تملك من غير طريق البيع والشراء، وإنما عن طريق البيع والهبة، وحُكم البيع والشراء لها متى يكون صحيحًا.

التمهيد

لما تعرَّضنا في الدرس السابق لبيع ما لم يتمَّ قبضه وحكمه وآراء العلماء فيه، استدعى ذلك أنْ نعرف الوسائل المختلفة التي يتحقَّق بها القبض، وحُكم الأشياء التي تُملَك من غير طريق البيع هل يجوز التصرُّف فيه إلا قبل القبض.

	أنواع من البيوع	تَحْدِيدُ الْقَبْضِ وَتَحَقُّقُهُ

مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ أَنَّ قَبْضَ كُل شَيْءٍ بِحَسَبِهِ

شرح العنصر

أولاً: إِنْ كَانَ القبض مَكِيلاً أَوْ مَوْزُونًا أَوْ مَعْدُودًا أَوْ مَذْرُوعًا

إِنْ كَانَ مَكِيلاً أَوْ مَوْزُونًا أَوْ مَعْدُودًا أَوْ مَذْرُوعًا فيكون قَبْضُهُ بِالْكَيْلِ أَوِ الْوَزْنِ أَوِ الْعَدِّ أَوِ الذَّرْعِ؛ وَذَلِكَ لِحَدِيثِ عُثْمَانَ - رضِي الله عنه - قَال: كُنْتُ أَبْتَاعُ التَّمْرَ مِنْ بَطْنٍ مِنَ الْيَهُودِ، يُقَال لَهُمْ: بَنُو قَيْنُقَاعَ، وَأَبِيعُهُ بِرِبْحٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - فَقَال: ((يَا عُثْمَانُ: إِذَا ابْتَعْتَ فَاكْتَل، وَإِذَا بِعْتَ فَكِل))، وَحَدِيثِ جَابِرٍ - رضِي الله عنه - قَال: نَهَى النَّبِيُّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ الصَّاعَانِ: صَاعُ الْبَائِعِ، وَصَاعُ الْمُشْتَرِي، وَالْمَالِكِيَّةُ شَرَطُوا فِي قَبْضِ الْمِثْلِيِّ تَسْلِيمَهُ لِلْمُشْتَرِي، وَتَفْرِيغَهُ فِي أَوْعِيَتِهِ.

ثانيًا: إِنْ كَانَ القبض جُزَافًا

إن كان جزافًا فَقَبْضُهُ نَقْلُهُ، وَذَلِكَ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - قَال: كَانُوا يَتَبَايَعُونَ الطَّعَامَ جُزَافًا بِأَعْلَى السُّوقِ، فَنَهَاهُمْ رَسُول اللَّهِ - صلَّى الله عليه وسلَّم - أَنْ يَبِيعُوهُ حَتَّى يَنْقُلُوهُ، وَفِي رِوَايَةٍ: حَتَّى يُحَوِّلُوهُ.

ثالثًا: إِنْ كَانَ القبض مَنْقُولاً

إِنْ كَانَ مَنْقُولاً مِنْ عُرُوضٍ وَأَنْعَامٍ، فَقَبْضُهُ بِالْعُرْفِ الْجَارِي بَيْنَ النَّاسِ كَمَا يَقُول الْمَالِكِيَّةُ: كَاحْتِيَازِ الثَّوْبِ، وَتَسْلِيمِ مِقْوَدِ الدَّابَّةِ، أَوْ يَنْقُلَهُ إِلَى حَيِّزٍ لاَ يَخْتَصُّ بِهِ الْبَائِعُ، عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَيُرْوَى هَذَا عَنْ أَبِي يُوسُفَ، كَالشَّارِعِ وَدَارِ الْمُشْتَرِي.

تفصيل الحنابلة في المنقول من العروض والأنعام

فَصَّل الْحَنَابِلَةُ فِي الْمَنْقُول مِنَ الْعُرُوضِ وَالأَنْعَامِ فَقَالُوا: إِنْ كَانَ الْمَبِيعُ دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ، فَقَبْضُهَا بِالْيَدِ، وَإِنْ كَانَ ثِيَابًا فَقَبْضُهَا نَقْلُهَا، وَإِنْ كَانَ حَيَوَانًا، فَقَبْضُهُ تَمْشِيَتُهُ مِنْ مَكَانِهِ.

رابعًا: إن القبض كَانَ عَقَارًا

إن كان عقارًا فَقَبْضُهُ بِالتَّخْلِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُشْتَرِي، بِلاَ حَائِلٍ دُونَهُ، وَتَمْكِينُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ، بِتَسْلِيمِهِ الْمِفْتَاحَ إِنْ وُجِدَ، بِشَرْطِ أَنْ يُفَرِّغَهُ مِنْ مَتَاعِ غَيْرِ الْمُشْتَرِي عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ ذَلِكَ الْمَالِكِيَّةُ إِلاَّ فِي دَارِ السُّكْنَى، فَإِنَّ قَبْضَهَا بِالإِخْلاَءِ عِنْدَهُمْ، وَلاَ

يُكْتَفَى بِالتَّخْلِيَةِ، أَمَّا غَيْرُهَا مِنَ الْعَقَارَاتِ، فَيَتَحَقَّقُ الْقَبْضُ بِالتَّخْلِيَةِ، وَإِنْ لَمْ يُخْلِ الْبَائِعُ مَتَاعَهُ مِنْهَا، وَيُشِيرُ الشَّافِعِيَّةُ إِلَى أَنَّ التَّفْصِيل هذا إِنَّمَا هُوَ فِي الْقَبْضِ الْمُصَحِّحِ لِلتَّصَرُّفِ.

القبض الناقل للضمان من البائع

يرَى الشافعية أن الْقَبْض النَّاقِل لِلضَّمَانِ مِنَ الْبَائِعِ، مَدَارُهُ عَلَى اسْتِيلاَءِ الْمُشْتَرِي عَلَى الْمَبِيعِ، سَوَاءٌ أَنَقَلَهُ أَمْ لاَ، وَسَوَاءٌ أَخَلَّى الْبَائِعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ أَمْ لاَ، وَسَوَاءٌ أَأَذِنَ لَهُ فِي الْقَبْضِ أَمْ لاَ، وَسَوَاءٌ أَكَانَ لَهُ الْحَقُّ فِي الْحَبْسِ أَمْ لاَ، فَمَتَى اسْتَوْلَى الْمُشْتَرِي عَلَى الْمَبِيعِ انْتَفَى الضَّمَانُ عَنِ الْبَائِعِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ تَلِفَ حِينَئِذٍ لاَ يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ، أَوْ تَعَيَّبَ لاَ يَثْبُتُ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي، وَلَوْ رَجَعَ إِلَى الْبَائِعِ لاَ يَرْجِعُ الضَّمَانُ إِلَيْهِ.

اعتبار التخلية قبضًا حُكمًا عند الحنفية

لَمْ يُفَصِّل الْحَنَفِيَّةُ - وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ الْخَطَّابِ عَنْ أَحْمَدَ - هَذَا التَّفْصِيل فِي الْقَبْضِ كما فصَّله الشافعية، بَل اعْتَبَرُوا التَّخْلِيَةَ - وَهِيَ: رَفْعُ الْمَوَانِعِ وَالتَّمْكِينِ مِنَ الْقَبْضِ - قَبْضًا حُكْمًا عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَرَوَى أَبُو الْخَطَّابِ مِثْل ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ وَشَرَطَ مَعَ التَّخْلِيَةِ التَّمْيِيزَ، نَصَّ الْحَنَفِيَّةُ عَلَى مَذْهَبِهِمْ هَذَا فِي الرَّهْنِ، فِي التَّخْلِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُرْتَهِنِ، وَقَالُوا: إِنَّ التَّخْلِيَةَ فِيهِ قَبْضٌ، كَمَا هِيَ فِي الْبَيْعِ، فَإِنَّهَا فِيهِ أَيْضًا قَبْضٌ، قَالُوا: لأِنَّهَا تَسْلِيمٌ، فَمِنْ ضَرُورَتِهِ الْحُكْمُ بِالْقَبْضِ، فَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مَا يَتَرَتَّبُ عَلَى الْقَبْضِ الْحَقِيقِيِّ، وَهَذَا هُوَ الأَصَحُّ، وَمُقَابِل الأَصَحِّ: الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ، وَهُوَ: أَنَّهُ لاَ يَثْبُتُ فِي الْمَنْقُول إِلاَّ بِالنَّقْل.

ما يترتَّب على قول الحنفية

يترتَّب عَلَى هَذَا لَوْ بَاعَ مَا اشْتَرَاهُ قَبْل أَنْ يَقْبِضَهُ فَرَبِحَ، فَهَذَا هُوَ رِبْحُ مَا لَمْ يُضْمَنْ، الَّذِي وَرَدَ فِيهِ حَدِيثُ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَال: قَال رَسُول اللَّهِ - صلَّى الله عليه وسلَّم - ((لاَ يَحِل سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلاَ شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلاَ رِبْحُ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَلاَ بَيْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ)).

تفسير محمد بن الحسن للحديث السابق

فَسَّرَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ حديث عبدالله بن عمرو فِي كِتَابِ الآثَارِ لَمَّا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ بِرِوَايَةٍ أُخْرَى قَال: وَأَمَّا رِبْحُ مَا لَمْ يُضْمَنْ: فَالرَّجُل يَشْتَرِي الشَّيْءَ، فَيَبِيعُهُ قَبْل أَنْ يَقْبِضَهُ، وَكَذَلِكَ فَسَّرَهُ الشَّوْكَانِيُّ والْبُهُوتِيُّ.

تعقيب على حديث عبدالله بن عمرو بن العاص

هَذَا الْحَدِيثُ وَإِنْ كَانَ عَامًّا غَيْرَ أَنَّ الإِمَامَ أَحْمَدَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - خَصَّهُ بِالطَّعَامِ، فِي رِوَايَةِ الأَثْرَمِ عَنْهُ، قَال: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِاللَّهِ، عَنْ

قَوْلِهِ: ((نَهَى عَنْ رِبْحِ مَا لَمْ يُضْمَنْ)) قَال: هَذَا فِي الطَّعَامِ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ مَأكُولٍ أَوْ مَشْرُوبٍ، فَلاَ يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ، وَقَال ابْنُ عَبْدِالْبَرِّ: الأَصَحُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، أَنَّ الَّذِي يُمْنَعُ مِنْ بَيْعِهِ قَبْل قَبْضِهِ: هُوَ الطَّعَامُ.

	أنواع من البيوع	تَحْدِيدُ الْقَبْضِ وَتَحَقُّقُهُ

بَيْعُ الصَّدَقَةِ وَالْهِبَةِ قَبْل الْقَبْضِ

شرح العنصر

تعريف الصَّدَقَةُ

هي تَمْلِيكُ الْمَال فِي الْحَيَاةِ مَنْ يَحْتَاجُهُ بِغَيْرِ عِوَضٍ، تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وُجُوبًا أَوْ نَدْبًا، وَهَذَا التَّعْرِيفُ - كَمَا يُرَى - يَشْمَل الصَّدَقَةَ الْمَفْرُوضَةَ، الَّتِي تُؤْخَذُ مِنْ مَال الْغَنِيِّ فِي آخِرِ الْحَوْل وَهِيَ زَكَاةُ الْمَال، أَوْ فِي آخِرِ شَهْرِ الصَّوْمِ وَهِيَ زَكَاةُ الْفِطْرِ تَطْهِيرًا لِلْغَنِيِّ وَالصَّائِمِ، وَيَشْمَل الصَّدَقَةَ الْمُتَطَوَّعَ بِهَا، وَهِيَ الْمُسْتَحَبَّةُ فِي جَمِيعِ الأَوْقَاتِ.

النهي عن شراء الصدقات

قَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ - رضي الله عنه - الْمُتَقَدِّمِ آنِفًا، نَهَى النَّبِيُّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - عَنْ شِرَاءِ الصَّدَقَاتِ حَتَّى تُقْبَضَ، وَفِي حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ - رضي الله عنه - قَوْلُهُ - صلَّى الله عليه وسلَّم - لَهُ: ((لاَ تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ)).

الفرق بين الصدقة وبين غيرها من عقود البيع والإيداع

يَعْتَبِرُ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنْبَلِيَّةِ وَبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ الصَّدَقَةَ وَنَحْوَهَا، كَالْهِبَةِ وَالرَّهْنِ وَالْقَرْضِ وَالإِعَارَةِ وَالإِيدَاعِ، مِنْ عُقُودِ التَّبَرُّعَاتِ، الَّتِي لاَ تَتِمُّ وَلاَ تُمَلَّكُ إِلاَّ بِالْقَبْضِ، وَالْعَقْدُ فِيهَا قَبْل الْقَبْضِ يُعْتَبَرُ عَدِيمَ الأَثَرِ.

عِبَارَةُ الْمَرْغِينَانِيِّ - من الحنفية - فِي فَصْل الصَّدَقَةِ

الصَّدَقَةُ كَالْهِبَةِ لاَ تَصِحُّ إِلاَّ بِالْقَبْضِ؛ لأَنَّهُ (أَيِ: التَّصَدُّقُ) تَبَرُّعٌ كَالْهِبَةِ.

الْقَبْضُ شَرْطُ جَوَازِ الصَّدَقَةِ

قال الْكَاسَانِيُّ - من الحنفية -: الْقَبْضُ شَرْطُ جَوَازِ الصَّدَقَةِ، لاَ تُمَلَّكُ قَبْل الْقَبْضِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ؛ وَاسْتَدَل لِذَلِكَ بِمَا رُوِيَ عَنْ رَسُول اللَّهِ - صلَّى الله عليه وسلَّم - أَنَّهُ قَال خَبَرًا عَنِ اللَّهِ - سبحانه وتعالى -: ((يَقُول ابْنُ آدَمَ: مَالِي مَالِي، وَهَل لَكَ يَا بْنَ آدَمَ مِنْ مَالِكِ إِلاَّ مَا أَكَلْتَ فَأَفْنَيْتَ، أَوْ لَبِسْتَ فَأَبْلَيْتَ، أَوْ تَصَدَّقْتَ فَأَمْضَيْتَ)) اعْتَبَرَ اللَّهُ - سبحانه وتعالى - الإِمْضَاءَ فِي الصَّدَقَةِ،

وَالإِمْضَاءُ هُوَ التَّسْلِيمُ، فَدَل عَلَى أَنَّهُ شَرْطٌ، وَبِمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ - رضي الله عنهم - أَنَّهُمْ قَالُوا: لاَ تَتِمُّ الصَّدَقَةُ إِلاَّ بِالْقَبْضِ، وَبِأَنَّ الصَّدَقَةَ عَقْدُ تَبْرِئَةٍ، فَلاَ يُفِيدُ الْحُكْمَ بِنَفْسِهِ كَالْهِبَةِ.

	أنواع من البيوع	تَحْدِيدُ الْقَبْضِ وَتَحَقُّقُهُ

تفصيلات المذاهب في الهبة

شرح العنصر

قول الحنفية في الهبة

قالوا: لَوْ صَحَّتْ بِدُونِ الْقَبْضِ لَثَبَتَ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ وِلاَيَةُ مُطَالَبَةِ الْوَاهِبِ بِالتَّسْلِيمِ، فَتَصِيرُ عَقْدَ ضَمَانٍ، وَهَذَا تَغْيِيرُ الْمَشْرُوعِ، وهذا القول يُقَابِل الْمَشْهُورَ مِنْ مَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، عَبَّرُوا عَنْهُ بِقَوْلِهِمْ: وَقِيل: إِنَّمَا تُمْلَكُ بِالْقَبْضِ، وَهَذَا النَّصُّ وَإِنْ وَرَدَ فِي الْهِبَةِ لَكِنَّ تَعْرِيفَهُمُ الصَّدَقَةَ، كَمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ قَبْلاً وَمَا يَأْتِي مِنَ الأَحْكَامِ، يُفِيدُ التَّعْمِيمَ فِي الْهِبَةِ وَالصَّدَقَةِ، وَهُوَ أَيْضًا مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ إِذْ قَالُوا: لاَ يَمْلِكُ مَوْهُوبٌ (بِالْمَعْنَى الأَعَمِّ الشَّامِلِ لِلصَّدَقَةِ وَالْهَدِيَّةِ) إِلاَّ بِقَبْضٍ بِإِذْنِ الْوَاهِبِ.

ما جَاءَ فِي نُصُوصِ الشَّافِعِيَّةِ حول الهبة

إِذَا حَلَفَ لاَ يَهَبُ لَهُ، فَوَهَبَ لَهُ وَلَمْ يَقْبَل، أَوْ قَبِل وَلَمْ يَقْبِضْ لاَ يَحْنَثُ فِي الأَصَحِّ؛ وَذَلِكَ لأَنَّهُ لاَ بُدَّ مِنَ الْقَبُول وَالْقَبْضِ حَتَّى تَصِحَّ الْهِبَةُ وَتَتِمَّ.

مذهب الحنابلة في أنواع الهبة

الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ مُطْلَقًا كَمَا يَقُول الْمِرْدَاوِيُّ، فَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ أَنْوَاعَ الْهِبَةِ: صَدَقَةٌ وَهَدِيَّةٌ وَنِحْلَةٌ، وَمَعَانِيهَا مُتَقَارِبَةٌ، وَكُلُّهَا تَمْلِيكٌ فِي الْحَيَاةِ بِلاَ عِوَضٍ، تَجْرِي فِيهَا أَحْكَامُهَا أَيْ تَجْرِي أَحْكَامُ كُل وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ فِي الْبَقِيَّةِ.

شرط القبض في الهبة ونحوها عند الحنابلة

لَوْ كَانَتِ الْهِبَةُ فِي غَيْرِ مَكِيلٍ وَنَحْوِهِ فَفِي جَمِيعِهَا لاَ تَلْزَمُ إِلاَّ بِالْقَبْضِ؛ وَقَدِ اسْتَدَل الْحَنَابِلَةُ لِمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ - مِنْ إِطْلاَقِ شَرْطِ الْقَبْضِ فِي الْهِبَةِ وَنَحْوِهَا، كَالصَّدَقَةِ الَّتِي نُوَاجِهُهَا - بِمَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - أَنَّ أَبَا بَكْرٍ - رضي الله عنه - نَحَلَهَا جُذَاذَ عِشْرِينَ وَسْقًا مِنْ مَالِهِ بِالْعَالِيَةِ، فَلَمَّا مَرِضَ قَال: يَا بُنَيَّةُ، كُنْتُ نَحَلْتُكِ جُذَاذَ عِشْرِينَ وَسْقًا، وَلَوْ كُنْتُ جَذَذْتُهُ أَوْ قَبَضْتُهُ كَانَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا هُوَ الْيَوْمَ مَال وَارِثٍ، فَاقْتَسِمُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَذَكَرَ الْبُهُوتِيُّ أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ، وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ - رضِي الله عنهم - نَحْوُ هَذَا، وَلَمْ يُعْرَفْ لَهُمْ مُخَالِفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ.

ما يترتَّب على اشتراط القبض عن الحنابلة

وَرَتَّبُوا عَلَى اشْتِرَاطِ الْقَبْضِ جَوَازَ رُجُوعِ الْوَاهِبِ فِي هِبَتِهِ (وَكَذَا الصَّدَقَةُ) قَبْل الْقَبْضِ، لِعَدَمِ تَمَامِ الْعَقْدِ.

رأي المالكية في اشتراط القبض

خَالَفَ فِي اشْتِرَاطِ الْقَبْضِ الْمَالِكِيَّةُ فِي مَشْهُورِ مَذْهَبِهِمْ؛ فَقَرَّرُوا أَنَّ الْهِبَةَ (وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ تَفْرِيعَاتِهِمْ) تُمْلَكُ بِالْقَوْل عَلَى الْمَشْهُورِ، وَلِلْمَوْهُوبِ لَهُ طَلَبُهَا مِنَ الْوَاهِبِ إِذَا امْتَنَعَ مِنْ تَسْلِيمِهَا، لِيَجْبُرَهُ عَلَى تَمْكِينِ الْمَوْهُوبِ لَهُ مِنْهَا، وَأَشَارَ الْحَنَابِلَةُ فِي كُتُبِهِمْ إِلَى دَلِيل الْمَالِكِيَّةِ وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنه - أَنَّ النَّبِيَّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - قَال: ((الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ))، وَيُرْوَى: ((فِي صَدَقَتِهِ))، وَيُرْوَى: ((كَالْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ)).

	أنواع من البيوع	تَحْدِيدُ الْقَبْضِ وَتَحَقُّقُهُ

ما جَاءَ من صيغ فِي نُصُوصِ الْمَالِكِيَّةِ حول الهبة

شرح العنصر

الصيغة الأولى

لَوْ قَال: دَارِي صَدَقَةٌ أَوْ هِبَةٌ أَوْ حَبْسٌ عَلَى الْفُقَرَاءِ، لاَ يُقْضَى عَلَيْهِ (لِعَدَمِ التَّعْيِينِ).

الصيغة الثانية

لَوْ قَال: دَارِي صَدَقَةٌ أَوْ هِبَةٌ أَوْ حَبْسٌ عَلَى زَيْدٍ، فَإِنَّهُ يُقْضَى عَلَيْهِ بِذَلِكَ؛ لأَنَّهُ قَصَدَ الْبِرَّ وَالْقُرْبَةَ حِينَئِذٍ.

الصيغة الثالثة

لَوْ قَال: لِلَّهِ عَلَيَّ دَفْعُ دِرْهَمٍ لِزَيْدٍ أَوْ لِلْفُقَرَاءِ، لاَ يُقْضَى بِهِ مُطْلَقًا، وَقِيل: يُقْضَى؛ وَعَلَّلُوا هَذَا بِأَنَّ الْقَضَاءَ لاَ بُدَّ فِيهِ مِنْ تَعْيِينِ الْمُتَصَدَّقِ عَلَيْهِ أَوِ الْمَوْهُوبِ لَهُ، وَلاَ بُدَّ فِيهِ مِنْ قَصْدِ الْقُرْبَةِ.

هل تصحُّ الهبة في المكيل والموزون؟

فِي رِوَايَةٍ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ فِي الْمَكِيل وَالْمَوْزُونِ لاَ تَصِحُّ الْهِبَةُ وَالصَّدَقَةُ، وَلاَ تَلْزَمُ فِيهِ الصَّدَقَةُ وَالْهِبَةُ إِلاَّ بِالْقَبْضِ، وَفِي غَيْرِهِمَا يَصِحُّ بِغَيْرِ قَبْضٍ، وَيَلْزَمُ بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ، وَيَثْبُتُ فِيهِ الْمِلْكُ بِغَيْرِ قَبْضٍ، وَحَاصِل الدَّلِيل فِي هَذِهِ التَّفْرِقَةِ الْقِيَاسُ عَلَى الْبَيْعِ،

مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تَمْلِيكٌ، فَفِي الْبَيْعِ مَا لاَ يَلْزَمُ قَبْل الْقَبْضِ، كَالصَّرْفِ وَالرِّبَوِيَّاتِ، وَفِيهِ مَا يَلْزَمُ قَبْل الْقَبْضِ، وَهُوَ مَا عَدَا ذَلِكَ، وَالْخُلاَصَةُ أَنَّ جُمْهُورَ الْفُقَهَاءِ يَشْتَرِطُونَ الْقَبْضَ فِي التَّبَرُّعَاتِ.

	أنواع من البيوع	بَيْعُ الْمُحَاقَلَةِ والملامسة والمنابذة والمزابنة

المقدمة

شرح العنصر

وصف الدرس

يتعرَّض هذا الدرس لعدَّة بيوع وهي: بيع المحاقلة والمزابنة والملامسة والمنابذة، ويبيِّن حكم كلٍّ منها، وما يعرض لبعضها من صور.

التمهيد

انتشرت في الجاهليَّة كثيرٌ من صور المعاملات، وهذه المعاملات أباحَ الإسلام بعضها، وهو ما اتَّفق مع ضَوابِطه، وحرَّم البعض الآخَر، وهو ما خالَف تعاليمه، ومنها كل ما أدَّى للجهالة وعدم تحديد المبيع، وهذا ما سنتعرَّض له في هذا الدرس.

	أنواع من البيوع	بَيْعُ الْمُحَاقَلَةِ والملامسة والمنابذة والمزابنة

أولاً: بيع المحاقلة

شرح العنصر

الْمُحَاقَلَةُ فِي اللُّغَةِ

بَيْعُ الزَّرْعِ فِي سُنْبُلِهِ بِالْبُرِّ أَوْ بِحِنْطَةٍ - كَمَا يَقُول الْفَيُّومِيُّ.

المحاقلة فِي الاِصْطِلاَحِ

بَيْعُ الْحِنْطَةِ فِي سُنْبُلِهَا بِحِنْطَةٍ مِثْل كَيْلِهَا خَرْصًا، وَالْخَرْصُ: الْحَزْرُ، وَعَرَّفَهَا الْحَنَابِلَةُ بِمَا هُوَ أَعَمُّ، وَقَالُوا: هِيَ بَيْعُ الْحَبِّ فِي سُنْبُلِهِ بِجِنْسِهِ.

حُكمها

لاَ يَخْتَلِفُ الْفُقَهَاءُ فِي أَنَّ بَيْعَ الْمُحَاقَلَةِ غَيْرُ جَائِزٍ، وَهُوَ فَاسِدٌ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ، بَاطِلٌ عِنْدَ غَيْرِهِمْ؛ وَذَلِكَ لِحَدِيثِ جَابِرٍ - رضي الله عنه - قَال: نَهَى رَسُول اللَّهِ - صلَّى الله عليه وسلَّم - عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ.

بيع المحاقلة لا يجوز خرصًا

لأَنَّهُ بَيْعُ مَكِيلٍ بِمَكِيلٍ مِنْ جِنْسِهِ فَلاَ يَجُوزُ خَرْصًا؛ لأَنَّ فِيهِ شُبْهَةَ الرِّبَا الْمُلْحَقَةَ بِالْحَقِيقَةِ فِي التَّحْرِيمِ، وَلِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالْمُمَاثَلَةِ - بِتَعْبِيرِ الشَّافِعِيَّةِ وَيَقُول الْحَنَابِلَةُ: وَالْجَهْل بِالتَّسَاوِي كَالْعِلْمِ بِالتَّفَاضُل. وَأَيْضًا تَزِيدُ الْمُحَاقَلَةُ - كَمَا قَال الشَّافِعِيَّةُ عَلَى الْمُزَابَنَةِ - بِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْمَبِيعِ فِيهَا مَسْتُورٌ بِمَا لَيْسَ مِنْ صَلاَحِهِ فَانْتَفَتِ الرُّؤْيَةُ أَيْضًا، وَيُؤْخَذُ مِنْ كُتُبِ الْمَالِكِيَّةِ، التَّعْلِيل الْعَامُّ لِفَسَادِ الْمُزَابَنَةِ وَنَحْوِهِمَا بِالْغَرَرِ وَالرِّبَوِيَّةِ فِي الرِّبَوِيَّاتِ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ.

	أنواع من البيوع	بَيْعُ الْمُحَاقَلَةِ والملامسة والمنابذة والمزابنة

ثانيًا: بَيْعُ الْمُزَابَنَةِ

شرح العنصر

الْمُزَابَنَةُ في اللغة

مَأْخُوذَةٌ مِنَ الزَّبْنِ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ: الدَّفْعُ؛ لأَنَّهَا تُؤَدِّي إِلَى النِّزَاعِ وَالْمُدَافَعَةِ؛ أَيْ: بِسَبَبِ الْغَبْنِ، كَمَا يَقُول الشَّافِعِيَّةُ.

المزابنة فِي الاِصْطِلاَحِ الْفِقْهِيِّ

عَرَّفَهَا الْجُمْهُورُ بِأَنَّهَا: بَيْعُ الرُّطَبِ عَلَى النَّخِيلِ بِتَمْرٍ مَجْذُوذٍ؛ مِثْل كَيْلِهِ خَرْصًا (أَيْ: ظَنًّا وَتَقْدِيرًا) وَالْخَرْصُ: الْحَزْرُ؛ وَذَلِكَ بِأَنْ يُقَدَّرَ الرُّطَبُ الَّذِي عَلَى النَّخْلِ بِمِقْدَارِ مِائَةِ صَاعٍ مَثَلاً، بِطَرِيقِ الظَّنِّ وَالْحَزْرِ، فَيَبِيعَ بِقَدْرِهِ مِنَ التَّمْرِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الثَّمَنُ رُطَبًا فَهُوَ جَائِزٌ بِسَبَبِ اخْتِلاَفِ الْجِنْسِ، وَعَرَّفَهَا الدَّرْدِيرُ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ بِأَنَّهَا: بَيْعُ مَجْهُولٍ بِمَعْلُومٍ، رِبَوِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ بَيْعُ مَجْهُولٍ بِمَجْهُولٍ مِنْ جِنْسِهِ.

المزابنة عند ابن جُزَيٍّ

عَرَّفَهَا ابْنُ جُزَيٍّ، مِنْهُمْ أَيْضًا، بِأَنَّهَا: بَيْعُ شَيْءٍ رُطَبٍ، بِيَابِسٍ مِنْ جِنْسِهِ، سَوَاءٌ أَكَانَ رِبَوِيًّا أَمْ غَيْرَ رِبَوِيٍّ.

	أنواع من البيوع	بَيْعُ الْمُحَاقَلَةِ والملامسة والمنابذة والمزابنة

حُكْمُ بَيْعِ الْمُزَابَنَةِ

شرح العنصر

تقديم

لَمْ يَخْتَلِفِ الْفُقَهَاءُ فِي حُكْمِ هَذَا الْبَيْعِ؛ فَقَدِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ بَيْعٌ فَاسِدٌ، وَلاَ يَصِحُّ؛ وَذَلِكَ لِلأسباب الآتية:

السبب الأول

حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ - رضي الله عنهما - قَال: نَهَى رَسُول اللَّهِ - صلَّى الله عليه وسلَّم - عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ.

السبب الثاني

شُبْهَةِ الرِّبَا: لأَنَّهُ بَيْعُ مَكِيلٍ بِمَكِيلٍ مِنْ جِنْسِهِ، مَعَ احْتِمَال عَدَمِ الْمُسَاوَاةِ بَيْنَهُمَا بِالْكَيْل. وَيُصَرِّحُ الشَّافِعِيَّةُ بِأَنَّ فِيهِمَا الرِّبَا؛ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالْمُمَاثَلَةِ فِيهِمَا.

السبب الثالث

الْغَرَر - كَمَا عَلَّلَهُ ابْنُ جُزَيٍّ - وَمِثْل بَيْعِ الرُّطَبِ بِالتَّمْرِ، بَيْعُ الْعِنَبِ بِالزَّبِيبِ، كَمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ، زِيَادَةً عَلَى الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ: وَعَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ بِالزَّبِيبِ، وَعَنْ كُل تَمْرٍ بِخَرْصِهِ. وَأَطْلَقَ الْمَالِكِيَّةُ (لَعَلَّهُ لِذَلِكَ) عَدَمَ جَوَازِ بَيْعِ كُل رَطْبٍ بِيَابِسٍ مِنْ جِنْسِهِ، لاَ مُتَفَاضِلاً وَلاَ مِثْلاً بِمِثْلٍ، حَتَّى الْحُبُوبِ.

	أنواع من البيوع	بَيْعُ الْمُحَاقَلَةِ والملامسة والمنابذة والمزابنة

ثالثًا: بَيْعُ الْمُلاَمَسَةِ

شرح العنصر

النهي عن بيع الملامسة

الْمُلاَمَسَةُ مِنْ بُيُوعِ الْجَاهِلِيَّةِ أَيْضًا، وَقَدْ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْهَا فِي الْحَدِيثِ؛ فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - أَنَّ رَسُول اللَّهِ - صلَّى الله عليه وسلَّم - نَهَى عَنِ الْمُلاَمَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ.

تفسير أبو هُرَيرة لبيع الملامسة

فَسَّرَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ بِقَوْلِهِ: أَمَّا الْمُلاَمَسَةُ: فَأَنْ يَلْمِسَ كُل وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَ صَاحِبِهِ بِغَيْرِ تَأَمُّلٍ، وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَنْبِذَ كُل وَاحِدٍ ثَوْبَهُ إِلَى الآخَرِ، وَلاَ يَنْظُرُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَى ثَوْبِ صَاحِبِهِ.

ما رواه أبو سعيد الخدري في النهي عن بيع الملامسة

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُول اللَّهِ - صلَّى الله عليه وسلَّم - نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ وَلُبْسَتَيْنِ: نَهَى عَنِ الْمُلاَمَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ، وَالْمُلاَمَسَةُ: لَمْسُ الرَّجُل ثَوْبَ الآخَرِ بِيَدِهِ، بِاللَّيْل أَوْ بِالنَّهَارِ، وَلاَ يُقَلِّبُهُ إِلاَّ بِذَلِكَ، وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَنْبِذَ الرَّجُل إِلَى الرَّجُل ثَوْبَهُ، وَيَنْبِذَ الآخَرُ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ، وَيَكُونُ بِذَلِكَ بَيْعُهُمَا، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَلاَ تَرَاضٍ.

	أنواع من البيوع	بَيْعُ الْمُحَاقَلَةِ والملامسة والمنابذة والمزابنة

تفسير صور الْمُلاَمَسَةُ فِي الْفِقْهِ

شرح العنصر

الصورة الأولى

أَنْ يَلْمِسَ ثَوْبًا مَطْوِيًّا، أَوْ فِي ظُلْمَةٍ، ثُمَّ يَشْتَرِيَهُ عَلَى أَنْ لاَ خِيَارَ لَهُ إِذَا رَآهُ، اكْتِفَاءً بِلَمْسِهِ عَنْ رُؤْيَتِهِ، أَوْ يَلْمِسَ كُلٌّ مِنْهُمَا ثَوْبَ صَاحِبِهِ بِغَيْرِ تَأَمُّلٍ - كَمَا يُعَبِّرُ الْحَنَفِيَّةُ - وَذَلِكَ عَلَى سَبِيل الْمُشَارَكَةِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، خِلاَفًا لِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ الدَّرْدِيرُ، وَخَالَفَهُ فِيهِ الشَّيْخُ عُلَيْشٌ، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ التَّفْسِيرِ الْمَأْثُورِ.

الصورة الثانية

يَكُونُ الثَّوْبُ مَطْوِيًّا فَيَقُول الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي: إِذَا لَمَسْتَهُ فَقَدْ بِعْتُكَهُ، اكْتِفَاءً بِلَمْسِهِ عَنِ الصِّيغَةِ.

الصورة الثالثة

بَيِيعهُ شَيْئًا عَلَى أَنَّهُ مَتَى لَمَسَهُ لَزِمَ الْبَيْعُ، وَانْقَطَعَ خِيَارُ الْمَجْلِسِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، أَوْ يَقُول الْمُشْتَرِي كَذَلِكَ.

أنواع من البيوع	بَيْعُ الْمُحَاقَلَةِ والملامسة والمنابذة والمزابنة	

حكم الملامسة

شرح العنصر

حكمه الفساد

هَذَا الْبَيْعُ بِصُوَرِهِ الْمَذْكُورَةِ كُلِّهَا فَاسِدٌ عِنْدَ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ؛ قَال ابْنُ قُدَامَةَ: لاَ نَعْلَمُ فِيهِ خِلاَفًا؛ وَذَلِكَ لِعَدَمِ الرُّؤْيَةِ فِي الصُّورَةِ الأولَى، مَعَ لُزُومِ الْبَيْعِ، اكْتِفَاءً بِاللَّمْسِ عَنِ الرُّؤْيَةِ، وَلِعَدَمِ الصِّيغَةِ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ، كَمَا قَال الشَّافِعِيَّةِ، وَلِتَعْلِيقِ التَّمْلِيكِ عَلَى أَنَّهُ مَتَى لَمَسَهُ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَسَقَطَ خِيَارُ الْمَجْلِسِ فِي الثَّالِثَةِ، فِي تَعْبِيرِ الْحَنَفِيَّةِ، وَالتَّمَلُّكِيَّاتُ لاَ تَحْتَمِلُهُ لأَدَائِهِ إِلَى مَعْنَى الْقِمَارِ.

تعليل الحنابلة للفساد في بيع الملامسة

وَعَلَّل الْحَنَابِلَةُ الْفَسَادَ بِعِلَّتَيْنِ: الأُولَى: الْجَهَالَةُ، وَالأُخْرَى: كَوْنُهُ مُعَلَّقًا عَلَى شَرْطٍ، وَهُوَ لَمْسُ الثَّوْبِ وَأَجْمَل الشَّوْكَانِيُّ التَّعْلِيل، بِالْغَرَرِ وَالْجَهَالَةِ وَإِبْطَال خِيَارِ الْمَجْلِسِ.

ما نصَّ عليه المالكية

نَصَّ الْمَالِكِيَّةُ فِي فُرُوعِهِمُ التَّفْصِيلِيَّةِ هُنَا لَوْ بَاعَهُ قَبْل التَّأَمُّل فِيهِ، عَلَى شَرْطِ أَنْ يَنْظُرَ فِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنْ أَعْجَبَهُ أَمْسَكَهُ وَإِلاَّ رَدَّهُ، كَانَ جَائِزًا.

أنواع من البيوع	بَيْعُ الْمُحَاقَلَةِ والملامسة والمنابذة والمزابنة	

رابعًا: بَيْعُ الْمُنَابَذَةِ

شرح العنصر

النهي عن المنابذة

بَيْعُ الْمُنَابَذَةِ أَيْضًا مِنْ بُيُوعِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَثَبَتَ النَّهْيُ عَنْهَا فِي صِحَاحِ الأَحَادِيثِ، كَمَا ثَبَتَ عَنِ الْمُلاَمَسَةِ، وَفُسِّرَتْ فِي بَعْضِهَا،

وَصَوَّرَهَا الْفُقَهَاءُ فِيمَا يَأْتِي:

الصورة الأولى

أَنْ يَنْبِذَ كُل وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَبَايِعَيْنِ ثَوْبَهُ إِلَى الآخَرِ، وَلاَ يَنْظُرَ كُل وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى ثَوْبِ صَاحِبِهِ - أَوْ يَنْبِذَهُ إِلَيْهِ بِلاَ تَأَمُّلٍ كَمَا عَبَّرَ الْمَالِكِيَّةُ - عَلَى جَعْل النَّبْذِ بَيْعًا، وَهَذَا التَّفْسِيرُ الْمَأْثُورُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رضي الله عنه - فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: فَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْعَهُمَا، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَلاَ تَرَاضٍ، وَهُوَ الْمَنْقُول عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

الصورة الثانية

أَنْ يَجْعَلاَ النَّبْذَ بَيْعًا، اكْتِفَاءً بِهِ عَنِ الصِّيغَةِ؛ فَيَقُول أَحَدُهُمَا: أَنْبِذُ إِلَيْكَ ثَوْبًا بِعَشَرَةٍ، فَيَأْخُذُهُ الآخَرُ (وَالصُّورَةُ الأُولَى فِيهَا مُشَارَكَةٌ بِخِلاَفِ هَذِهِ).

الصورة الثالثة

أَنْ يَقُول: بِعْتُكَ هَذَا بِكَذَا، عَلَى أَنِّي إِذَا نَبَذْتُهُ إِلَيْكَ، لَزِمَ الْبَيْعُ وَانْقَطَعَ الْخِيَارُ.

الصورة الرابعة

أَنْ يَقُول: أَيَّ ثَوْبٍ نَبَذْتَهُ إِلَيَّ فَقَدِ اشْتَرَيْتُهُ بِكَذَا، وَهَذَا ظَاهِرُ كَلاَمِ أَحْمَدَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. هَذَا وَلاَ بُدَّ أَنْ يَسْبِقَ تَرَاوُضُهُمَا عَلَى الثَّمَنِ مَعَ ذَلِكَ، وَإِلاَّ كَانَ الْمَنْعُ لِعَدَمِ ذِكْرِ الثَّمَنِ، وَقَدْ سَبَقَ عَنِ الْحَنَفِيَّةِ أَنَّ السُّكُوتَ عَنِ الثَّمَنِ مُفْسِدٌ لِلْبَيْعِ، وَنَفْيُهُ عَنْهُ مُبْطِلٌ لَهُ.

تعقيب

وَكُل هَذِهِ الصُّوَرِ فَاسِدَةٌ، بِلاَ خِلاَفٍ بَيْنَ أَهْل الْعِلْمِ، صَرَّحَ بِذَلِكَ ابْنُ قُدَامَةَ وَغَيْرُهُ، مُعَلِّلِينَ الْفَسَادَ:

- بِالنَّهْيِ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْمُتَقَدِّمِ.

- وَالْجَهَالَةِ، وَعَلَّل بِهَا الْحَنَفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ.

لماذا يعلق التمليك بالخطر

تَعْلِيقُ التَّمْلِيكِ بِالْخَطَرِ؛ لأَنَّهُ - فِي الصُّورَةِ الأُولَى الَّتِي ذَكَرَهَا الْحَنَفِيَّةُ - فِي مَعْنَى: إِذَا نَبَذْتُ إِلَيْكَ الثَّوْبَ فَقَدِ اشْتَرَيْتَهُ، وَالتَّمْلِيكَاتُ لاَ تَحْتَمِلُهُ، لأَدَائِهِ إِلَى مَعْنَى الْقِمَارِ، وَلِعَدَمِ الرُّؤْيَةِ، أَوْ عَدَمِ الصِّيغَةِ، أَوْ لِلشَّرْطِ الْفَاسِدِ، كَمَا عَلَّل الشَّافِعِيَّةُ.

	أنواع من البيوع	بَيْوعٌ مَنْهِيٌّ عَنْها

المقدمة

شرح العنصر

وصف الدرس

يتناول هذا الدرس الكلام عن البيع المنهيِّ عنه، ويتعرَّض لشُروط ثلاثة هي: شرط المعقود عليه، وشرط محلِّ العقد، وشرط التقوم.

التمهيد

إنَّ الشارع الحكيم عندما تكلَّم عن البيوع عُني بوضع ضوابط لها تحمي الناس من التنازُع والاختِلاف؛ لذا نرَى أنَّه وضَع شُروطًا لكلِّ شيءٍ في البيع ليس تضييقًا على الناس، ولكن حماية لهم من أنفُسِهم ومن طمَع الطامِعين، ومنعًا من وُقوع الفساد والتنازُع بينهم.

	أنواع من البيوع	بَيْوعٌ مَنْهِيٌّ عَنْها

تعريف البيع وتعريف النهي

شرح العنصر

الْبَيْعُ فِي اللُّغَةِ وَالاِصْطِلاَحِ

البيع سَبَقَ الْكَلاَمُ عَنْهُ، أَمَّا "الْمَنْهِيُّ عَنْهُ" فَهُوَ صِيغَةُ مَفْعُولٍ مِنَ النَّهْيِ.

النَّهْيُ لُغَةً واصطلاحًا

الزَّجْرُ عَنِ الشَّيْءِ، وَهُوَ: ضِدُّ الأَمْرِ، وَاصْطِلاَحًا: طَلَبُ الْكَفِّ عَنِ الْفِعْل عَلَى جِهَةِ الاِسْتِعْلاَءِ.

	أنواع من البيوع	بَيْوعٌ مَنْهِيٌّ عَنْها

الأصْل فِي الْبَيْعِ الْحِل إِلاَّ لِطَارِئٍ

شرح العنصر

تقديم

إنَّ الأصْل فِي الْبَيْعِ هُوَ الإِبَاحَةُ وَالصِّحَّةُ، حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيل عَلَى الْحَظْرِ أَوِ الْفَسَادِ.

الدليل على أن الأصْل فِي الْبَيْعِ الْحِل

الدَّلِيل عَلَى ذَلِكَ هُوَ قَوْل اللَّهِ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ} [البقرة: 275] فَإِنَّهُ عَامٌّ فِي إِبَاحَةِ جَمِيعِ الْبُيُوعِ، وَدَلِيل الْعُمُومِ هُوَ: أَنَّ لَفْظَ الْبَيْعِ مُفْرَدٌ مُحَلَّى بِالأَلِفِ وَاللاَّمِ، وَالْمُفْرَدُ الْمُحَلَّى بِالأَلِفِ وَاللاَّمِ يُفِيدُ الْعُمُومَ عِنْدَ أَهْل الأُصُول، إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ عَهْدٌ مُطْلَقًا، وَلاَ قَصْدٌ إِلَى إِرَادَةِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَاهِيَّةِ فَصَارَ حَاصِل مَعْنَى الآيَةِ: أَنَّ كُل بَيْعٍ حَلاَلٍ، أَخْذًا بِعُمُومِ اللَّفْظِ.

تفسير أهل العلم لقوله - تعالى -: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ}

أَهْل الْعِلْمِ لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي أَنَّ هَذِهِ الآيَةَ، وَإِنْ كَانَ مَخْرَجُهَا مَخْرَجَ الْعُمُومِ، فَقَدْ لَحِقَهَا التَّخْصِيصُ؛ لأَنَّهُمْ - كَمَا يَقُول الرَّازِيُّ الْجَصَّاصُ، وَكَمَا سَيَأْتِي - مُتَّفِقُونَ عَلَى حَظْرِ كَثِيرٍ مِنَ الْبِيَاعَاتِ؛ نَحْوِ بَيْعِ مَا لَمْ يُقْبَضْ، وَبَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الإِنْسَانِ، وَبَيْعِ الْغَرَرِ، وَالْمَجَاهِيل وَعَقْدِ الْبَيْعِ عَلَى الْمُحَرَّمَاتِ مِنَ الأَشْيَاءِ، وَقَدْ كَانَ لَفْظُ الآيَةِ يُوجِبُ جَوَازَ هَذِهِ الْبِيَاعَاتِ، وَإِنَّمَا خُصَّتْ مِنْهَا بِدَلاَئِل، إِلاَّ أَنَّ تَخْصِيصَهَا غَيْرُ مَانِعٍ مِنَ اعْتِبَارِ عُمُومِ لَفْظِ الآيَةِ فِيمَا لَمْ تَقُمِ الدَّلاَلَةُ عَلَى تَخْصِيصِهِ.

	أنواع من البيوع	بَيْوعٌ مَنْهِيٌّ عَنْها

مُوجِبُ النَّهْيِ عن البيع

شرح العنصر

مُوجِبُ النَّهْيِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ

مُوجِبُ النَّهْيِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ التَّحْرِيمُ إلاَّ بِقَرِينَةٍ تَصْرِفُهُ عَنِ التَّحْرِيمِ إِلَى غَيْرِهِ، كَالْكَرَاهَةِ أَوِ الإرْشَادِ أَوِ الدُّعَاءِ أَوْ نَحْوِهَا، وَهُنَاكَ خِلاَفٌ وَتَفْصِيلٌ؛ فَإِذَا وُجِدَتْ قَرِينَةٌ أَوْ دَلِيلٌ يَصْرِفُ النَّهْيَ عَنِ التَّحْرِيمِ كَانَ الْمُرَادُ بِالنَّهْيِ الْكَرَاهَةَ، وَهِيَ لُغَةً: ضِدُّ الْمَحَبَّةِ، وَاصْطِلاَحًا: تَشْمَل:

1- الْمَكْرُوهَ تَحْرِيمًا

وَهُوَ مَا كَانَ إِلَى الْحُرْمَةِ أَقْرَبُ؛ بِمَعْنَى: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ مَحْذُورٌ دُونَ اسْتِحْقَاقِ الْعُقُوبَةِ بِالنَّارِ كَحِرْمَانِ الشَّفَاعَةِ، وَهُوَ الْمَحْمَل عِنْدَ إِطْلاَقِ الْكَرَاهَةِ - عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ - لَكِنَّهُ عِنْدَ الإمَامِ مُحَمَّدٍ حَرَامٌ ثَبَتَتْ حُرْمَتُهُ بِدَلِيلٍ ظَنِّيٍّ.

2- الْمَكْرُوهَ تَنزيهاً

وَهُوَ مَا كَانَ إِلَى الْحُرْمَةِ أَقْرَبُ؛ بِمَعْنَى: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ مَحْذُورٌ دُونَ اسْتِحْقَاقِ الْعُقُوبَةِ بِالنَّارِ كَحِرْمَانِ الشَّفَاعَةِ، فَيَكُونُ تَرْكُهُ أَوْلَى مِنْ فِعْلِهِ، وَيُرَادِفُ الْمَكْرُوهَ تَنْزِيهًا (خِلاَفُ الأَوْلَى) وَكَثِيرًا مَا يُطْلِقُونَهُ أَيْضًا.

إِذَا ذَكَرُوا مَكْرُوهًا فَلاَ بُدَّ مِنَ النَّظَرِ فِي دَلِيلِه

أ- فإِنْ كَانَ نَهْيًا ظَنِّيًّا، يُحْكَمُ بِكَرَاهَةِ التَّحْرِيمِ، إلاَّ لِصَارِفٍ لِلنَّهْيِ عَنِ التَّحْرِيمِ إِلَى النَّدْبِ. ب - وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الدَّلِيل نَهْيًا، بَل كَانَ مُفِيدًا لِلتَّرْكِ غَيْرِ الْجَازِمِ، فَهِيَ تَنْزِيهِيَّةٌ.

ما بين المكروهين

بَيْنَ الْمَكْرُوهَيْنِ: تَحْرِيمًا وَتَنْزِيهًا (الإِسَاءَةُ) وَهِيَ دُونَ الْمَكْرُوهِ تَحْرِيمًا، وَفَوْقَ الْمَكْرُوهِ تَنْزِيهًا، وَتَتَمَثَّل بِتَرْكِ السُّنَّةِ عَامِدًا غَيْرَ مُسْتَخِفٍّ، فَإِنَّ السُّنَّةَ يُنْدَبُ إِلَى تَحْصِيلِهَا وَيُلاَمُ عَلَى تَرْكِهَا، مَعَ لُحُوقِ إِثْمٍ يَسِيرٍ. وَإِذَا كَانَ الْحَنَفِيَّةُ قَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ لَفْظَ الْمَكْرُوهِ إِذَا أُطْلِقَ فِي كَلاَمِهِمْ فَالْمُرَادُ مِنْهُ التَّحْرِيمُ، مَا لَمْ يَنُصَّ عَلَى كَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ، فَإِنَّ الْمَالِكِيَّةَ نَصُّوا عَلَى الْعَكْسِ، فَإِنَّ الْكَرَاهَةَ مَتَى أُطْلِقَتْ لاَ تَنْصَرِفُ إِلاَّ لِلتَّنْزِيهِ. وَأَمَّا الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ فَإِنَّهُمْ يُطْلِقُونَ (الْكَرَاهَةَ) عَلَى مَا يُرَادُ بِالْكَرَاهَةِ التَّنْزِيهِيَّةِ عِنْدَ غَيْرِهِمْ.

	أنواع من	بَيْوعٌ مَنْهِيٌّ عَنْها

	البيوع	

أَسْبَابُ النَّهْيِ عَنِ الْبَيْعِ

شرح العنصر

تقديم

أَسْبَابُ النَّهْيِ عَقْدِيَّةٌ أَوْ غَيْرُ عَقْدِيَّةٍ، وَالأَسْبَابُ الْعَقْدِيَّةُ مِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِمَحَل الْعَقْدِ، وَمِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِلاَزِمِ الْعَقْدِ، وإليك التفصيل:

	أنواع من البيوع	بَيْوعٌ مَنْهِيٌّ عَنْها

أولاً: الأَسْبَابُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِمَحَل الْعَقْدِ

شرح العنصر

المقصود بمحل العقد

مَحَل الْعَقْدِ: هُوَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ.

الشروط المتعلقة بمحل العقد

يَشْتَرِطُ الْفُقَهَاءُ فِي محل العقد جُمْلَةً مِنَ الشُّرُوطِ: الشَّرْطُ الأَوَّل: مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْقُودِ عَلَيْه. الشَّرْطُ الثَّانِي: مَا يَتَعَلَّقُ بِمَحَل الْعَقْدِ. الشَّرْطُ الثَّالِثُ: التَّقَوُّم... وإليك بيان تلك الشروط الثلاثة: -

	أنواع من البيوع	بَيْوعٌ مَنْهِيٌّ عَنْها

الشَّرْطُ الأَوَّل: مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْقُودِ عَلَيْهِ

شرح العنصر

أَنْ يَكُونَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ مَوْجُودًا حِينَ الْعَقْدِ

(أَيْ غَيْرَ مَعْدُومٍ) فَلاَ يَقَعُ عِنْدَهُمْ بَيْعُ الْمَعْدُومِ، وَيُعْتَبَرُ بَاطِلاً؛ وَيَتَمَثَّل هَذَا فِي الْبُيُوعِ الآتِيَةِ: بَيْعِ الْمَضَامِينِ، وَالْمَلاَقِيحِ، وَحَبَل الْحَبَلَةِ، وَبَيْعِ الْجَنِينِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ.

المقصود ببيع المضامين

الْمَضَامِينُ: جَمْعُ مَضْمُونٍ، كَمَجْنُونٍ، وَهِيَ: مَا فِي أَصْلاَبِ الْفُحُول، عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ كَابْنِ جُزَيٍّ، أَمَّا الْمَلاَقِيحُ: فَهِيَ جَمْعُ مَلْقُوحَةٍ وَمَلْقُوحٍ، وَهِيَ: مَا فِي أَرْحَامِ الأَنْعَامِ وَالْخَيْل مِنَ الأَجِنَّةِ.

تفسير الإمام مالك للمضامين

فَسَّرَ الإِمَامُ مَالِكٌ الْمَضَامِينَ بِأَنَّهَا: بَيْعُ مَا فِي بُطُونِ إِنَاثِ الإِبِلِ، وَأَنَّ الْمَلاَقِيحَ بَيْعُ مَا فِي ظُهُورِ الْفُحُولِ.

وَأَمَّا بَيْعُ حَبَلِ الْحَبَلَةِ

هُوَ بَيْعُ نِتَاجِ النِّتَاجِ، بِأَنْ يَبِيعَ وَلَدَ مَا تَلِدُهُ هَذِهِ النَّاقَةُ أَوِ الدَّابَّةُ، فَوَلَدُ وَلَدِهَا هُوَ نِتَاجُ النِّتَاجِ. وَلاَ يَخْتَلِفُ الْفُقَهَاءُ فِي بُطْلاَنِ بَيْعِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ مِنَ الْبُيُوعِ.

قول ابن المنذِر في بيع المضامين والملاقيح

قَال ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ بَيْعَ الْمَلاَقِيحِ وَالْمَضَامِينِ غَيْرُ جَائِزٍ؛ وَذَلِكَ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - أَنَّ النَّبِيَّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَضَامِينِ وَالْمَلاَقِيحِ وَحَبَلِ الْحَبَلَةِ. وَلأِنَّ فِي هَذَا الْبَيْعِ غَرَرًا؛ فَعَسَى أَنْ لاَ تَلِدَ النَّاقَةُ أَوْ تَمُوتَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَهُوَ بَيْعُ مَعْدُومٍ وَمَالُهُ خَطَرُ الْمَعْدُومِ.

تعليل الشافعية لعدَم جواز بيع المضامين والملاقيح

عَلَّلَهُ الشَّافِعِيَّةُ بِأَنَّهُ: بَيْعُ مَا لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ، وَلاَ مَعْلُومٍ وَلاَ مَقْدُورٍ عَلَى تَسْلِيمِهِ.

بَيْعُ عَسْبِ الْفَحْلِ

وَهو مِنْ قَبِيلِ بَيْعِ الْمَعْدُومِ أَيْضًا: وَقَدْ رُوِيَ فِي الْحَدِيثِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - قَال : نَهَى النَّبِيُّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - عَنْ ثَمَنِ عَسْبِ الْفَحْلِ، وَيُرْوَى: عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ، فَقَال الْكَاسَانِيُّ فِيهَا: وَلاَ يُمْكِنُ حَمْلُ النَّهْيِ عَلَى نَفْسِ الْعَسْبِ، وَهُوَ الضِّرَابُ؛ لأِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ بِالإِعَارَةِ، فَيُحْمَل عَلَى الْبَيْعِ وَالإِجَارَةِ، إِلاَّ أَنَّهُ حَذَفَ ذَلِكَ، وَأَضْمَرَهُ فِيهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ} [يوسف: 82]. وَذَكَرَ الشَّافِعِيَّةُ نَحْوَ هَذَا فِي تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ، وَطَرَقُوا لَهُ ثَلاَثَةَ أَوْجُهٍ مِنَ الاِحْتِمَالاَتِ، وَنَصُّوا - كَغَيْرِهِمْ - عَلَى بُطْلاَنِ بَيْعِهِ، وَقَالُوا: يَحْرُمُ ثَمَنُ مَائِهِ، وَيَبْطُل بَيْعُهُ؛ لأِنَّهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ وَلاَ مُتَقَوَّمٍ، وَلاَ مَقْدُورٍ عَلَى تَسْلِيمِهِ.

	أنواع من البيوع	بَيْوعٌ مَنْهِيٌّ عَنْها

الشَّرْطُ الثَّانِي: مَا يَتَعَلَّقُ بِمَحَل الْعَقْدِ

شرح العنصر

أَنْ يَكُونَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ مَالاً بِمَعْنَاهُ الْفِقْهِيِّ الاِصْطِلاَحِيِّ

وَهُوَ: مَا يَمِيل إِلَيْهِ الطَّبْعُ، وَيَجْرِي فِيهِ الْبَذْل وَالْمَنْعُ، فَلاَ يَنْعَقِدُ بَيْعُ مَا لَيْسَ بِمَال كالْمَيْتَةَ فَإِنَّهُ بَاطِلٌ، سَوَاءٌ أَمَاتَتْ حَتْفَ أَنْفِهَا أَمْ مَاتَتْ بِخَنْقٍ وَنَحْوِهِ مِنْ غَيْرِ تَذْكِيَةٍ؛ وَهَذَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ} [المائدة: 3]، وَلاَ يُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ إِلاَّ السَّمَكُ وَالْجَرَادُ؛ لِحَدِيثِ: ((أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ: فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ فَالْحُوتُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ فَالْكَبِدُ وَالطِّحَال)).

بيع الذِّمِّيِّ للمَيْتة

إِنْ كَانَ مَوْتُهَا حَتْفَ أَنْفِهَا؛ أَيْ: بِغَيْرِ ضَرْبٍ وَلاَ قَتْلٍ - وَهِيَ: مَا تَنَفَّسَتْ حَتَّى انْقَضَى رَمَقُهَا - فَهِيَ لَيْسَتْ مَالاً بِالاِتِّفَاقِ.

بيع مَا لَمْ يَمُتْ حَتْفَ أَنْفِهِ

مَا لَمْ يَمُتْ حَتْفَ أَنْفِهِ بَل مَاتَ خَنْقًا، أَوْ بِمَا يَدِينُ بِهِ الذِّمِّيُّ، وَلَيْسَ تَذْكِيَةً فِي شَرْعِنَا، فَالرِّوَايَاتُ مُخْتَلِفَةٌ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ فِي جَوَازِ بَيْعِهِ وَفِي فَسَادِهِ، وَأَمَّا غَيْرُ الْحَنَفِيَّةِ فَلاَ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ مَا مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ وَمَا لَيْسَ كَذَلِكَ فِي بُطْلاَنِ الْبَيْعِ؛ وَدَلِيل التَّحْرِيمِ حَدِيثُ: ((إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالأَصْنَامِ)).

يَحْرُمُ وَلاَ يَنْعَقِدُ بَيْعُ الدَّمِ الْمَسْفُوحِ

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا} [الأنعام: 145]، وَالتَّقْيِيدُ بِالْمَسْفُوحِيَّةِ مُخْرِجٌ مَا سِوَاهُ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ، كَالْكَبِدِ والطحال، وَعِلَّةُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الْمَيْتَةِ وَالدَّمِ وَنَحْوِهِمَا عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ انْتِفَاءُ الْمَالِيَّةِ، وَعِنْدَ الآخَرِينَ نَجَاسَةُ الْعَيْنِ.

بيع الحرِّ

مَنْ صَوَّرَ انْتِفَاءَ الْمَالِيَّةِ فِي مَحَل الْعَقْدِ: بَيْعَ الْحُرِّ؛ لأَنَّ حَقِيقَةَ الْبَيْعِ: مُبَادَلَةُ مَالٍ بِمَالٍ، وَلَمْ يُوجَدْ هُنَا؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ، وَفِي الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ عَلَى تَحْرِيمِ هَذَا الْبَيْعِ وَرَدَ حَدِيثُ: ((ثَلاَثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كُنْتُ خَصْمَهُ خَصَمْتُهُ؛ رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَل ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ)).

	أنواع من البيوع	بَيْوعٌ مَنْهِيٌّ عَنْها

الشَّرْطُ الثَّالِثُ: التَّقَوُّمُ

شرح العنصر

تقديم

مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِمَحَل الْعَقْدِ - بَعْدَ كَوْنِهِ مَالاً - أَنْ يَكُونَ مُتَقَوَّمًا، وَالتَّقَوُّمُ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ ضَرْبَانِ:

الضرب الأول: التقوم العُرْفِيُّ

وَيَكُونُ بِالإِحْرَازِ(اى أن تكون محفوظة أو هناك ما يحميها من أن تنالها يد المعتدى)، فَغَيْرُ الْمُحْرَزِ؛ كَالصَّيْدِ وَالْحَشِيشِ، لَيْسَ بِمُتَقَوَّمٍ.

الضرب الثاني: التقوم الشَرْعِيُّ

وَيَكُونُ بِإِبَاحَةِ الاِنْتِفَاعِ بِهِ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا.

ملحوظة

مَا لَيْسَ بِمُتَقَوَّمٍ مِنَ الْمَال - بالمعنى العرفي أو الشرعي- وَهُوَ غَيْرُ مَا كَانَ الاِنْتِفَاعُ بِهِ غَيْرَ مُبَاحٍ، يَبْطُل بَيْعُهُ.

متى يكون الاستغناء عن المالية والتقوم؟

مِنَ الْفُقَهَاءِ مَنِ اسْتَغْنَى عَنِ الْمَالِيَّةِ وَالتَّقَوُّمِ، بِشَرْطَيِ الطَّهَارَةِ وَالنَّفْعِ، كَمَا فَعَل الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ، أو بِشَرْطِ الْمَالِيَّةِ فقط، بِتَعْرِيفِ الْمَال عِنْدَهُ بِأَنَّهُ: مَا فِيهِ مَنْفَعَةٌ غَيْرُ مُحَرَّمَةٍ، وَيُبَاحُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ أَوْ ضَرُورَةٍ، وَهَؤُلاَءِ هُمُ الْحَنَابِلَةُ؛ فَخَرَجَ بِقَيْدِ الْمَنْفَعَةِ مَا لاَ مَنْفَعَةَ فِيهِ أَصْلاً كَالْحَشَرَاتِ، وَمَا فِيهِ مَنْفَعَةٌ مُحَرَّمَةٌ كَالْخَمْرِ، وَمَا فِيهِ مَنْفَعَةٌ مُبَاحَةٌ لِلْحَاجَةِ كَالْكَلْبِ، وَمَا فِيهِ مَنْفَعَةٌ مُبَاحَةٌ لِلضَّرُورَةِ كَالْمَيْتَةِ فِي حَال الْمَخْمَصَةِ.

	أنواع من البيوع	بَيْوعٌ مَنْهِيٌّ عَنْها

مِنْ أَمْثِلَةِ غَيْرِ الْمُتَقَوَّمِ

شرح العنصر

بَيْعُ الْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ

فَإِنَّهُ فَاسِدٌ عِنْدَ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ؛ وَالْمَعْنَى فِيهِ هُوَ نَجَاسَةُ عَيْنِهِ، وَيُلْحَقُ بِهِمَا بَاقِي نَجِسِ الْعَيْنِ، وَكَذَا كُل مَا نَجَاسَتُهُ أَصْلِيَّةٌ أَوْ ذَاتِيَّةٌ وَلاَ يُمْكِنُ تَطْهِيرُهُ، وَالْحَنَفِيَّةُ فَرَّقُوا بَيْنَ بَيْعِ الْمَذْكُورَاتِ بِثَمَنٍ أَوْ بِدَيْنٍ ثَابِتٍ فِي الذِّمَّةِ، فَهُوَ بَاطِلٌ، وَبَيْنَ بَيْعِهَا بِأَعْيَانٍ أَوْ عُرُوضٍ، فَإِنَّ الْبَيْعَ يَبْطُل فِي الْخَمْرِ، وَيَفْسُدُ فِيمَا يُقَابِلُهَا مِنَ الْعُرُوضِ وَالأَعْيَانِ، وَوَجْهُ الْفَرْقِ: أَنَّ الْمَبِيعَ هُوَ الأَصْل فِي الْبَيْعِ، وَلَيْسَتِ الْخَمْرُ وَنَحْوُهَا مَحَلاًّ لِلتَّمْلِيكِ، فَبَطَل الْبَيْعُ فِيهَا، فَكَذَا يَبْطُل فِي ثَمَنِهَا، أَمَّا إِذَا كَانَ الثَّمَنُ عَيْنًا، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ مَبِيعٌ مِنْ وَجْهٍ، مَقْصُودٍ بِالتَّمَلُّكِ، وَلَكِنْ فَسَدَتِ التَّسْمِيَةُ، فَوَجَبَتْ قِيمَتُهُ دُونَ الْخَمْرِ الْمُسَمَّى.

تفَريق الْحَنَفِيَّة فِي بَيْعِ الْمَذْكُورَاتِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَبَيْنَ الذِّمِّيِّ

يقول الْكَاسَانِيُّ : وَلاَ يَنْعَقِدُ بَيْعُ الْخِنْزِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِينَ، فَأَمَّا أَهْل الذِّمَّةِ فَلاَ يُمْنَعُونَ مِنْ تَبَايُعِ الْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ فِيمَا بَيْنَهُمْ؛ لِلاسباب التالية:

السبب الأول

لأَنَّهُ مُبَاحٌ الاِنْتِفَاعُ بِهِ شَرْعًا لَهُمْ، كَالْخَل وَكَالشَّاةِ لَنَا، فَكَانَ مَالاً فِي حَقِّهِمْ، فَيَجُوزُ بَيْعُهُ، وَرُوِيَ عَنْ سَيِّدِنَا عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رضِي الله عنه -: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى عُشَّارِهِ بِالشَّامِ: أَنْ وَلُّوهُمْ بَيْعَهَا، وَخُذُوا الْعُشْرَ مِنْ أَثْمَانِهَا، وَلَوْ لَمْ يَجُزْ بَيْعُ الْخَمْرِ مِنْهُمْ لَمَا أَمَرَهُمْ بِتَوْلِيَتِهِمُ الْبَيْعَ.

السبب الثاني

حُرْمَةُ الْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ ثَابِتَةٌ عَلَى الْعُمُومِ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ؛ لأَنَّ الْكُفَّارَ مُخَاطَبُونَ بِشَرَائِعَ هِيَ حُرُمَاتٌ، فَكَانَتِ الْحُرْمَةُ ثَابِتَةً فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ، لَكِنَّهُمْ لاَ يُمْنَعُونَ مِنْ بَيْعِهَا؛ لأَنَّهُمْ لاَ يَعْتَقِدُونَ حُرْمَتَهَا، وَيَتَمَوَّلُونَهَا، وَنَحْنُ أُمِرْنَا بِتَرْكِهِمْ وَمَا يَدِينُونَ وذلك فيما بينهم فقط، وَيَتَّصِل بِغَيْرِ الْمُتَقَوَّمِ: الْمُتَنَجِّسُ الَّذِي لاَ يَقْبَل التَّطْهِيرَ، كَالسَّمْنِ وَالزَّيْتِ وَالْعَسَل وَاللَّبَنِ وَالْخَل إن تعرَّض لما ينجسه، وكذَا النَّجَاسَاتِ وَالْمُتَنَجِّسَاتِ.

	أنواع من البيوع	بيع الكلب والسباع والمعازف والأصنام

المقدمة

شرح العنصر

وصف الدرس

يتناول هذا الدرس عِدَّة بيع، ويُبيِّن أحكامَها، وهي: بيع الكلب وبيع سِباع البهائم، والطير والهوام، وبيع الأصنام، وآلات اللهو والمعازف.

التمهيد

لما ذكرنا في الدَّرس السابق بعض الشُّروط في البيع المنهيِّ عنه برز أمامنا مجموعةٌ من البيوع التي خالَفت البيع الصحيح، ودخلت بصورةٍ أو أخرى تحت البيع المنهيِّ عنه، وبالتَّحدِيد تحت الشُّروط السابقة؛ ممَّا حدَا بنا لذِكرها وتفصيلها منعًا للبس.

	أنواع من البيوع	بيع الكلب والسباع والمعازف والأصنام

بَيْعُ الْكَلْبِ

شرح العنصر

ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة في بيع الكلب

ذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ إِلَى عَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِ الْكَلْبِ، أَيَّ كَلْبٍ كَانَ وَلَوْ كَانَ مُعَلَّمًا؛ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ - رضِي الله عنه - أَنَّ رَسُول اللَّهِ - صلَّى الله عليه وسلَّم - نَهَى عَنْ ثَمَنِ الدَّمِ وَثَمَنِ الْكَلْبِ، وَكَسْبِ الْبَغِيِّ، وَلَعَنَ الْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ، وَآكِل الرِّبَا وَمُوكِلَهُ، وَلَعَنَ الْمُصَوِّرِينَ.

دليل الشافعية والحنفية على نهي بيع الكلب

حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ عُقْبَةَ بْنِ عَمْرٍو - رضِي الله عنه - قَال: نَهَى رَسُول اللَّهِ - صلَّى الله عليه وسلَّم - عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ.

الكلب المأذون باتخاذه

فَرَّقَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ بَيْنَ الْكَلْبِ الْمَأْذُونِ بِاتِّخَاذِهِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ، فَأَجَازُوا بَيْعَ الأَوَّل، وَاخْتَلَفُوا فِي الثَّانِي.

رأي الحنفية في بيع الكلب

أَمَّا الْحَنَفِيَّةُ فَذَهَبُوا إِلَى صِحَّةِ بَيْعِ الْكَلْبِ أَيَّ كَلْبٍ كَانَ حَتَّى الْعَقُورِ.

بيع الهر

أَمَّا الْهِرُّ فَذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ إِلَى جَوَازِ بَيْعِهِ؛ لأَنَّهُ حَيَوَانٌ مُنْتَفَعٌ بِهِ، وَحَمَلُوا حَدِيثَ جَابِرٍ - رضي الله عنه - نَهَى رَسُول اللَّهِ - صلَّى الله عليه وسلَّم - عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسِّنَّوْرِ، عَلَى غَيْرِ الْمَمْلُوكِ، أَوْ عَلَى مَا لاَ نَفْعَ فِيهِ مِنَ الْهِرَرَةِ، وَتَفْصِيلُهُ فِي مُصْطَلَحِ: (هِر).

	أنواع من البيوع	بيع الكلب والسباع والمعازف والأصنام

بَيْعُ سِبَاعِ الْبَهَائِمِ وَجَوَارِحِ الطَّيْرِ وَالْهَوَامِّ

شرح العنصر

ما اتفقت عليه المذاهب في بَيْعِ سِبَاعِ الْبَهَائِمِ وَالطَّيْرِ

اتَّفَقَتِ الْمَذَاهِبُ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ بَيْعِ سِبَاعِ الْبَهَائِمِ وَالطَّيْرِ، إِذَا كَانَتْ مِمَّا لاَ يُنْتَفَعُ بِهِ بِحَالٍ، فَإِنْ كَانَتْ مِمَّا يُنْتَفَعُ بِهِ جَازَ بَيْعُهُ إِلاَّ الْخِنْزِيرَ، فَإِنَّهُ نَجِسُ الْعَيْنِ، فَلاَ يَجُوزُ الاِنْتِفَاعُ بِهِ، فَكَذَلِكَ لاَ يَجُوزُ بَيْعُهُ.

	أنواع من البيوع	بيع الكلب والسباع والمعازف والأصنام

تَفْسِيرِ النَّفْعِ الَّذِي يُجِيزُ بَيْعَ السِّبَاعِ عند المذاهب

شرح العنصر

أولاً: رأي الحنفية

الْحَنَفِيَّةُ - فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ مِنْ مَذْهَبِهِمْ - وَالْمَالِكِيَّةُ فِي الرَّاجِحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، ذَهَبُوا إِلَى إِطْلاَقِ النَّفْعِ، وَلَوْ بِالْجِلْدِ، وَبِدُونِ تَفْرِقَةٍ بَيْنَ الْمُعَلَّمِ وَغَيْرِهِ، وَمِنْ نُصُوصِ الْحَنَفِيَّةِ فِي هَذَا: صَحَّ بَيْعُ الْكَلْبِ وَلَوْ عَقُورًا، وَالْفَهْدِ وَالْفِيلِ وَالْقِرْدِ، وَالسِّبَاعِ بِسَائِرِ أَنْوَاعِهَا، حَتَّى الْهِرَّةِ، وَكَذَا الطُّيُورُ (أَيِ: الْجَوَارِحِ مِنْهَا) عُلِّمَتْ أَوْ لاَ، سِوَى الْخِنْزِيرِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، لِلاِنْتِفَاعِ بِهَا وَبِجِلْدِهَا.

علة جواز بيع السباع عند الزيعلي من الحنفية

عَلَّل الزَّيْلَعِيُّ أَيْضًا جَوَازَ بَيْعِهَا بِجَوَازِ الاِنْتِفَاعِ بِهَا شَرْعًا، وَبِقَبُولِهَا التَّعْلِيمَ عَادَةً، ثُمَّ طَرَحَ هَذَا الضَّابِطَ قَائِلاً فِيهِ: وَكُل مُنْتَفَعٍ بِهِ شَرْعًا، فِي الْحَال أَوْ فِي الْمَآل، وَلَهُ قِيمَةٌ، جَازَ بَيْعُهُ، وَإِلاَّ فَلاَ.

قول البابرتي من الحنفية

قَال الْبَابَرْتِيُّ: وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ مَنَاطَ الْحُكْمِ الاِنْتِفَاعُ، ثَبَتَ فِي الْفَهْدِ وَالنَّمِرِ وَالذِّئْبِ، بِخِلاَفِ الْهَوَامِّ الْمُؤْذِيَةِ، كَالْحَيَّاتِ وَالْعَقَارِبِ وَالزَّنَابِيرِ؛ لأَنَّهَا لاَ يُنْتَفَعُ بِهَا، وَكَذَا غَيْرُ الْمُؤْذِيَةِ مِنْ هَوَامِّ الأَرْضِ؛ كَالْخَنَافِسِ وَالْفَأْرَةِ وَالنَّمْل.

ثانيًا: مذهب المالكية

مذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ فَهُوَ أَنَّ بَيْعَ الْهِرِّ وَالسَّبُعِ لِلْجِلْدِ جَائِزٌ، وَأَمَّا لِلَّحْمِ فَقَطْ، أَوْ لَهُ وَلِلْجِلْدِ فَمَكْرُوهٌ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى حُكْمِ لَحْمِ السِّبَاعِ عِنْدَهُمْ.

بيع سباع الطير ذوات المخالب عند المالكية

سِبَاعُ الطَّيْرِ ذَوَاتُ الْمَخَالِبِ فَلَحْمُهَا مُبَاحٌ عِنْدَهُمْ، كَالْبَازِ وَالْعِقَابِ وَالرَّخَمِ، وَكَرِهُوا الْوَطْوَاطَ.

بيع سباع البهائم عند المالكية

سِبَاعُ الْبَهَائِمِ لَهُمْ فِيهَا ثَلاَثَةُ أَقْوَالٍ: الْكَرَاهَةُ، وَالْمَنْعُ، وَالتَّفْرِقَةُ بَيْنَ الْعَادِي - الَّذِي يَعْدُو عَلَى الآدَمِيِّ - كَالأَسَدِ وَالْفَهْدِ وَالنَّمِرِ وَالذِّئْبِ، فَيَحْرُمُ، وَبَيْنَ غَيْرِ الْعَادِي - كَالدُّبِّ وَالثَّعْلَبِ وَالضَّبُعِ وَالْهِرِّ مُطْلَقًا - فَيُكْرَهُ، لَكِنَّ الَّذِي فِي مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ كَرَاهَتُهَا، حَتَّى الْفِيلِ عِنْدَهُ.

ثالثًا: رأي الشافعية

الشَّافِعِيَّةُ قَدْ فَسَّرُوا النَّفْعَ بِنَحْوِ الصَّيْدِ وَالْحِرَاسَةِ، وَلَوْ مَآلاً، بِأَنْ يُرْجَى تَعَلُّمُ الْحَيَوَانِ، أَمَّا مَا لاَ نَفْعَ فِيهِ فَلاَ يَصِحُّ بَيْعُهُ، وَكَذَا مَا لاَ يُرْجَى تَعَلُّمُهُ لِلصَّيْدِ، لِكِبَرِهِ مَثَلاً، فَالْفَهْدُ يُنْتَفَعُ بِهِ لِلصَّيْدِ، وَالْفِيل لِلْقِتَال، وَالْقِرْدُ لِلْحِرَاسَةِ، وَالْهِرَّةُ الأَهْلِيَّةُ لِدَفْعِ نَحْوِ فَأْرٍ، وَالْعَنْدَلِيبُ لِلأُنْسِ بِصَوْتِهِ، وَالطَّاوسُ لِلأُنْسِ بِلَوْنِهِ.

انتِفاء النفع قد يكون حسًّا وقد يكون شرعًا

قرَّر الشافعية أَنَّ انْتِفَاءَ النَّفْعِ قَدْ يَكُونُ حِسًّا، وَقَدْ يَكُونُ شَرْعًا، وَأَنَّ انْتِفَاءَ النَّفْعِ يَنْفِي الْمَالِيَّةَ، فَأَخْذُ الْمَال فِي مُقَابَلَتِهِ قَرِيبٌ - كَمَا نَقَلَهُ عَنِ الرَّافِعِيِّ - مِنْ أَكْل الْمَال بِالْبَاطِل.

رابعًا: قول الحنابلة

أَمَّا الْحَنَابِلَةُ فَقَدْ ذَهَبُوا - كَمَا فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ اعْتَمَدَهَا السَّرَخْسِيُّ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَصِحُّ بَيْعُ مَا لاَ يَصْلُحُ لِلاِصْطِيَادِ، وَلاَ يَقْبَل التَّعْلِيمَ بِحَالٍ.

مثال ما لا يصلح للاصطياد عند الحنابلة

مَثَّل الْحَنَابِلَةُ لِمَا لاَ يَصْلُحُ لِلاِصْطِيَادِ بِالأَسَدِ وَالذِّئْبِ وَالنَّمِرِ وَالدُّبِّ، وَبِالرَّخَمِ وَالْحَدَأَةِ وَالْغُرَابِ الأَبْقَعِ وَالنِّسْرِ وَالْعَقْعَقِ وَغُرَابِ الْبَيْنِ، وَبَيْضِهَا؛ لأَنَّهُ لاَ نَفْعَ فِيهِ، فَأَخْذُ ثَمَنِهِ أَكْلٌ لِلْمَال بِالْبَاطِل فَأَمَّا مَا يَصْلُحُ لِلاِصْطِيَادِ؛ كَالْفَهْدِ وَكَالصَّقْرِ وَالْبَازِ، بِأَنْ كَانَتْ مُعَلَّمَةً أَوْ قَابِلَةً لِلتَّعْلِيمِ، فَإِنَّ فِيهَا نَفْعًا مُبَاحًا، فَيَصِحُّ بَيْعُهَا، وَبَيْعُ أَوْلاَدِهَا وَفِرَاخِهَا، وَبَيْضِهَا لاِسْتِفْرَاخِهِ، فَيُنْتَفَعُ بِهِ مَآلاً، وَمَعَ ذَلِكَ نَصُّوا عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الْقِرْدِ، لِلْحِفْظِ لاَ لِلَّعِبِ؛ لأَنَّ الْحِفْظَ - كَمَا قَالُوا - مِنَ الْمَنَافِعِ الْمُبَاحَةِ.

مثال ما لا يصلح للاصطياد عن الحنفية

مَثَّل الْحَنَفِيَّةُ لِلْمَرْوِيِّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ، بِالآتِي: مَعَ التَّفْصِيل تَطْبِيقًا عَلَيْهِ:

- الأَسَدُ، إِنْ كَانَ يَقْبَل التَّعْلِيمَ وَيُصْطَادُ بِهِ، يَجُوزُ بَيْعُهُ وَإِلاَّ فَلاَ.

- الْفَهْدُ وَالْبَازِي يَقْبَلاَنِ التَّعْلِيمَ، فَيَجُوزُ بَيْعُهُمَا عَلَى كُل حَالٍ.

- النَّمِرُ - كَمَا يَقُول الْكَمَال - لاَ يَقْبَل التَّعْلِيمَ لِشَرَاسَتِهِ، فَلاَ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِحَالٍ، وَكَذَا الْكَلْبُ الْعَقُورُ عَلَى التَّخْصِيصِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ.

- الْقِرْدُ، فِيهِ رِوَايَتَانِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ:

الرواية الأولَى

جَوَازُ بَيْعِهِ لِإِمْكَانِ الاِنْتِفَاعِ بِجِلْدِهِ، وَهِيَ رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْهُ، وَصَحَّحَهَا الزَّيْلَعِيُّ.

الرواية الثانية

لاَ يَجُوزُ بَيْعُهُ، لأَنَّهُ لِلتَّلَهِّي، وَهُوَ مَحْظُورٌ، فَكَانَ بَيْعُ الْحَرَامِ لِلْحَرَامِ، وَأَنَّهُ لاَ يَجُوزُ؛ وَصَحَّحَ هَذَا الْكَاسَانِيُّ، وَبَنَى عَلَيْهِ ابْنُ عَابِدِينَ أَنَّهُ لَوْلاَ قَصْدُ التَّلَهِّي لَجَازَ بَيْعُهُ، لَكِنَّ قَصْدَ التَّلَهِّي يَقْتَضِي الْكَرَاهَةَ، لاَ عَدَمَ الصِّحَّةِ، كَمَا قَال الْحَصْكَفِيُّ.

	أنواع من البيوع	بيع الكلب والسباع والمعازف والأصنام

بَيْعُ آلاَتِ اللَّهْوِ وَالْمَعَازِفِ

شرح العنصر

رأي الجمهور في بيع آلات اللهو والمعازف

ذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ، وَمِنْهُمُ الصَّاحِبَانِ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ، وَالْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ: إِلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ آلاَتِ اللَّهْوِ الْمُحَرَّمَةِ، وَالْمَعَازِفِ إِلاَّ مَا جَازَ اسْتِعْمَالُهُ مِنْهَا، وَصَرَّحُوا بِعَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِهَا وَالتَّقْيِيدِ بِالْمُحَرَّمَةِ؛ لإِخْرَاجِ بَيْعِ الشِّطْرَنْجِ الَّذِي يَقُول الشَّافِعِيَّةُ بِحِلِّهِ، وَطَبْل الْغُزَاةِ وَنَحْوِهِ، فَمِنَ الْمُحَرَّمَاتِ: الطُّنْبُورُ، وَالْمِزْمَارُ، وَالشَّبَّابَةُ (وَهِيَ النَّايَةُ) وَالْعُودُ، وَالصَّنْجُ وَالرَّبَابُ.

رأي الصاحبان

فَالصَّاحِبَانِ - أبو يوسف ومحمد - مِنَ الْحَنَفِيَّةِ يَرَيَانِ أَنَّ هَذِهِ الآلاَتِ أُعِدَّتْ لِلْمَعْصِيَةِ، فَبَطَل تَقَوُّمُهَا، وَلاَ يَنْعَقِدُ بَيْعُهَا، كَالْخَمْرِ.

ما قرَّره المالكية

الْمَالِكِيَّةُ قَرَّرُوا أَنَّ مِنْ شُرُوطِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ: أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُنْتَفَعُ بِهِ انْتِفَاعًا شَرْعِيًّا، وَإِنْ قَل كَالتُّرَابِ، وَإِنْ كَانَتِ الْمَنْفَعَةُ لاَ تَجُوزُ فَهِيَ كَآلاَتِ اللَّهْوِ.

ما قرَّره الشافعية

الشَّافِعِيَّةُ قَرَّرُوا أَنَّ آلَةَ اللَّهْوِ الْمُحَرَّمَةَ لاَ يُقْصَدُ مِنْهَا غَيْرُ الْمَعْصِيَةِ، وَلاَ نَفْعَ بِهَا شَرْعًا.

ما قرَّره الحنابلة

الْحَنَابِلَةُ قَرَّرُوا أَنَّ كَسْرَ هَذِهِ الآلاَتِ لاَ يَسْتَوْجِبُ الضَّمَانَ، وَأَنَّهَا كَالْمَيْتَاتِ.

تعقيب

تَحْرِيمُ بَيْعِ الْمَعَازِفِ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْل الْجُمْهُورِ بِتَحْرِيمِ الْمَعَازِفِ وَآلاَتِ اللَّهْوِ.

علة إباحتها عن بعض الفقهاء

وذَهَبَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ إِلَى إِبَاحَتِهَا إِذَا لَمْ يُلاَبِسْهَا مُحَرَّمٌ، فَيَكُونُ بَيْعُهَا عِنْدَ هَؤُلاَءِ مُبَاحًا.

مذهب أبي حنيفة في بيع آلات اللهو والمعازف

وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ - خِلاَفًا لِصَاحِبَيْهِ - أَنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُ آلاَتِ اللَّهْوِ كُلِّهَا، وَهُوَ أَيْضًا قَوْلٌ ضَعِيفٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، مُقَيَّدٌ بِأَنْ يُمْكِنَ اعْتِبَارُ مُكَسَّرِهَا مَالاً، فَفِيهَا نَفْعٌ مُتَوَقَّعٌ عِنْدَئِذٍ؛ وَفِي الْوَقْتِ الَّذِي يَرَى الصَّاحِبَانِ أَنَّ آلاَتِ اللَّهْوِ مُعَدَّةٌ لِلْمَعْصِيَةِ، مَوْضُوعَةٌ لِلْفِسْقِ وَالْفَسَادِ - كَمَا هُوَ تَعْبِيرُ الْكَاسَانِيِّ - فَلاَ تَكُونُ أَمْوَالاً فَيَبْطُل تَقَوُّمُهَا، كَالْخَمْرِ.

تعدُّد الانتفاع بآلات اللهو والمعازف عند أبي حنيفة

يَرَى أَبُو حَنِيفَةَ أَنَّهَا أَمْوَالٌ لِصَلاَحِيَتِهَا لِمَا يَحِل مِنْ وُجُوهِ الاِنْتِفَاعِ، بِأَنْ تُجْعَل ظُرُوفًا لأَشْيَاءَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَالِحِ، وَإِنْ صَلَحَتْ لِمَا لاَ يَحِل فَصَارَتْ كَالأَمَةِ الْمُغَنِّيَةِ؛ وَهَذَا لأِنَّ الْفَسَادَ بِفِعْل فَاعِلٍ مُخْتَارٍ، فَلاَ يُوجِبُ سُقُوطَ التَّقَوُّمِ، وَجَوَازُ الْبَيْعِ مُرَتَّبٌ عَلَى الْمَالِيَّةِ وَالتَّقَوُّمِ.

	أنواع من البيوع	بيع الكلب والسباع والمعازف والأصنام

بَيْعُ الأَصْنَامِ وَنَحْوِهَا

شرح العنصر

تقديم

الْخِلاَفُ الْمَارُّ بَيْنَ الْجُمْهُورِ وَبَيْنَ أَبِي حَنِيفَةَ وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ فِي بَيْعِ آلاَتِ اللَّهْوِ، جَارٍ هُنَا فِي بَيْعِ الأَصْنَامِ.

دَلِيل الْجُمْهُورِ عَلَى التَّحْرِيمِ

انْتِفَاءُ الْمَنْفَعَةِ الْمُبَاحَةِ شَرْعًا، وَنَصُّ حَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا: ((إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالأَصْنَامِ)).

دليل أبي حنيفة وقلة من الشافعية على الجواز

دَلِيل أَبِي حَنِيفَةَ وَالْقِلَّةِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ عَلَى الْجَوَازِ: الاِنْتِفَاعُ بِهَا بَعْدَ الْكَسْرِ، فَنَفْعُهَا مُتَوَقَّعٌ، فَوُجِدَتِ الْمَالِيَّةُ وَالتَّقَوُّمُ فِي الْمَال، وَجَوَازُ الْبَيْعِ مُرَتَّبٌ عَلَيْهِمَا.

ما صرَّح به الرافعي من الشافعية

صرَّح الرَّافِعِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ بِأَنَّ الْوَجْهَيْنِ يَجْرِيَانِ فِي الأَصْنَامِ وَالصُّوَرِ، وَكَذَا الشَّوْكَانِيُّ وَفِيمَا يَلِي بَعْضُ مَا يُلْحَقُ بِالأَصْنَامِ مَعَ بَعْضِ أَحْكَامِهَا:

بيع الصور والصلبان

صّرحَ الشَّافِعِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ لاَ يَصِحُّ بَيْعُ الصُّوَرِ وَالصُّلْبَانِ، وَلِلْحَنَفِيَّةِ قَوْلاَنِ فِي الصُّوَرِ لِلصِّغَارِ صِحَّةً وَضَمَانًا، وَنَصُّوا عَلَى صِحَّةِ بَيْعِ النَّقْدِ الَّذِي عَلَيْهِ صُوَرٌ، وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهَا غَيْرُ مَقْصُودَةٍ مِنْهُ بِوَجْهٍ مَا، وَتَرَدَّدُوا فِي الصَّلِيبِ الْمُتَّخَذِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، هَل يُلْحَقُ بِالأَصْنَامِ، أَوْ بِالنَّقْدِ الَّذِي عَلَيْهِ صُوَرٌ؟

(أ) فَرَجَّحُوا إِلْحَاقَهُ بِالصَّنَمِ إِذَا أُرِيدَ بِهِ مَا هُوَ مِنْ شِعَارِهِمُ الْمَخْصُوصِ بِتَعْظِيمِهِمْ.

(ب) وَرَجَّحُوا إِلْحَاقَهُ بِالنَّقْدِ الَّذِي عَلَيْهِ صُوَرٌ إِنْ أُرِيدَ بِهِ ابْتِذَالُهُ بِالاِسْتِعْمَال.

	أنواع من البيوع	من يتولى البيع

المقدمة

شرح العنصر

وصف الدرس

يتناول هذا الدرس الشرط الرابع من شروط البيع ألا وهو أنْ يلي البيع المالك أو مَن يقوم مقامَه، وما يتفرَّعُ عنه من بيوع مختلفة.

التمهيد

جاء الإسلام ليهدي الناسَ للحقِّ، وهذه الهداية ليست في جانبٍ دون جانب، وإنما هي في كلِّ جوانب الحياة فالإسلام دِينٌ شامل كامل، وممَّا قصَدَه الإسلام أنْ يحفَظَ الإنسان، وأن يحفَظَ عليه ماله؛ لذلك نرى أنَّه قد منع كل ما يُوقع الناس في المنازَعات؛ ولذا بيَّن أنَّ الإنسان لا يجوزُ له أنْ يبيعَ ما ليس عنده وما لا يملك؛ حتى لا يُؤدِّي ذلك إلى المنازَعة بين الناس.

	أنواع من البيوع	من يتولى البيع

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَلِيَ الْبَيْعَ الْمَالِكُ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَه

شرح العنصر

شروط انعقاد البيع

نَصَّ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ مِنْ شُرُوطِ انْعِقَادِ الْبَيْعِ: أَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ مَمْلُوكًا لِلْبَائِعِ أَوْ مُوَكِّلِهِ أَوْ مُوَلِّيهِ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْعَاقِدُ يَبِيعُ بِالأَصَالَةِ أَوِ النِّيَابَةِ، أَمَّا إِذَا كَانَ فُضُولِيًّا بِأَنْ يُصَرِّحَ أَنَّهُ يَبِيعُ مِلْكَ غَيْرِهِ دُونَ إِذْنٍ، فَلاَ يَكُونُ شَرْطَ انْعِقَادٍ عِنْدَ مَنْ أَجَازَ بَيْعَ الْفُضُولِيِّ.

الدليل على الشرط الرابع

دَلِيل هَذَا الشَّرْطِ مَا رُوِيَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ - رضِي الله عنه - قَال: قُلْتُ: يَا رَسُول اللَّهِ، يَأتِينِي الرَّجُل يَسْأَلُنِي الْبَيْعَ، لَيْسَ عِنْدِي مَا أَبِيعُهُ، ثُمَّ أَبْتَاعُهُ مِنَ السُّوقِ، فَقَال: ((لاَ تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ)).

المراد من الحديث

قَالُوا: الْمُرَادُ مَا لَيْسَ فِي مِلْكِكَ وَقُدْرَتِكَ، وَقَال الْبَغَوِيُّ: النَّهْيُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ بُيُوعِ الأَعْيَانِ الَّتِي لاَ يَمْلِكُهَا، وَمَا رُوِيَ أَيْضًا فِي الْحَدِيثِ: نَهَى رَسُول اللَّهِ - صلَّى الله عليه وسلَّم - عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الإِنْسَانِ، وَرَخَّصَ فِي السَّلَمِ، وَلأَنَّ الْبَيْعَ تَمْلِيكٌ، فَلاَ يَنْعَقِدُ فِيمَا لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ.

ما يترتَّب على القول السابق

بِنَاءً عَلَيْهِ: لاَ يَنْعَقِدُ بَيْعُ الْكَلأِ فِي مَنَابِتِهِ، وَلَوْ كَانَ فِي أَرْضٍ مَمْلُوكَةٍ، لأَنَّهُ مُبَاحٌ بِالنَّصِّ، كَذَلِكَ الْمَاءُ فِي مَنَابِعِهِ مَا لَمْ يُحْرَزْ؛ وَذَلِكَ لِحَدِيثِ: ((الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلاَثٍ: فِي الْمَاءِ وَالْكَلأِ وَالنَّارِ))، وَكَذَا الطَّيْرُ فِي الْهَوَاءِ، وَالسَّمَكُ فِي الْمَاءِ، كُل ذَلِكَ لاَ يَنْعَقِدُ بَيْعُهُ، لاِنْعِدَامِ سَبَبِ الْمِلْكِ فِيهِ، وَهُوَ الإِحْرَازُ، فَإِذَا جُمِعَ الْكَلأُ، وَصِيدَ الطَّيْرُ وَالسَّمَكُ، وَحُمِل الْمَاءُ مِنَ الْيَنَابِيعِ وَالأَنْهَارِ الْعَامَّةِ مُلِكَ، وَجَازَ بَيْعُهُ، وَفِي هَذَا يُرْوَى أَنَّ النَّبِيَّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ إِلاَّ مَا حُمِل مِنْهُ.

	أنواع من البيوع	من يتولى البيع

الفُرُوع الفِقْهِيَّة التَطْبِيقِيَّة للشرط الرابع

شرح العنصر

بَيْعُ الْفُضُولِيِّ

وَتَفْصِيل الْكَلاَمِ عَنه قد سبَق، وَبِنَاءً عَلَى هَذَا الشَّرْطِ صَرَّحَ الْفُقَهَاءُ بِبُطْلاَنِ بَيْعِ مَا يَلِي:

1- بَيْعُ الْوَقْفِ

وَقَدْ صَرَّحُوا بِبُطْلاَنِهِ، حَتَّى الْحَنَفِيَّةُ، وَقَالُوا: إِنَّهُ بَاطِلٌ لاَ فَاسِدٌ، فَلاَ يُمْلَكُ بِالْقَبْضِ.

2- بَيْعُ أَرَاضِي بَيْتِ الْمَال

فَقَدْ قَرَّرَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ أَنَّهَا تَجْرِي عَلَى رَقَبَتِهَا أَحْكَامُ الْوُقُوفِ الْمُؤَبَّدَةِ.

3- بَيْعُ الْمَسَاجِدِ

وَرِبَاعُ مَكَّةَ، وَالْحَرَمِ، وَبِقَاعِ الْمَنَاسِكِ عَلَى خِلاَفٍ وَتَفْصِيلٍ فِي بَعْضِ ذَلِكَ.

4- الْمَعَادِنُ الْجَارِيَةُ وَالْجَامِدَةُ

والتي تكون فِي الأَرَاضِي الْمَمْلُوكَةِ وَالْمُحَيَّاةِ، وَخِلاَفُ الْفُقَهَاءِ مَعْرُوفٌ فِي جَوَازِ بَيْعِهَا.

5- ضَرْبَةُ الْغَائِصِ

الْغَائِصُ: مَنْ يَغُوصُ لاِسْتِخْرَاجِ اللاَّلِئِ مِنَ الْبَحْرِ، يَقُول: أَغُوصُ غَوْصَةً، فَمَا أَخْرَجْتُهُ مِنَ اللاَّلِئِ فَهُوَ لَكَ بِكَذَا، وَمِثْلُهُ الْقَانِصُ، وَهُوَ الصَّائِدُ، يَقُول: بِعْتُكَ مَا يَخْرُجُ مِنْ إِلْقَاءِ هَذِهِ الشَّبَكَةِ مَرَّةً بِكَذَا.

النهيُ عن بيع ضربة الغائص ونحوه

قَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ - رضي الله عنه - قَال: نَهَى النَّبِيُّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - عَنْ شِرَاءِ مَا فِي بُطُونِ الأَنْعَامِ حَتَّى تَضَعَ، وَعَنْ بَيْعِ مَا فِي ضُرُوعِهَا إِلاَّ بِكَيْلٍ، وَعَنْ شِرَاءِ الْعَبْدِ وَهُوَ آبِقٌ، وَعَنْ شِرَاءِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقْسَمَ، وَعَنْ شِرَاءِ الصَّدَقَاتِ حَتَّى تُقْبَضَ، وَعَنْ ضَرْبَةِ الْغَائِصِ.

تعقيب

لاَ يَخْتَلِفُ الْفُقَهَاءُ فِي فَسَادِ هَذَا الْبَيْعِ؛ لأَنَّهُ بَيْعُ مَعْدُومٍ، وَبَيْعُ مَا لَمْ يُمْلَكْ، وَبَيْعُ مَجْهُولٍ، وَبَيْعُ غَرَرٍ. وَصَرَّحَ الْحَنَفِيَّةُ بِبُطْلاَنِهِ، وَنَصَّ ابْنُ الْهُمَامِ عَلَى أَنَّهُ بَيْعٌ بَاطِلٌ؛ لِعَدَمِ مِلْكِ الْبَائِعِ الْمَبِيعَ قَبْل الْعَقْدِ، فَكَانَ غَرَرًا، وَلِجَهَالَةِ مَا يَخْرُج؛ وكَذَلِكَ الْحَصْكَفِيُّ مِنَ

الْحَنَفِيَّةِ، وَعَلَّل الْبُطْلاَنَ بِأَنَّهُ بَيْعُ مَا لَيْسَ فِي مِلْكِهِ.

6- بَيْعُ الصَّدَقَةِ وَالْهِبَةِ قَبْل الْقَبْضِ

قد سبَق تفصيله.

7- بَيْعُ الْغَنِيمَةِ قَبْل الْقَسْمِ

مِمَّا يَتَّصِل بِبَيْعِ مَا لَمْ يُمْلَكْ، مَسْأَلَةُ بَيْعِ الْمُجَاهِدِ نَصِيبَهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ، قَبْل أَنْ يَقْسِمَهُ لَهُ الإِمَامُ، وَقَدْ وَرَدَ النَّصُّ بِهَا فِي خُصُوصِهَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ - رضي الله عنه - قَال: نَهَى النَّبِيُّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - عَنْ شِرَاءِ مَا فِي بُطُونِ الأَنْعَامِ، وَعَنْ شِرَاءِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقْسَمَ... الْحَدِيثَ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضِي الله عنهما - قَال: نَهَى النَّبِيُّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - عَنْ بَيْعِ الْغَنَائِمِ حَتَّى تُقْسَمَ.

إِبَاحَة أَخْذِ الأَطْعِمَةِ وَنَحْوِهَا

يَرَى الْفُقَهَاءُ إِبَاحَةَ أَخْذِ الأَطْعِمَةِ وَنَحْوِهَا مِنَ الأَقْوَاتِ مِنَ الْغَنَائِمِ قَبْل قِسْمَتِهَا لِلْحَاجَةِ بِوَجْهٍ عَامٍّ، وَلَمْ يُبِيحُوا تَمَلُّكَهَا، وَلاَ تَمَوُّلَهَا.

أولاً: ما نصَّ عليه الحنفية

نَصَّ الْحَنَفِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ قَبْل الْقِسْمَةِ أَصْلاً، وَلَوْ كَانَ لِحَاجَةٍ؛ وَذَلِكَ لِعَدَمِ الْمِلْكِ؛ لأَنَّ الْغَنَائِمَ لاَ تُمْلَكُ قَبْل الْقِسْمَةِ، وَإِنَّمَا أُبِيحَ الاِنْتِفَاعُ لِلْحَاجَةِ، وَالْمُبَاحُ لاَ يُمْلَكُ بِالْبَيْعِ.

ما يترتَّب على رأي الحنفية

لَوْ بَاعَ شَيْئًا مِنَ الْمَذْكُورَاتِ الْمُبَاحَةِ لَهُ كَانَ بَيْعُهُ فُضُولِيًّا عِنْدَهُمْ، فَإِنْ أَجَازَهُ الإِمَامُ رَدَّ ثَمَنَهُ إِلَى الْمَغَانِمِ، فَإِنْ كَانَتِ الْمَغَانِمُ قَدْ قُسِمَتْ تَصَدَّقَ بِالثَّمَنِ إِنْ كَانَ غَيْرَ فَقِيرٍ؛ لأَنَّهُ لِقِلَّتِهِ لاَ يُمْكِنُ قِسْمَتُهُ، فَتَعَذَّرَ إِيصَالُهُ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ، فَيُتَصَدَّقُ بِهِ كَاللُّقَطَةِ، وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا أَكَلَهُ.

ثانيًا: ما قاله المالكية

الْمَالِكِيَّةُ قَالُوا: يَجُوزُ مَعَ الْكَرَاهَةِ مُبَادَلَةُ الطَّعَامِ بِمِثْلِهِ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَوْ بِتَفَاضُلٍ أَوْ تَأْخِيرٍ فِي الطَّعَامِ الرِّبَوِيِّ الْمُتَّحِدِ الْجِنْسِ.

ثالثًا: رأي الشافعية

وَالشَّافِعِيَّةُ خَالَفُوا فِي ذَلِكَ، وَقَرَّرُوا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ صَرْفُ الطَّعَامِ إِلَى حَاجَةٍ أُخْرَى بَدَلاً عَنْ طَعَامِهِ، وَأَنَّهُ لاَ يَجُوزُ لَهُ إِلاَّ أَكْلُهُ فَقَطْ؛ لأَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ الإِبَاحَةِ لاَ التَّمْلِيكِ، وَهَذَا كَالنَّصِّ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الْبَيْعِ، هَذَا مَا قَالَهُ الشَّافِعِيَّةُ فِي بَحْثِ الْغَنَائِمِ، لَكِنْ فِي بَحْثِ حُكْمِ بَيْعِ الْمَبِيعِ قَبْل قَبْضِهِ، قَرَّرُوا خِلاَفَه، فَيَبْدُو أَنَّ للشافعية أَقْوَالٍ ثَلاَثَةٍ فِي مِلْكِ الْغَنِيمَةِ قَبْل الْقِسْمَةِ:

القول الأول

أَنَّهَا لاَ تُمْلَكُ إِلاَّ بِالْقِسْمَةِ، لَكِنْ لاَ بِمُجَرَّدِهَا، بَل إِنْ قَبِل مَا أُحْرِزَ لَهُ أَوْ رَضِيَ بِهِ؛ لأَنَّ الْمُعْتَبَرَ هُوَ اخْتِيَارُ التَّمَلُّكِ، وَلاَ بُدَّ مِنَ اللَّفْظِ بِأَنْ يَقُول: اخْتَرْتُ مِلْكَ نَصِيبِي، وَهَذَا هُوَ الْقَوْل الْمُعْتَمَدُ عِنْدَهُمْ.

القول الثاني

وَقِيل يَمْلِكُونَ قَبْل الْقِسْمَةِ بِالاِسْتِيلاَءِ مِلْكًا ضَعِيفًا يَسْقُطُ بِالإِعْرَاضِ، وَوَجَّهَ هَذَا الشَّيْخُ عَمِيرَةُ الْبُرُلُّسِيُّ: بِأَنَّ مِلْكَ الْكُفَّارِ قَدْ زَال، وَبَعِيدٌ بَقَاؤُهُ بِلاَ مَالِكٍ.

القول الثالث

الثَّالِثُ: إِنْ سَلِمَتِ الْغَنِيمَةُ إِلَى الْقِسْمَةِ، بَانَ (أَيْ: ظَهَرَ مِلْكُهُمْ) بِالاِسْتِيلاَءِ، وَإِلاَّ بِأَنْ تَلِفَتْ أَوْ أَعْرَضُوا فَلاَ مِلْكَ لَهُمْ، فَيَبْدُو أَنَّ صِحَّةَ الْبَيْعِ عِنْدَ شَيْخِ الْقَلْيُوبِيِّ قَبْل الْقِسْمَةِ، بِنَاءً عَلَى غَيْرِ الْمُعْتَمَدِ عِنْدَهُمْ.

رابعًا: ما قاله الحنابلة

نَصَّ الْخِرَقِيُّ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ مَنْ تُعْلَفُ فَضْلاً عَمَّا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ رَدَّهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ بَاعَهُ رَدَّ ثَمَنَهُ فِي الْمُقْسَمِ؛ وَعَلَّلُوا وُجُوبَ رَدِّ مَنْ فَضَل مَعَهُ طَعَامٌ كَثِيرٌ مِنَ الْغَنَائِمِ وَأَدْخَلَهُ الْبَلَدَ، إِلَى مُقَسِّمِ تِلْكَ الْغَزْوَةِ بِأَنَّهُ: أَخَذَ مَا لاَ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، فَيَلْزَمُهُ رَدُّهُ، لأَنَّ الأَصْل تَحْرِيمُهُ، لِكَوْنِهِ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْغَانِمِينَ، كَسَائِرِ الْمَال، وَإِنَّمَا أُبِيحَ مِنْهُ مَا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، فَمَا زَادَ يَبْقَى عَلَى أَصْل التَّحْرِيمِ، وَلِهَذَا لَمْ يُبَحْ بَيْعُهُ.

ما استدلَّ به الحنابلة على تعليلهم السابق

رَوَوْا فِي ذَلِكَ هَذَا الأَثَرَ، وَهُوَ: أَنَّ صَاحِبَ جَيْشِ الشَّامِ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ - رضِي الله عنه -: إِنَّا أَصَبْنَا أَرْضًا كَثِيرَةَ الطَّعَامِ وَالْعَلَفِ، وَكَرِهْتُ أَنْ أَتَقَدَّمَ فِي شَيْءٍ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: دَعِ النَّاسَ يَعْلِفُونَ وَيَأْكُلُونَ، فَمَنْ بَاعَ مِنْهُمْ شَيْئًا بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، فَفِيهِ خُمُسٌ لِلَّهِ وَسِهَامُ الْمُسْلِمِينَ.

تعقيب

فَصَّل الْقَاضِي - مِنْ أَئِمَّة الحنابلة - تَفْصِيلاً دَقِيقًا، فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَقَدِ ارْتَضَوْهُ، فَقَال: لاَ يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَبِيعَهُ مِنْ غَازٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنْ بَاعَهُ لِغَيْرِهِ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ؛ لأَنَّهُ بَيِيعُ مَال الْغَنِيمَةِ بِغَيْرِ وِلاَيَةٍ وَلاَ نِيَابَةٍ، فَيَجِبُ رَدُّ الْمَبِيعِ، وَنَقْضُ الْبَيْعِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ رَدُّهُ رَدَّ قِيمَتَهُ أَوْ ثَمَنَهُ، إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ قِيمَتِهِ إِلَى الْمَغْنَمِ.

ملحوظة

مِنْ هَذَا يَتَّضِحُ أَنَّ الاِتِّجَاهَ الْعَامَّ فِي الْفِقْهِ؛ بِغَضِّ النَّظَرِ عَمَّا رُوِيَ مِنْ قَوْلٍ لِلشَّافِعِيَّةِ، وَعَنْ حَال مُبَادَلَةِ الطَّعَامِ بِالْمِثْل وَغَيْرِهِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ - هُوَ عَدَمُ جَوَازِ بَيْعِ الْمَغَانِمِ قَبْل الْقِسْمَةِ، كَمَا هُوَ نَصُّ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ الَّذِي نَهَى عَنْ شِرَاءِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقْسَمَ.

قول الشوكاني

وَفِي هَذَا يَقُول الشَّوْكَانِيُّ: مُقْتَضَى النَّهْيِ عَدَمُ صِحَّةِ بَيْعِهَا قَبْل الْقِسْمَةِ؛ لأَنَّهُ لاَ مِلْكَ - عَلَى مَا هُوَ الأَظْهَرُ مِنْ قَوْل الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ - لأِحَدٍ مِنَ الْغَانِمِينَ قَبْلَهَا؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ أَكْل أَمْوَال النَّاسِ بِالْبَاطِل.

	أنواع من البيوع	من يتولى البيع

حكم بيع الإمام للغنائم

شرح العنصر

قول الحنفية

حُكْمُ بَيْعِ الإِمَامِ الْغَنَائِمَ قَبْل الْقِسْمَةِ، فَقَدْ عَرَضَ لَهُ الْحَنَفِيَّةُ فَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ أَنَّهُ يَصِحُّ؛ لأِنَّهُ مُجْتَهِدٌ فِيهِ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ لاَ بُدَّ أَنْ يَكُونَ الإِمَامُ رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي ذَلِكَ، وَأَقَلُّهَا تَخْفِيفُ إِكْرَاهِ الْحَمْل عَلَى النَّاسِ، أَوْ عَنِ الْبَهَائِمِ وَنَحْوِهِ، وَتَخْفِيفُ مُؤْنَتِهِ عَنْهُمْ، فَيَقَعُ عَنِ اجْتِهَادٍ فِي الْمَصْلَحَةِ، فَلاَ يَقَعُ جُزَافًا، فَيَنْعَقِدُ بِلاَ كَرَاهَةٍ مُطْلَقًا.

قول المالكية

كَمَا عَرَضَ لَهُ الْمَالِكِيَّةُ أَيْضًا، وَلَهُمْ فِيهِ قَوْلاَنِ:

القول الأول

وُجُوبُ بَيْعِ الإِمَامِ الأَرْبَعَةَ الأَخْمَاسَ مِنَ الْغَنَائِمِ، لِيَقْسِمَهَا بَيْنَ الْمُجَاهِدِينَ؛ لأَنَّ قِسْمَةَ الأَثْمَانِ أَقْرَبُ إِلَى الْمُسَاوَاةِ، لِمَا يَدْخُل التَّقْوِيمَ مِنَ الْخَطَأِ.

القول الثاني

عَدَمُ الْوُجُوبِ، بَل الإِمَامُ مُخَيَّرٌ، فَإِنْ شَاءَ بَاعَ وَقَسَمَ الثَّمَنَ، وَإِنْ شَاءَ قَسَمَ الأَعْيَانَ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ.

	أنواع من البيوع	القدرة على التسليم

المقدمة

شرح العنصر

وصف الدرس

يتناول هذا الدرس شرط القُدرة على التسليم وما يتعلَّق به من بيوع، وكذا يتعلَّق بالشرط الذي يتعلَّق بلازم العقد.

التمهيد

تناولنا فيما سبَق بعض البيوع المحرَّمة، ومنها بيع ما لا يقدر على تسليمِه، وهنا سنُوضِّح الشرط الذي يندرجُ تحتَه هذا البيع المنهي عنه، كما أنَّ الإسلام حرَّم الربا، وكل ما يُؤدِّي إليه وبين عظيم خطره، وهذا ما سنعرض له في هذا الدرس بإذن الله.

	أنواع من البيوع	القدرة على التسليم

الشَّرْطُ الْخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ مَقْدُورَ التَّسْلِيمِ

شرح العنصر

تقديم

نَصَّ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ مِنْ شُرُوطِ الْمَبِيعِ كَوْنَهُ مَقْدُورَ التَّسْلِيمِ بَعْدَ اشْتِرَاطِ كَوْنِهِ مَمْلُوكًا؛ فَقَدْ يَمْلِكُ الإِنْسَانُ مَالاً وَلاَ يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ كَالْجَمَلِ الَّذِي شَرَدَ مِنْ صَاحِبِهِ، فَلاَ يَصِحُّ بَيْعُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ؛ لأِنَّ مَا لاَ يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ شَبِيهٌ بِالْمَعْدُومِ، وَالْمَعْدُومُ لاَ يَصِحُّ بَيْعُهُ - كَمَا تَقَدَّمَ - فَكَذَا مَا أَشْبَهَهُ.

مِمَّا يُمَثِّل بَيْعَ غَيْرِ مَقْدُورِ التَّسْلِيمِ

السَّمَكُ إِذَا وَقَعَ فِي الْبَحْرِ بَعْدَ امْتِلاَكِهِ، وَالطَّيْرُ الْمَمْلُوكُ إِذَا طَارَ فِي الْهَوَاءِ، وَالصَّيْدُ إِذَا انْفَلَتَ بَعْدَ صَيْدِهِ، وَمِنْهُ بَيْعُ الْعَبْدِ الآبِقِ وَالشَّيْءِ الْمَغْصُوبِ، وَالآبِقُ: مَنْ تَرَكَ سَيِّدَهُ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلاَ كَدِّ عَمَلٍ. وَلِهَذَا قِيل: إِنْ كَانَ هُرُوبُهُ مِنْ خَوْفٍ أَوْ تَعَبٍ، يُقَال لَهُ: هَارِبٌ.

فساد العقد إن اختلَّ الشرط الخامس

الْفُقَهَاءُ مُتَّفِقُونَ عَلَى فَسَادِ هَذَا الْعَقْدِ وَإِنْ تَرَدَّدَ الْحَنَفِيَّةُ فِي الْفَسَادِ وَالْبُطْلاَنِ مَعَ مَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَنَّ ارْتِفَاعَ الْمُفْسِدِ يَرُدُّ الْعَقْدَ صَحِيحًا؛ لِقِيَامِ الْعَقْدِ مَعَ الْفَسَادِ، بِخِلاَفِ ارْتِفَاعِ الْمُبْطِلِ؛ لأَنَّ الْعَقْدَ مَعْدُومٌ مَعَهُ وَإِنْ رَجَّحَ الْكَمَال مِنْهُمُ الْفَسَادَ؛ لاِنْعِدَامِ الْقُدْرَةِ فِيهِ عَلَى التَّسْلِيمِ، وَعَلَّلُوا فَسَادَ هَذَا الْعَقْدِ: - بِالنَّهْيِ عَنْهُ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْمُتَقَدِّمِ نَهَى النَّبِيُّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - عَنْ شِرَاءِ مَا فِي بُطُونِ الأَنْعَامِ... وَعَنْ شِرَاءِ الْعَبْدِ وَهُوَ آبِقٌ، وَلأَنَّهُ لاَ يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ، وَهُوَ شَرْطُ جَوَازٍ.

	أنواع من البيوع	القدرة على التسليم

الصور التفصيلية لبيع العبد وهو آبِق

شرح العنصر

تقديم

حَصَل بَيْعُ الْعَبْدِ وَهُوَ آبِقٌ، فَفِيهِ هَذِهِ الصُّوَرُ التَّفْصِيلِيَّةُ الْمَذْهَبِيَّةُ:

الصورة الأولَى: أَنْ يَبِيعَهُ الْمَالِكُ مِمَّنْ هُوَ فِي يَدِهِ

وهَذِهِ الصُّورَةُ جَائِزَةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، بَل قَطْعًا كَمَا يُعَبِّرُ الشَّافِعِيَّةُ وَهُوَ مُقْتَضَى نَصِّ ابْنِ قُدَامَةَ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّهُ: إِنْ حَصَل فِي يَدِ إِنْسَانٍ جَازَ بَيْعُهُ؛ لإِمْكَانِ تَسْلِيمِهِ، لَكِنَّ الْمُصَرَّحَ بِهِ فِي الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَوْ لِقَادِرٍ عَلَى تَحْصِيلِهِ.

تفصيل الحنفية في المسالة

الْحَنَفِيَّة فَصَّلُوا فِي صَيْرُورَةِ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ قَابِضًا بَعْدَ الْبَيْعِ وفقًا للحالات التالية:

الحالة الأولى

إِنْ كَانَ قَبَضَ الآبِقَ حِينَ وَجَدَهُ لِنَفْسِهِ، لاَ لِيَرُدَّهُ عَلَى سَيِّدِهِ، وَلَمْ يُشْهِدْ عَلَى قَبْضِهِ لِسَيِّدِهِ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ قَابِضًا؛ لأِنَّ قَبْضَهُ هَذَا قَبْضُ غَصْبٍ، وَهُوَ قَبْضُ ضَمَانٍ، كَقَبْضِ الْمَبِيعِ.

الحالة الثانية

إِنْ أَشْهَدَ عَلَى قَبْضِهِ عِنْدَمَا وَجَدَهُ لاَ يَصِيرُ قَابِضًا؛ لأِنَّ قَبْضَهُ هُوَ قَبْضُ أَمَانَةٍ، حَتَّى لَوْ هَلَكَ قَبْل أَنْ يَصِل إِلَى سَيِّدِهِ لاَ يَضْمَنُهُ، فَلاَ يَنُوبُ عَنْ قَبْضِ الضَّمَانِ، وَهُوَ قَبْضُ الْمَبِيعِ، لأِنَّهُ أَقْوَى، وَلأِنَّهُ مَضْمُونٌ بِالثَّمَنِ؛ وَلِهَذَا لَوْ هَلَكَ قَبْل أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَالِكِهِ، انْفَسَخَ الْبَيْعُ وَرَجَعَ بِالثَّمَنِ.

الصورة الثَّانِيَةُ: أَنْ يَبِيعَهُ الْمَالِكُ مِمَّنْ هُوَ فِي يَدِ غَيْرِهِ

وَهَذِهِ الصُّورَةُ جَائِزَةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، بِشَرْطِ الْقُدْرَةِ عَلَى الانْتِزَاعِ وَالتَّحْصِيل - لَكِنْ بِسُهُولَةٍ كَمَا هُوَ نَصُّ الْمَالِكِيَّةِ - وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيَّةِ، وَالْقَوْل الثَّانِي الْمُصَوَّبُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ، وَمُقْتَضَى نَصِّ ابْنِ قُدَامَةَ وَغَيْرِهِ؛ لَكِنَّ الْحَنَفِيَّةَ نَصُّوا عَلَى فَسَادِ هَذِهِ الصُّورَةِ وَعَلَّلَهُ الشَّافِعِيَّةُ بِعَجْزِ الْبَائِعِ عَنِ التَّسْلِيمِ.

الصورة الثَّالِثَةُ: أَنْ يَبِيعَهُ الْمَالِكُ مِمَّنْ يَقْدِرُ عَلَى رَدِّهِ وَذلك لَيْسَ هُوَ فِي يَدِ أَحَدٍ

وَهَذِهِ الصُّورَةُ جَائِزَةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَفِي الْقَوْل الثَّانِي عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ؛ لَكِنَّ الْقَلْيُوبِيَّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، قَيَّدَهَا بِأَنْ يَكُونَ الْمُشْرِي قَادِرًا عَلَى رَدِّهِ بِلاَ مَشَقَّةٍ لاَ تُحْتَمَل عَادَةً، وَبِلاَ مُؤْنَةٍ لَهَا وَقْعٌ، وَالْمَذْهَبُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ عَدَمُ جَوَازِهَا.

الصورة الرَّابِعَةُ: أَنْ يَبِيعَهُ مِمَّنْ لاَ يَقْدِرُ عَلَى تَحْصِيلِهِ

وَالإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ جَوَازِهَا، وَهِيَ مَحْمَل الْحَدِيثِ.

البيوع

بَيْعُ الْمَغْصُوبِ

شرح العنصر

تقديم

يتَّصل بيع الآبِق ببيع المغضوب، وفيه حالات: -

الحالة الأولى

إِنْ بَاعَهُ مِنْ غَاصِبِهِ جَازَ بِالاتِّفَاقِ، وَعَبَّرَ الشَّافِعِيَّةُ بِالْجَوَازِ هُنَا؛ لأَنَّ الْمَبِيعَ مُسَلَّمٌ بِالْفِعْل إِلَى الْمُشْتَرِي، وَقَيَّدَهُ - مَعَ ذَلِكَ - الْمَالِكِيَّةُ بِشَرْطِ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْغَاصِبَ عَزَمَ عَلَى رَدِّهِ لِرَبِّهِ.

الحالة الثانية

إِنْ بَاعَهُ مِنْ قَادِرٍ عَلَى انْتِزَاعِهِ أَوْ رَدِّهِ صَحَّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَهُوَ الْقَوْل الصَّحِيحُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، لَكِنَّهُمْ قَيَّدُوهُ بِتَيَسُّرِ وُصُولِهِ إِلَى الْمُشْتَرِي بِلاَ مُؤْنَةٍ وَلاَ مَشَقَّةٍ مَلْحُوظَةٍ عَلَيْهِ، فَإِنِ احْتَاجَ الرَّدُّ إِلَى مُؤْنَةٍ انْتَفَى الْمَنْعُ.

ما اشتَرطَه المالكية في الغاضب

إِنَّ الْغَاصِبَ مُقِرًّا مَقْدُورًا عَلَيْهِ، وَإِلاَّ لاَ؛ لأَنَّ الْمَشْهُورَ عِنْدَهُمْ مَنْعُ شِرَاءِ مَا فِيهِ خُصُومَةٌ، وَالْمُقَرَّرُ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ بَيْعُ الْمَغْصُوبِ عِنْدَهُمْ إِلاَّ مِنْ غَاصِبٍ، كَالْحَنَابِلَةِ.

وَقَوْل لِلشَّافِعِيَّةِ

أَنَّهُ لاَ يَصِحُّ؛ لِعَجْزِ الْبَائِعِ بِنَفْسِهِ عَنِ التَّسْلِيمِ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ.

ما صرَّح به الحنفية في بيع المغضوب

وَصَرَّحَ الْحَنَفِيَّةُ بِأَنَّ بَيْعَ الْمَغْصُوبِ مِنْ غَيْرِ الْغَاصِبِ يَنْعَقِدُ مَوْقُوفًا عَلَى التَّسْلِيمِ، فَلَوْ سَلَّمَ نَفَذَ، وَإِلاَّ لاَ.

الفرق بين الآبِق والمغضوب عند الحنفيَّة

فَرَّقُوا بَيْنَ بَيْعِ الآبِقِ - فَإِنَّهُ فَاسِدٌ بَل غَيْرُ مُنْعَقِدٍ - وَبَيْنَ بَيْعِ الْمَغْصُوبِ - فَإِنَّهُ صَحِيحٌ - بِأَنَّ الْمَالِكَ فِي بَيْعِ الْمَغْصُوبِ قَادِرٌ عَلَى

التَّسْلِيمِ بِقُدْرَةِ الْحَاكِمِ، إلاَّ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ لَمْ يَنْفُذْ لِلْحَال لِقِيَامِ يَدِ الْغَاصِبِ صُورَةً، فَإِذَا سَلَّمَ زَال الْمَانِعُ فَيَنْفُذُ.

	أنواع من البيوع	القدرة على التسليم

الأَسْبَابُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِلاَزِمِ الْعَقْدِ

شرح العنصر

تقديم

من الأسباب التي تتعلَّق بلازم العَقد الرِّبَا، وَمَا هُوَ ذَرِيعَةٌ إِلَيْهِ، وَالْغَرَرُ، وَفِيمَا يَلِي أَسْبَابُ النَّهْيِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالرِّبَا: -

الرِّبَا فِي اللُّغَةِ والاصطلاح

الزِّيَادَةُ وَفِي الاِصْطِلاَحِ الْفِقْهِيِّ، عَرَّفَهُ الْحَنَفِيَّةُ بِأَنَّهُ: فَضْلٌ - وَلَوْ حُكْمًا - خَالٍ عَنْ عِوَضٍ بِمِعْيَارٍ شَرْعِيٍّ، مَشْرُوطٌ لأَحَدِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ، فِي الْمُعَاوَضَةِ، وَقَيْدُ الْحُكْمِيَّةِ، لإِدْخَال رِبَا النَّسِيئَةِ وَأَكْثَرِ الْبُيُوعِ الْفَاسِدَةِ؛ لأَنَّ الرِّبَا نَوْعَانِ: رَبَا الْفَضْل، وَرِبَا النَّسِيئَةِ.

حكم الربا

وَالرِّبَا مُحَرَّمٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الأُمَّةِ بنوعيه، وَالرِّبَا مِنَ الْكَبَائِرِ، وَلَمْ يَحِل فِي شَرِيعَةٍ قَطُّ؛ لِقوله - تعالى -: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (278) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ} [البقرة: 278، 279]، وَفِي الْحَدِيثِ: ((لَعَنَ اللَّهُ آكِل الرِّبَا وَمُوكِلَهُ وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدَيْهِ، وَقَال: هُمْ سَوَاءٌ))، وَلَيْسَ الْقَصْدُ هُنَا ذِكْرُ أَحْكَامِ الرِّبَا وَشُرُوطِهِ وَمَسَائِلِه.

ملحوظة

الْقَصْدُ هُنَا التَّعَرُّفُ عَلَى أَحْكَامِ بَعْضِ الْبُيُوعِ الرِّبَوِيَّةِ، وَهِيَ الَّتِي وَرَدَ النَّهْيُ عَنْهَا فِي السُّنَّةِ، وَمِنْ هَذِهِ الْبُيُوعِ مَا يَلِي:

أ - بَيْعُ الْعِينَةِ

وهُوَ: بَيْعُ الْعَيْنِ بِثَمَنٍ زَائِدٍ نَسِيئَةً لِيَبِيعَهَا الْمُسْتَقْرِضُ بِثَمَنٍ حَاضِرٍ أَقَل لِيَقْضِيَ دَيْنَهُ، كَمَا عَرَّفَهُ الْحَنَفِيَّةُ، وَهُنَاكَ تَعْرِيفَاتٌ وَصُوَرٌ أُخْرَى اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِيهَا وَفِي حُكْمِهَا.

ب - بَيْعُ الْمُزَابَنَةِ.

وَقد سبق تَفْصِيلُهُ.

ج - بَيْعُ الْمُحَاقَلَةِ

وقد سبق تفصيلها.

د - بَيْعُ الْعَرَايَا:

وهُوَ: بَيْعُ الرُّطَبِ عَلَى النَّخْل بِتَمْرٍ فِي الأَرْضِ، أَوِ الْعِنَبِ فِي الشَّجَرِ بِزَبِيبٍ، وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي جَوَازِ الْعَرَايَا، فقيل يجوز في خمسة أَوْسُق فأكثر، ويجوز فيما دونها بعد بدوِّ الصلاح؛ لأنَّ النبيَّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - رخَّص في ذلك في الرطب، وذلك إن خرص ما على الشجر وكِيلَ الآخَر، لا إنْ وزن أحدهما وكِيلَ الآخَر.

هـ - بَيْعُ الْعُرْبُونِ

وهُوَ: أَنْ يَشْتَرِيَ السِّلْعَةَ وَيَدْفَعَ إِلَى الْبَائِعِ دِرْهَمًا أَوْ أَكْثَرَ عَلَى أَنَّهُ إِنْ أَخَذَ السِّلْعَةَ احْتَسَبَ بِهِ مِنَ الثَّمَنِ، وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهَا فَهُوَ لِلْبَائِعِ، وَقَدِ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي جَوَازِهِ؛ فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَصِحُّ، وَذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ إِلَى جَوَازِهِ.

	أنواع من البيوع	القدرة على التسليم

النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ الصَّاعَانِ

شرح العنصر

الدليل على النهي من حديث جابر

وَرَدَ فِيهِ حَدِيثُ جَابِرٍ - رضِي الله عنه - قَال: نَهَى رَسُول اللَّهِ - صلَّى الله عليه وسلَّم - عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ، حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ الصَّاعَانِ: صَاعُ الْبَائِعِ، وَصَاعُ الْمُشْتَرِي.

الدليل على النهي من حديث عثمان

وَفِي مَعْنَاهُ وَرَدَ أَيْضًا حَدِيثُ عُثْمَانَ - رضِي الله عنه - قَال: كُنْتُ أَبْتَاعُ التَّمْرَ مِنْ بَطْنٍ مِنَ الْيَهُودِ يُقَال لَهُمْ: بَنُو قَيْنُقَاعَ، وَأَبِيعُهُ بِرِبْحٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - فَقَال: ((يَا عُثْمَانُ، إِذَا اشْتَرَيْتَ فَاكْتَل، وَإِذَا بِعْتَ فَكِل)).

الدليل على النهي من حديث يحيي

كَمَا وَرَدَ أَيْضًا حَدِيثُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، وَحَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ - رضِي الله عنهما - كَانَا يَبْتَاعَانِ التَّمْرَ، وَيَجْعَلاَنِهِ فِي غَرَائِرَ، ثُمَّ يَبِيعَانِهِ بِذَلِكَ الْكَيْلِ، فَنَهَاهُمَا رَسُول اللَّهِ - صلَّى الله عليه وسلَّم - أَنْ يَبِيعَاهُ حَتَّى يَكِيلاَ لِمَنِ ابْتَاعَهُ مِنْهُمَا.

تعقيب

هَذِهِ الأَحَادِيثُ تَدُل عَلَى أَنَّ مَنِ اشْتَرَى شَيْئًا مُكَايَلَةً، وَقَبَضَهُ ثُمَّ بَاعَهُ إِلَى غَيْرِهِ، لَمْ يَجُزْ تَسْلِيمُهُ بِالْكَيْلِ الأَوَّلِ، حَتَّى يَكِيلَهُ عَلَى مَنِ اشْتَرَاهُ ثَانِيًا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ، كَمَا حَكَاهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي، وَنَصَّ ابْنُ الْهُمَامِ عَلَى أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ - رضِي الله عنهم. وَقَدِ اشْتَرَطَ الْفُقَهَاءُ الْقَبْضَ قَبْل بَيْعِ الْمَبِيعِ فِي الْجُمْلَةِ، فَهَذَا مِنْ تَمَامِ الْقَبْضِ - كَمَا يُعَبِّرُ الْحَنَفِيَّةُ - أَوْ هُوَ شَرْطٌ فِي (صِحَّةِ) قَبْضِ الْمَنْقُول مَعَ نَقْلِهِ، كَمَا يَقُول الشَّافِعِيَّة، لَكِنْ قَامَ الإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ الْكَيْلِ فِيمَا بِيعَ جُزَافًا، وَاسْتِثْنَاءُ الْجُزَافِ مِنَ الشَّرْطِ كَانَ أَخْذًا مِنْ مَعْنَى النَّصِّ، أَوْ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ.